جامعة سعد دحلب البليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

التخصص: محاسبة وتدقيق

دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

- دراسة ميدانية في مجمع صيدال -

من طرف الطالب

زبيدي البشير

أمام اللجنة المشكلة من :

منصوري الزين	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البليدة	رئيسا
ناصر مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
مسعداوي يوسف	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
بوخدوني وهيبة	أستاذة مساعدة " أ "	جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، أكتوبر: 2011

الملخص

تعتبر التقارير المالية صورة معبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية، والتي تتمثل في المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الداخلية والخارجية، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية، ولكي يتمكن الفرد من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى كفاءة الإدارة وتقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى.

و التركيز الأساسي في التقارير المالية يكون على المعلومات التي تعبر عن الأداء المالي للمؤسسة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية و تقدير قدرة الربح للمؤسسة ومخاطر الاستثمار و الإقراض المتعلقة بالمؤسسة، وأن جودة المعلومات المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، كما تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ولكي تؤدي التقارير المالية إلى تحسين في الأداء المالي يجب أن تكون المؤسسة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية، حيث يؤدي ذلك إلى كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي إلي تحسن أدائها المالي.

شكر وتقدير

أولاً أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى انجاز هذا العمل المتواضع.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذ الفاضل

"ناصر مراد" على تتبعه لهذا العمل بإرشاداته ونصائحه القيمة، كما أتوجه بالشكر

إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة، كما أتقدم

بالشكر الجزيل لجميع عمال مجمع صيدال وعلى رأسهم السيد المدير المالي.

دون أن أنسى كل من زودني ولو بكلمة لإثراء هذا البحث.

زبيـــدي البشيـــر

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين.

و إلى زوجتي وأبنائي و أهلي.

و إلـــى كـــل الأصدقاء

و إلى زملاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي خاصة طلبة الماجستير دفعة 2010 و 2011.

زبيـــدي البشيـــر

الفهرس

الملخص

كلمة شكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

مقدمة عامة..... 10

1. إعداد وعرض التقارير المالية..... 17

1.1. الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية..... 17

1.1.1. ماهية المحاسبة المالية (مفهومها، فرضياتها، مبادئها، أهدافها)..... 18

2.1.1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية..... 22

3.1.1. محددات ومستخدمو المعلومات المالية..... 24

2.1. ماهية التقارير المالية..... 27

1.2.1. مفهوم وأهداف التقارير المالية..... 28

2.2.1. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)..... 33

3.2.1. أسباب انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية ومزايا تطبيق معاييرها..... 37

3.1. عرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية..... 40

1.3.1. عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل..... 41

2.3.1. عرض قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات حقوق الملكية..... 45

3.3.1. العلاقة بين القوائم المالية الأساسية..... 47

4.3.1. عرض الإيضاحات الملحقة والتقارير الأخرى..... 49

2. الأداء المـــالي للمؤسسة..... 55

1.2. أداء المؤسسة الاقتصادية..... 56

1.1.2. مفهوم الأداء وأنواعه..... 56
2.1.2. العوامل المؤثرة في الأداء وإدارته..... 60
3.1.2. قياس وتقييم الأداء..... 63
2.2. ماهية الأداء المالي..... 68
1.2.2. مفهوم وأراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم..... 68
2.2.2. أهمية الأداء المالي و العوامل الداخلية المؤثرة فيه..... 71
3.2.2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة..... 73
3.2. مؤشرات الأداء المالي..... 76
1.3.2. التوازن المالي والسيولة..... 77
2.3.2. المردودية وأثر الرافعة المالية..... 82
3.3.2. نسب النشاط وتوزيع الأرباح..... 86
3. التقارير المالية وعلاقتها بتحسين الأداء المالي..... 92
1.3. جودة التقارير المالية..... 93
1.1.3. مفهوم و معايير جودة التقارير المالية..... 93
2.1.3. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية..... 95
3.1.3. قياس جودة المعلومات المالية و حمايتها..... 98
2.3. الإفصاح في التقارير المالية..... 101
1.2.3. ماهية الإفصاح في التقارير المالية..... 102
2.2.3. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية..... 105
3.2.3. الإفصاح الأمثل وتأثيره على ثقة ومصداقية التقارير المالية 108
3.3. دور التقارير المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على المؤسسة..... 111
1.3.3. التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية..... 112
2.3.3. مفهوم و أنواع أسوق الأوراق المالية والكفاءة ومستوياتها 116
3.3.3. أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية و تأثيره على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.122
4. دراسة حالة مجمع صيدال..... 128
1.4. تقديم عام لمجمع صيدال..... 128
1.1.4. نظرة عامة حول مجمع صيدال..... 129
2.1.4. الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال..... 134
3.1.4. دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر..... 142

2.4. إعداد التقارير المالية لمجمع صيدال..... 144
1.2.4. عرض قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج 144
2.2.4. عرض قائمة تدفقات الخزينة و قائمة تغيرات حقوق الملكية..... 149
3.2.4. التقارير المالية الأخرى..... 153
3.4. التحليل المالي لمجمع صيدال..... 156
1.3.4. التوازن المالي والسيولة..... 156
2.3.4. المردودية وأثر الرافعة المالية..... 160
3.3.4. نسب النشاط وتوزيع الأرباح..... 165
خاتمــة عامة:..... 174
قائمة المراجع:..... 178
الملاحق

فهرس الأشكال والجداول

1- فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مراحل إقرار معايير المحاسبة الدولية	18
02	مراحل تطور مجمع صيدال	113
03	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	118

2- فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حسب الموضوع بطريقة مفصلة	19
02	تصنيف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حسب الموضوع بطريقة مختصرة	21
03	صحيفة البيانات لمجمع صيدال	113
04	أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع	114
05	تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر ما بين سنتي 2003 - 2015	115
06	إنجازات فرع فارمـال خلال سنة 2009	121
07	إنجازات فرع بيوتيك خلال سنة 2009	122
08	إنجازات فرع أنتبيوتيكال خلال سنة 2009	124
09	يمثل الفئات المساهمة في مجمع صيدال	125
10	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2008	127
11	الميزانية المالية المفصلة لسنة 2009	128
12	جدول حسابات النتائج لسنة 2008	129
13	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	130
14	تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	131
15	تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	131
16	قائمة تدفقات النقدية حسب الطريقة مباشرة	132
17	قائمة تدفقات النقدية حسب الطريقة غير مباشرة	133
18	قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنوات 2008 و 2009	134

19	مبيعات سنة 2008 مقارنة بسنة 2009	136
20	مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2009	137
21	إنتاج سنة 2008 مقارنة بسنة 2009	137
22	قيمة رأس المال العامل	139
23	قيمة احتياجات رأس المال العامل	139
24	قيمة الخزينة الصافية	140
25	نسبة السيولة العامة	140
26	نسبة السيولة السريعة	141
27	نسبة السيولة الجاهزة	141
28	معدل مرد ودية النشاط	142
29	قيمة المردودية الاقتصادية الإجمالية	142
30	قيمة المردودية الاقتصادية الصافية	143
31	معدل مرد ودية المالية	144
32	المردودية المالية	145
33	معدل دوران مجموع الأصول	145
34	معدل دوران مجموع الأصول الثابتة	146
35	معدل دوران مجموع الأصول المتداولة	146
36	معدل و مدة دوران مخزون البضاعة	147
37	معدل و مدة دوران مخزون المنتجات التامة	147
38	معدل و مدة دوران الزبائن	148
39	معدل و مدة دوران الموردين	148
40	عائد السهم العادي	149
41	نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم	149
42	نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية	150
43	عائد التوزيعات للسهم	150

قائمة المختصرات

ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales
AICPA	American Institute of certified Public Accountants
FASB	Financial Accounting Standard Board
AAA	American Accounting Association
IASC	International Accounting Standard Committee
IFRS	International Financial Roporting Standards
IAS	International Accounting Standards
SAC	Standards Advisory Council
IFRIC	International Financial Roporting Interpretations Committee
SIC	Standing Interprétations Committee

مقدمـــــة

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات في المؤسسة وأهمها، لما توفره من معلومات عن الواقع الاقتصادي والمالي، ويتمثل الناتج الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في التقارير المالية التي تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية، و بصفة عامة فان الهدف الأساسي للتقارير المالية يتمثل في تزويد المستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين و مستخدمين آخرين بمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار و التمويل، وفي هذا الصدد ظهرت عدة مشاكل وصعوبات أمام الأطراف الداخلية والخارجية في الحصول على معلومات مالية تفيدهم في اتخاذ القرار، وذلك نتيجة اختلاف النظم المحاسبية من دولة إلى أخرى مما يعيق عملية المقارنة وتقييم الأداء، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التحويل المحاسبي وتأخر إعداد القوائم والتقارير المالية إلى غيرها من المشاكل، لذلك ظهرت هيئة ذات طابع دولي تعمل على إيجاد معلومات مالية موحدة و فعالة لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي، وذلك من خلال توحيد معايير إعداد تلك المعلومات المالية من خلال ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية، وذلك قصد إعداد تقارير مالية تتميز بمواصفات ومعايير الواجب توفرها في التقارير المالية في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها، ومن أهمها خاصيتي الملائمة و الموثوقية، والخصائص المتفرعة منها بالإضافة إلى الخصائص الثانوية التي لا تقل أهمية عن الخصائص الرئيسية ومنها القابلية للمقارنة والثبات، كما أوضحت الدراسة أن جودة المعلومات المالية لا تعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات وإنما لابد كذلك من توافر بعض الخصائص في متخذي القرار والمستخدمين للمعلومات حيث يجب أن يكونوا على مستوى مناسب من الفهم والإدراك.

وفي هذا الإطار أصبحت المؤسسات الاقتصادية ملزمة على إعداد التقارير المالية المعدة للأطراف الخارجية وفقا لما جاء في المعايير المحاسبية الدولية كأساس للقياس و تفيد كذلك في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ولقد برزت أهمية التقارير المالية كذلك باعتبارها وسائل فعالة لتحسين الأداء المالي للمؤسسات نظرا لما تقدمه للمسير من مساعدة لاتخاذ القرارات بموضوعية ورشد، و يعتبر الأداء المالي للمؤسسة من أهم العوامل التي تهم كافة الأطراف المرتبطة بالمؤسسة (المساهمين، المديرين، العاملين، أجهزة الدولة المختلفة، البنوك و المستثمرين...) فالأداء الناجح يعود بالفائدة على جميع الأطراف ذات

المصلحة، و تحسين الأداء المالي و تطوير و تجديد المؤسسات لم يعد أمراً اختياريا، و لكنه أصبح شرطا جوهريا للبقاء و الاستمرارية.

1- الإشكالية الأساسية:

نظرا للدور الذي تؤديه التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة وتقييم الأداء المالي، إلا أن الاعتماد في إعدادها و قياس عناصرها على مبدأ التكلفة التاريخية، قد لا يلبي احتياجات مستخدمي هذه القوائم، وهذا ما أدى بالهيئات المحاسبية الدولية بإصدار معايير محاسبية تنص على بدائل قياس جديدة تعطي لنا معلومة مالية صادقة وذات جودة عالية وبقيم عادلة ومعبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة، والتي يمكن الاعتماد عليها لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة إلى قياس وتقييم نتائجها، أو تقييم أدائها انطلاقا من محتوى التقارير والقوائم المالية التي تتميز بالخصائص النوعية و المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها الهيئات المحاسبية الدولية، ولتقييم أداء المؤسسة المالي يواجه المسيرين إشكالية اختيار المعايير والمؤشرات، فهي بطبيعة الحال كثيرة، فنجاح التقييم الذي ينعكس عنه تحسين في الأداء المالي يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل و أحسن المعايير والمؤشرات، وكذلك مصادر المعلومات المالية التي يتم الاعتماد عليها في عملية التقييم المالي.

مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"ما هو دور التقارير المالية المعدة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟"

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المعلومات المالية التي تحتويها التقارير المالية المعدة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية؟
- ما هو الأداء المالي للمؤسسة؟ وما هي معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التقارير المالية لتحسين الأداء المالي ؟
- ما هو دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي لمجمع صيدال؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة نضع الفرضيات التالية:

- إن معايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية توفر معلومات مالية تفيد في التقييم المالي الجيد والصادق لاتخاذ القرار بشأن الأداء المالي المقدم من طرف الإدارة.
- يتمثل الأداء المالي في بلوغ أهداف المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

- إن الاعتماد على التقارير المالية أمر ضروري لتقييم الأداء المالي و معرفة الانحرافات التي يتم معالجتها في المستقبل وبالتالي يتحقق تحسن في الأداء المالي للمؤسسة.
- التقارير المالية المعدة والمعروضة من طرف مجمع صيدال لها دور كبير في تحسين الأداء المالي للمجمع.

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:

- إبراز دور وأهمية التقارير المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية.
- الحصول على معلومات صادقة و فورية عند الحاجة إليها من التقارير المالية وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الرشيدة التي تنعكس على تحسين مستوى الأداء المالي.
- محاولة تحديد معايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي وتفسيرها.
- معرفة مدى تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في مجمع صيدال.

4- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في العناصر التالية:

- دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في إعداد التقارير المالية وإعطاء معلومات مالية صادقة وذات جودة عالية.
- الدور الأساسي الذي تؤديه التقارير المالية في تقييم الأداء المالي.
- أهمية تقييم الأداء المالي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستواه.

5- أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان لعدة اعتبارات والتي تتمثل فيما يلي:

- يعتبر موضوع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية أحد الموضوعات الأساسية في الفكر المحاسبي المعاصر.
- محاولة مواكبة مسيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، بحيث يعتبر تناول معايير المحاسبة الدولية في الأبحاث العلمية أحد الخطوات الرئيسية للدفع بمسيرة الإصلاح نحو التقدم والنجاح.
- اختيار أفضل المعايير والمؤشرات لنجاح عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.
- تطوير البحث في موضوع الأداء المالي للمؤسسة لما يكتسيه من أهمية بالغة في الجانب المالي و الاقتصادي.

- الاهتمام بالموضوع نظرا لارتباطه بتخصص المحاسبة والتدقيق.

6- حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أي التي تسعى إلى تحقيق الأرباح فقط، لذا لم يتم التطرق للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الأرباح.

أما فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فقد تم اختيار إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي "مجمع صيدال"، وبالنسبة للإطار الزماني فقد امتد من سنة 2007 إلى 2009.

7- الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع الأداء المالي محل اهتمام الكثير من الدراسات والبحوث، والتي تناولت الموضوع من عدة زوايا، ومن بينها:

- حاب الله الشريف: بعنوان (دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية مع دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن سوق أهراس)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

تطرق الطالب إلى الأسس النظرية لمحاسبة التكاليف من حيث ماهية محاسبة التكاليف ثم التكاليف وسعر التكلفة و حساب التكاليف، ثم التطرق للتكاليف المعيارية ودورها في تحسين الأداء المالي وأخيرا تم التطرق إلى دراسة حالة.

ومن خلال هذه الدراسة، ركز الطالب عن التكاليف المعيارية في أغلبية بحثه دون إعطاء اهتمام كبير للأداء المالي.

- عادل عشي: بعنوان (الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم مع دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002.

تطرق الطالب إلى مفاهيم أساسية حول الأداء بالمؤسسة الاقتصادية من حيث دراسة أداء المؤسسة الاقتصادية و قياس وتقييم الأداء و الأداء المالي، ثم تطرق إلى معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي التي تتمثل في التوازن المالي و السيولة واليسر المالي و المردودية وإنشاء القيمة، وفي الأخيرا تم التطرق إلى دراسة حالة حيث تم من خلالها إسقاط المعايير الهامة في عملية تقييم الأداء المالي على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ممثلة في مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة.

لقد ركز الباحث في بحثه على ضرورة اختيار أفضل المعايير ومؤشرات لنجاح تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دون إعطاء أساليب و مقاييس يتم من خلالها اختيار هذه

المعايير والمؤشرات.

- فارس جميل الصوفي: بعنوان (تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان)، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الخرطوم للعلوم والتكنولوجيا، 2006.

تطرق الطالب إلى الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية من حيث السياسات المحاسبية ومفهوم وأهمية معايير المحاسبة الدولية، ثم تطرق للأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من حيث نشأة وخصائص بورصة عمان والإفصاح المالي فيها وأخيرا الأداء المالي و تقييمه في الشركات الصناعية.

استخدم الطالب في دراسة حالة مجموعة من الأسئلة في شكل إستبيان، ولكن كان من الأفضل أن تكون الدراسة تركز على حالة عملية في شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في البورصة لتوضيح العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي في شركات مساهمة.

ومن خلال ما سبق، نجد أن موضوع بحثنا قد يتوافق في جزء كبير مع هذه الدراسات، لكن سوف نركز فيه على توضيح دور التقارير المالية المعدة وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في إعطاء معلومات مالية صادقة و ذات جودة عالية و صالحة لاتخاذ القرارات الرشيدة، وتبين الأداء المالي للمؤسسة من خلال زيادة المبيعات والأرباح وزيادة عائد السهم وبالتالي زيادة الطلب على أسهم الشركة وزيادة سعر السهم في السوق المالي وتوفير السيولة وتحقق التوازن المالي.

8- المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده، و قصد الوصول إلى الأهداف المرجوة وإختبار صحة الفرضيات اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية.

وقد تم القيام بدراسة الحالة لمحاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " مجمع صيدال ".

9- صعوبات الدراسة:

واجه الباحث العديد من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة، والتي يمكن إيضاحها فيما يلي:

- عدم الخوض في هذا الموضوع في السابق بصفة كاملة.
- حداثة الإصلاح المحاسبي في الجزائر وبالتالي عدم معرفة دور التقارير المالية بالتفصيل.

- صعوبة تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية في مجمع صيدال.
- عدم كفاية التقارير المالية المنشورة من طرف مجمع صيدال، وعدم الإفصاح عن جميع أنشطة المجمع وذلك لغياب نظام معلومات لمحاسبة التكاليف.

10- هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي.

تطرقنا في الفصل الأول إلى إعداد وعرض التقارير المالية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من خلال التطرق لماهية المحاسبة المالية، والخصائص النوعية للمعلومات المالية و محددات ومستخدمو المعلومات المالية، أما المبحث الثاني فقد خصص لماهية التقارير المالية من حيث مفهوم وأهداف التقارير المالية ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) وأسباب انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية ومزايا تطبيق معاييرها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى عرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، من خلال عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات حقوق الملكية مع توضيح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية ثم عرض الإيضاحات الملحقة و التقارير الأخرى.

أما الفصل الثاني من الدراسة والذي جاء تحت عنوان الأداء المـــالي للمؤسسة تطرقنا في مبحثه الأول إلى أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال مفهوم الأداء وأنواعه، و العوامل المؤثرة في الأداء وإدارته ثم قياس وتقييم الأداء، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص إلى ماهية الأداء المالي من خلال تناول مفهوم وأراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم، بالإضافة إلى أهمية الأداء المالي والعوامل الداخلية المؤثرة فيه ثم تقييم الأداء المالي، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان يتمحور حول مؤشرات الأداء المالي وتم من خلاله إبراز التوازن المالي والسيولة والمردودية وأثر الرافعة المالية وأخيرا نسب النشاط وتوزيع الأرباح.

أما في الفصل الثالث من هذه الدراسة تحت عنوان التقارير المالية وعلاقتها بتحسين الأداء المالي تطرقنا في مبحثه الأول إلى جودة التقارير المالية من خلال مفهوم و معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية و قياس جودة المعلومات المالية و حمايتها، أما المبحث الثاني من هذا الفصل كان بعنوان الإفصاح في التقارير المالية من خلال ماهية الإفصاح في التقارير المالية و المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية والإفصاح الأمثل وتأثيره على ثقة ومصداقية التقارير المالية، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان يتمحور حول دور التقارير المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على المؤسسة من خلال التطرق إلى التقارير المالية للمؤسسات

المدرجة في سوق الأوراق المالية و مفهوم و أنواع أسوق الأوراق المالية والكفاءة ومستوياتها ثم أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية و تأثيره على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

أما الفصل الرابع فقد قمنا من خلاله بدراسة حالة مجمع صيدال بهدف إسقاط الجوانب النظرية من الدراسة على الواقع الفعلي للمؤسسة الجزائرية، وتم تقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث، من خلال المبحث الأول قمنا بتقديم عام للمجمع، حيث تم إعطاء نظرة عامة حول المجمع ثم التطرق للهيكل التنظيمي و دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر أما في المبحث الثاني فتم التطرق لإعداد التقارير المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009، أما في المبحث الثالث فقد تم تحديد وحساب مؤشرات الأداء المالي لمجمع صيدال عن طريق التحليل المالي بهدف تقييم الأداء المالي وتحليل المؤشرات لمعرفة مدى التحسن في الأداء المالي الذي عرفه المجمع خلال هذه الفترة.

وقد تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى نتائج اختبار الفرضيات، والوصول إلى بعض النتائج والتوصيات المقترحة، و المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلا.

الفصل 1
إعداد وعرض التقارير المالية

إن الحصيلة النهائية للمحاسبة المالية تتمثل في القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها كملخص للعمليات التي سجلتها وبوبتها المؤسسة، ثم عرضها على مستخدميها لكي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يكون قادرا على توفير أنواع مختلفة من التقارير المالية، وبالمقابل فإن مستخدم القوائم والتقارير المالية يحتاج بدوره إلى معرفة المعايير والافتراضات التي استخدمت في إعداد هذه القوائم والتقارير، ويمكن اعتبار القوائم والتقارير المالية أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وربما تحتوي أيضا على مؤشرات تحذيرية عن الصعوبات والعراقيل المتوقعة، وحتى يتمكن الفرد من قراءة هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية التي تبين الإطار العام لتقديم القوائم والتقارير المالية وما يتطلبه محتوى وهيكل القوائم المالية.

إن القوائم والتقارير المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية؛
- ماهية التقارير المالية؛
- عرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

1.1. الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

إن الإطار المفاهيمي للمحاسبة لا يعتبر وصف للحقائق الأساسية كما هو الحال في العلوم الطبيعية والتي تستخرج من قوانين الطبيعة، فالنظرية المحاسبية وضعت على أساس العوامل البيئية والقبول العام وقوة الإلزام، وبالتالي فالإطار المفاهيمي للمحاسبة هو مصدرا لمجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير التي تحكم الممارسات المهنية للمحاسبين في جميع المجالات.

وتتفرع المحاسبة إلى فروع مختلفة، من بينها المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية والتكاليف، لكن سوف يقتصر هذا المبحث على المحاسبة المالية، وسنتطرق إلى:

- ماهية المحاسبة المالية (مفهومها، فرضياتها، مبادئها، أهدافها)؛
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية؛
- محددات ومستخدموالمعلومات المالية.

1.1.1. ماهية المحاسبة المالية (مفهومها، فرضياتها، مبادئها، أهدافها)

يتناول هذا المطلب مفهوم المحاسبة المالية والفرضيات والمبادئ المحاسبية ثم أهداف المحاسبة المالية باعتبارها أولى مراحل تحديد الإطار المفاهيمي لها.

1.1.1.1. مفهوم المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية نشاطا خدميا، فهي تقوم بإعداد القوائم والتقارير المالية الخاصة بوحدة اقتصادية معينة، وإيصالها إلى المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، والمحاسبة كنظام معلومات تجمع المعلومات الاقتصادية عن المؤسسة ويتم تقديمها للأشخاص الذين ترتبط قراراتهم وأعمالهم بالمؤسسة، وبالتالي النظام المحاسبي يقوم بأداء وظيفتين أساسيتين هما[1] (ص ص:09-10):

- القياس: يقوم نظام المحاسبة المالية بقياس نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية بالمؤسسة الاقتصادية في فترة محددة.
- التوصيل: وهي وظيفة إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي.

ويتحدد تعريف المحاسبة المالية من نطاق عمل المحاسبة وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فتعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات"[2](ص ص:25-26).

وتعرف كذلك بأنها "نظام معلومات يتم من خلاله تحويل البيانات والأحداث الاقتصادية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير مالية (المخرجات) وذلك من خلال العديد من أنشطة التشغيل مثل التسجيل والتبويب والتلخيص"[3] (ص: 07).

من هذين التعريفين يتضح أن أهمية المحاسبة تتمثل في قياس العمليات المالية، لإمكانية الاعتماد على المعلومات المالية للحكم على أداء المؤسسة، والنتائج المترتبة عن ذلك.

ولقد شهدت المحاسبة تطورا كبيرا بسبب زيادة التقدم التكنولوجي، فبعدما كانت تتصف بالبساطة والسهولة عند ظهورها، أصبحت الآن تعتمد على استعمال وسائل حديثة في عملية التسجيل والتبويب والتحليل فتحولت الدفاتر اليدوية للمحاسبة إلى قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة تحتوي على كافة المعلومات المالية وغير المالية وتخدم كافة المستخدمين لهذه المعلومات [4] (ص: 05).

2.1.1.1. الفرضيات المحاسبية

تعني الفرضيات التكهن بالحلول الممكنة لمواضيع معينة ثم التحقق منها عن طريق التجريب للتأكد من صحة الفرضيات، وتستخدم الفرضيات المحاسبية لتكون نقطة بداية للوصول إلى المبادئ المحاسبية.

ويجب الإشارة إلى أنه لا توجد في الحياة فرضيات صحيحة أو خاطئة بصورة مطلقة، بل أغلبية الحالات تقدم فرضيات ذات درجات محددة من الثقة [5] (ص: 328).

ومن أهم الفرضيات المحاسبية المتعارف عليها ما يلي:

1.2.1.1.1. فرضية الوحدة الاقتصادية:

تقوم هذه الفرضية على أساس أن المؤسسة بعد اكتسابها الصفة القانونية تكتسب شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المالك [6] (ص 52).

حيث يفترض أن أصول المؤسسة وخصومها مستقلة عن الممتلكات والمصروفات الخاصة بملاك الوحدة الاقتصادية، وكل عملية تتم بين المؤسسة من جهة والملاك من جهة أخرى يجب أن تعامل وكأنها تمت مع الغير.

2.2.1.1.1. فرضية الاستمرارية:

يقصد بفرضية الاستمرارية هو إعداد التقارير المالية على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة لفترة طويلة من الزمن، إذ في حال ظهور أي شك في صحة هذه الفرضية يتوجب عندها إعداد ميزانية التصفية بدلا من ميزانية الاستمرارية، كذلك فإن فرضية الاستمرارية تستخدم عادة لتأييد المبدأ المحاسبي للتكلفة التاريخية للأصول الثابتة وتوزيع تكلفتها على مدى العمر الإنتاجي لتلك الأصول، كما يعطي أهمية لمبدأ تصنيف الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي إلى طويلة وقصيرة الأجل.

3.2.1.1.1. فرضية وحدة القياس النقدي:

تقوم هذه الفرضية على أساس أن وحدة النقد هي المقياس الذي يعتمد لإثبات العمليات المالية والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، وتستخدم في المحاسبة وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف العمليات، ويفترض في وحدة القياس النقدي الثبات، وتقاس بالقوة الشرائية لوحدة النقد، لكن هذه الفرضية غير واقعية وقد تؤدي إلى قرارات خاطئة لأن القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير بتغير أسعار السلع والخدمات، فهي تزداد عندما تنخفض الأسعار وتنخفض عندما ترتفع الأسعار، وبشكل عام توجد علاقة عكسية بين القوة الشرائية للنقود وتغير الأسعار، وبالتالي يجب تعديل البيانات المحاسبية المبنية على قيم نقدية سابقة إلى قيم نقدية حالية للحصول على معلومات ملائمة لإجراء التقديرات واتخاذ القرارات.

4.2.1.1.1. فرضية الفترة الزمنية:

حسب هذه الفرضية تقسم الحياة المستمرة لنشاط المؤسسة إلى فترات زمنية متساوية (سنة ميلادية عادة) يتم في نهاية كل فترة من توقف افتراضي لنشاطها من أجل إعداد التقارير المالية، وعند تزايد الحاجة إلى الإفصاح عن البيانات المالية لخدمة أغراض المستثمرين في أسواق المال أدى إلى ظهور التقارير المالية المرحلية، والتي تتطلب إعداد بيانات مالية ربع سنوية أو نصف سنوية كشرط لإدراجها في البورصة [6] (ص 44).

3.1.1.1. المبادئ المحاسبية

تتمثل المبادئ المحاسبية في القواعد الإرشادية لتوجيه العمل المحاسبي ولحل مشكلة محاسبية طارئة أو اتخاذ إجراء محاسبي معين، وتسجيل العمليات المحاسبية وإعداد القوائم المالية [7] (ص41).

وهناك أربعة مبادئ أساسية وتتمثل في:

1.3.1.1.1. مبدأ التكلفة التاريخية:

تعرف التكلفة التاريخية بأنها تكلفة الاقتناء وهي أفضل أساس لتقييم موجودات المؤسسة وتتضمن التكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تحملتها المؤسسة للحصول على الأصل حتى يصبح جاهزا للاستعمال [8] (ص 52).

وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة التجارية، ولكن يواجه مبدأ التكلفة التاريخية عدة انتقادات خاصة في حالة التضخم، حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسة [9] (ص ص10- 11).

2.3.1.1.1. مبدأ تحقق الإيراد:

لقد اختلفت الآراء حول تحديد توقيت تحقق الإيرادات، وقد حدد مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية (FASB) معيارين رئيسيين لتحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات وهما:

- أن تكون الأصول التي ستحصل عليها المؤسسة مقابل الإيراد محققة أو قابلة للتحقق بمعنى القابلية للتحقق في صورة نقد؛
- أن تكون عملية توليد أو اكتساب الإيراد قد اكتملت بصورة جوهرية .

إن القاعدة العامة للاعتراف بالإيراد هي قاعدة البيع، أما إذا كان البيع بالتقسيط فإنه من الأفضل الاعتراف بالإيراد على الأساس النقدي، أي عند تحصيل الأقساط، وكذلك حالة العقود أو المقاولات حيث يتحقق الإيراد على أساس الإنجاز أو الإنتاج.

3.3.1.1.1. مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:

إن تطبيق هذا المبدأ يتطلب تحديد الإيرادات و المصروفات المتعلقة بالدورة ذاتها، أي أن الإيراد يجب مقابلته بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقه، ويمكن تصنيف مصاريف الفترة المحاسبية التي يجب مقارنتها مع إيراد تلك الفترة في ثلاث فئات رئيسية [6] (ص ص47- 48):

- نفقات ترتبط بإيراد الفترة بعلاقة مباشرة مثل تكلفة البضاعة المباعة؛
- نفقات ترتبط بإيراد الفترة بعلاقة غير مباشرة لكنها ضرورية لاستكمال عملية تحقق الإيراد مثل: مصروف الرواتب، ومصروف الإيجار؛
- نفقات لا علاقة لها بالإيراد أو أن علاقتها ضعيفة جدا ولا يترتب على حدوثها تحقق إيراد ومن أمثلتها: خسائر استبعاد الأصول الطويلة الأجل.

4.3.1.1.1. مبدأ الإفصاح:

يقصد بهذا المبدأ أن القوائم المالية يجب أن تشمل كافة المعلومات الضرورية وذلك لمصلحة الفئات أو الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات فإذا تبين عدم وجود معلومات معينة يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، ويمكن توفير هذه المعلومات خارج القوائم المالية ضمن الإيضاحات أو الملاحظات المرفقة بتلك القوائم [6] (ص 48).

4.1.1.1. أهداف المحاسبة المالية

يتمثل الهدف من المحاسبة المالية في توفير المعلومات المالية عن المؤسسات المختلفة التي تعمل في المجتمع، بحيث تساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة داخل المؤسسة وخارجها، إضافة إلى عدد من الاستعمالات المختلفة الأخرى، مثل المتابعة ومراقبة نشاط المؤسسة ونتائجها، ومن أهم أهداف المحاسبة المالية نذكر ما يلي:

- إعداد التقارير المالية اللازمة للمستويات المختلفة من المستخدمين لها لاتخاذ القرارات الرشيدة؛
- مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في تقييم مقادير وتوقيت ودرجة التأكد المحيطة بالمتحصلات النقدية من التوزيعات أو الفوائد والحصيلة من بيع بضاعة وتصفية أصول وبيع أوراق مالية؛
- تقدم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجين مثل الموردين والمقرضين والجهات الحكومية في الأغراض الضريبية وفي مجالات إعداد الخطط العامة على مستوى الدولة؛
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع وبالالتزامات المترتبة عليه نتيجة حصوله على تلك الموارد؛
- تفيد المعلومات المالية من رفع كفاءة الإدارة للقيام بوظائفها التخطيط، التوجيه، الرقابة، وتقييم الأداء.

2.1.1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية

الخصائص النوعية هي مواصفات معينة التي يجب توفرها في المعلومات المقدمة في التقارير المالية حتى تصبح مفيدة للمستخدمين، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، لذلك يجب أن تتميز المعلومات المالية بخصائص للحكم على جودتها، ويوجد نوعين من الخصائص أساسية وأخرى ثانوية.

1.2.1.1. الخصائص النوعية الأساسية

توجد نوعين من الخصائص الأساسية للمعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وهي الملائمة الموثوقية.

1.1.2.1.1. الملائمة:

تعد خاصية الملائمة من أهم الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية ولكي تكون المعلومات مفيدة من وجهة نظر مستخدميها يجب أن تكون ملائمة، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤدي إلى حدوث تغيير في اتجاه القرارات الاقتصادية للمستخدمين ومساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، أو عندما تؤكد أو تصحح التقييم الماضي [10] (ص51).

والملائمة خاصية مهمة للمعلومات المالية المعدة للاستخدام الداخلي والخارجي، ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي، وحتى تكون المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها ملائمة لابدمن توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي:

1.1.1.2.1.1. التوقيت المناسب:

لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب، والمعلومات التي لا تكون متاحة عندما يحتاجون إليها تفقد منفعتها، وتفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، مع العلم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، حيث لا جدوى من توفير معلومات ملائمة ودقيقة بعد اتخاذ القرار.

2.1.1.2.1.1. القيمة التنبؤية:

أي أن تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين على عمل تنبؤات للمستقبل، وحتى يكون للمعلومات تأثير على عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي إلى تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تقرير و تعديل توقعاته الحالية.

3.1.1.2.1.1. التغذية العكسية:

وهذا يعني أن تكون للمعلومات المالية القدرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي استخدم في اتخاذ القرارات الماضية، أي مدى صحة توقعاته السابقة و منه إمكانية تقييم نتائج القرارات التي تم اتخاذها بناء على هذه المعلومات.

2.1.2.1.1. المصداقية (الموثوقية):

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها، وتتميز المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز وبإمكان المستخدمين الاعتماد عليها، وحتى تتسم المعلومات المالية بالمصداقية يجب أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

1.2.1.2.1.1. الصدق في العرض:

إن العبرة من هذه الخاصية هو تمثيل مضمون التقارير المالية بصدق وليس حسب شكلها القانوني فقط (تغليب الجوهر على الشكل)، وتعتبر هذه الخاصية على درجة من الأهمية إذ لا قيمة لمعلومات فورية وسريعة لكنها غير دقيقة أو خاطئة لأن المعلومات الخاطئة سينتج عنها قرارات خاطئة [11] (ص:36).

2.2.1.2.1.1. القابلية للتحقق:

يتحقق هذا المفهوم عندما تكون النتائج المتوصل إليها من قبل شخص باستعماله لأساليب قياس وإفصاح محددة هي نفس النتائج التي يتم التوصل إليها من قبل شخص أخر لو قام باستخدام نفس أساليب القياس والإفصاح، وبالتالي أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

3.2.1.2.1.1. الحياد:

يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة، بحيث لا يجب إعداد القوائم المالية لخدمة جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية على حساب أطراف أخرى وإنما للاستخدام العام [8] (ص:43).

والمعلومات المتحيزة هي معلومات لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

2.2.1.1. الخصائص النوعية الثانوية

إن الخصائص الثانوية للمعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية تتمثل في القابلية للمقارنة والثبات للمعلومات المالية.

1.2.2.1.1. القابلية للمقارنة:

إن هذه الخاصية تسمح بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال نفس الفترة وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون، كما تسمح بإجراء

المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقب زمنية مختلفة وهو ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة، والهدف من هذه المقارنة هو معرفة مدى تطور المؤسسة أو تراجعها.

ويحتاج المستخدمون لمقارنة القوائم المالية للوحدات المختلفة إلى معرفة السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم وأي تغيير في تلك السياسات وأثار ذلك التغيير، وبما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن فإنه من الضروري أن تعرض القوائم المالية المعلومات لفترات سابقة [12] (ص:50).

2.2.2.1.1. الثبات في السياسات المحاسبية:

الثبات لا يعني الجمود ورفض التعديلات المنطقية المفيدة، وإنما إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والإفصاح عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، و تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز له أن يغير طريقة تسعير المواد أو طريقة حساب الإهتلاك، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي [13] (ص:296):

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛
- أن يتم الإفصاح التام عن أثار التغيير في القوائم المالية؛
- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

3.1.1. محددات ومستخدمو المعلومات المالية

1.3.1.1. محددات المعلومات المالية

قد تتصف المعلومات المالية المصرح بها في التقارير المالية بالخصائص النوعية لكنها لا تعتبر ذات فائدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية أو قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من منفعتها وبالتالي هناك محددات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

1.1.3.1.1. الموازنة بين التكلفة و المنفعة:

قيد المنفعة أكبر من التكلفة هو قاعدة عامة يجب أن لا توزع المعلومات المالية إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها، مثلها مثل أي خدمة اقتصادية أخرى ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، والمعلومات المالية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إعداد وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجين، وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين

يستفيدون من المنافع، ومع هذا فإن واضعي المعايير، بشكل خاص، و معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

2.1.3.1.1. الأهمية النسبية:

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية [10] (ص:52).

إن قرار عدم الإفصاح عن معلومات معينة يمكن أن يكون مقبولا في حالة إذا كان المستخدمون في غير حاجة إلى هذه المعلومات أو لأن قيمة هذا البند صغيرة جدا لا تؤثر على القرار، فالمحاسب يهتم أساسا بالمعلومات الأساسية ولا يهتم كثيرا بتلك العناصر التي يكون تأثيرها أقل على القوائم المالية، ويجب أن نعلم بأن أهمية عنصر معين مسألة نسبية، فالمهم بالنسبة لمؤسسة ما قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها بعين الاعتبار في كل حالة ولكن الأمر يتعلق بالتقدير الشخصي.

3.1.3.1.1. ممارسات الصناعة:

إن المشروعات الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض، ولكل قطاع اقتصادي ميزة يتميز بها عن غيره من القطاعات الأخرى، وأن الطبيعة الخاصة لبعض المشروعات، والمنشآت التجارية و الصناعية تتطلب الخروج أحيانا عن الإطار الفكري للمحاسبة، وإتباع العرف أو الطرق المحاسبية المناسبة لأنشطة ذلك المشروع، مثل الإعلان عن المحاصيل الزراعية على أساس القيمة السوقية، لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده، حيث يعود ذلك بالفائدة على قراء القوائم المالية، مما يساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

4.1.3.1.1. سياسة التحفظ (الحيطة والحذر):

يمثل هذا القيد إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات، وإظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والالتزامات ولا بد أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل وتقدير العمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، وليس المقصود بالتحفظ هو خلق احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها [14] (ص ص:19- 20).

2.3.1.1. مستخدمو المعلومات المالية

يوجد اتفاق عام على أن التقارير المالية قد أعدت من قبل الشركات لمواجهة متطلبات المستخدمين وإمدادهم بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وقد يصعب الفصل بين التقارير المالية والقوائم المالية لأن كل منهما يعتبرحصيلة نهائية للمحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين، و بالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستخدمين إلا أنه لم يتم تحديد من هم المستخدمين للمعلومات المالية الواردة بها، وما هي احتياجاتهم منها ومدى قدرة هذه التقارير على الوفاء باحتياجاتهم [15] (ص:52).

ويمكن تحديد أهم الفئات المستخدمة للمعلومات المالية من داخل المؤسسة وخارجها وطبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

1.2.3.1.1. الأطراف الخارجية

وهي الجهات من خارج المؤسسة التي لها اهتمام وفائدة من نشاط المؤسسة وتتمثل في الجهات التالية:

1.1.2.3.1.1. المستثمرون الحاليون والمحتملون:

يحتاج هذا النوع من المستخدمين إلى معلومات بشكل مستمر لتقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين مختلف البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات لتوظيف مواردهم المالية بشكل رشيد، وضمان عائد رأسمالهم المستثمر ولمواجهة المخاطر الناجمة عن الاستثمار، كما أن المستثمرون مهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

2.1.2.3.1.1. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

يهتم هؤلاء الدائنون بدراسة القوائم المالية بهدف تقييم إمكانية المؤسسة في سداد الالتزامات المستحقة لهم عند تاريخ الاستحقاق، وفي تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون زبون جيد قادر على سداد ديونها، وهذا من خلال نسب السيولة، ومعدل دوران المخزون وغيرها من المعلومات لتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحيتها.

3.1.2.3.1.1. العملاء:

يحتاج العملاء للقوائم المالية لمعرفة وضعية مورده، لأن التعامل مع مورد يعاني من عدم استقرار وضعه المالي قد يلحق الضرر بالعملاء، ويهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادها على منتجات في الأجل الطويل.

4.1.2.3.1.1. المقرضون:

يهتم المقرضون بالمعلومات المصرح بها في التقارير المالية من أجل معرفة قدرة المؤسسة المقترضة على توفير السيولة الضرورية لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليها في الوقت المناسب.

5.1.2.3.1.1. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تهتم هذه الفئة بالمعلومات المتعلقة بحجم أعمال المؤسسة بهدف وضع السياسات الضريبية وتحديد موردها من هذه الضرائب. وتحتاج أيضا إلى معلومات لمعرفة مدى التزام المؤسسة بالقوانين.

6.1.2.3.1.1. المحللون الماليون:

تعتبر المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم والتقارير المالية هي المادة الأولية التي يتعامل معها المحلل المالي، من أجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والى الفئات الدائنة المختلفة، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة [16] (ص:41).

2.2.3.1.1. الأطراف الداخلية

وهي الجهات العاملة في نشاط المؤسسة التي لها اهتمام وفائدة من استمرار نشاطها للمحافظة على وظائفهم وتتمثل في الجهات التالية:

1.2.2.3.1.1. إدارة المؤسسة:

إن البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسة تستخدم للرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات القصيرة والطويلة الأجل، واتخاذ القرارات المختلفة، لتلبية طلبات الزبائن وتحسين جودة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة .

2.2.2.3.1.1. العاملين والنقابات العمالية:

تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسة التي يعملون بها، وقدرة المؤسسة على توفير المكافآت وفرص التوظيف، كما تفيد المعلومات المالية نقابات العمال في مناقشة مسألة الرواتب والأجور التي يتقاضونها العاملين، وبالإضافة إلى الفئات السابقة، فإن هناك من يستفيد من جميع المعلومات التي تصرح بها المؤسسة إلا أنه يمكن القول أن القوائم المالية والتقارير المالية لا يمكنها أن تغطي كافة حاجات المستخدمين من المعلومات.

2.1. ماهية التقارير المالية

تعتبر القوائم والتقارير المالية حلقة وصل بين المؤسسة والآخرين، حيث تستطيع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم والتقارير المالية وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- مفهوم وأهداف التقارير المالية؛
- معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)؛
- أسباب انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية ومزايا تطبيق معاييرها.

1.2.1. مفهوم وأهداف التقارير المالية

1.1.2.1. مفهوم التقارير المالية:

عند بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية هي الوسيلة الرئيسية لتزويد المعلومات لمستخدميها، والتي تعبر تعبيرا كافيا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية حيث تنقل هذه القوائم إلى الأطراف المعنية صورة مختصرة عن واقع المؤسسة دُون الحاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية، يشوبها الكثير من القصور، و هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياسها.

ومن هناء بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية [7] (ص 132).

لذا نجد أن القوائم المالية تعد جزءا من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم الشركة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها في الوقت الحاضر، ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، رغم أن هذه القوائم تعتبر وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية [17] (ص:27).

"كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة" [18] (ص ص:35- 36).

2.1.2.1. أهداف التقارير المالية:

يعتبر تحديد أهداف التقارير المالية من بين أهم الأمور التي اهتمت بها الجمعيات المهنية المختصة، فبتحديد الأهداف يتحدد نوع المعلومات المحاسبية المطلوبة ويجب ملاحظة أن أهداف التقارير المالية ليست ثابتة، بل تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

مع العلم أن مستخدمي التقارير المالية قد لا تتفق مصالحهم في عرض التقارير المالية لأن وجهات نظرهم مختلفة، وقد أثار هذا الاختلاف بين مصالحهم ظهور مشاكل عديدة ارتبطت بتحديد أهداف التقارير المالية، وبالتالي يتأثر مضمون وإفصاح وعدد تلك التقارير المالية عند تغليب مصلحة فئة معينة على فئة أخرى [19] (ص:08).

ولقد مرت أهداف التقارير المالية والفئات المستفيدة منها بثلاث مراحل هي:

1.2.1.2.1. مراعاة أهداف الإدارة (1900 – 1933)

في هذه المرحلة كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان إعداد التقارير المالية محكوما بمدى استعداد ورغبة الإدارة في الإفصاح، فالتقارير من وجهة نظر الإدارة كانت مجرد وسيلة لإخلاء مسؤوليتها تجاه الملاك، مما نتج عنه كثرة المطالبات بضرورة حماية المساهمين والمستثمرين خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 مما مهد للدخول في المرحلة الثانية.

2.2.1.2.1. مراعاة وجهة نظر الاتحادات المهنية المحاسبية (1933- 1973)

تميزت هذه المرحلة بالبحث عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما حيث قامت بها الجمعيات المهنية وهذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وإخلاء مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي لما قد يتعرض له في حالة وجود معلومات مضللة واردة في التقارير المالية [19] (ص:08).

ونتيجة الانتقادات التي كانت ضد تحيز وخضوع وتنظيم مهنة المحاسبة لمجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين مما مهد إلى الدخول في مرحلة جديدة تميزت بإنشاء مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة 1973، وتم الانتقال من مرحلة وضع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما إلى مرحلة المعايير المحاسبية.

3.2.1.2.1. مراعاة وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية (1973 – حتى اليوم)

منذ سنة 1973 إلى وقتنا الحالي أصبحت وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية الخارجيين هي الغالبة في تحديد أهداف التقارير والقوائم المالية، ولقد تغيرت النظرة إلى المستثمر فلم يعد ذلك المستثمر العادي الذي يحتاج إلى إفصاح عادي، بل أصبح مستثمرا ذا ثقافة محاسبية ومقدرة تحليلية عند اتخاذ قراراته، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى ضرورة التوسع في الإفصاح المحاسبي وهو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي [19] (ص:09).

ولقد اعتمد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في تحديد أهداف التقارير المالية خلال الفترة 1978- 1985 على ثلاث دراسات رائدة هي:

- تقرير الأهداف وفق لجنة" بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" ASOBAT: الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبية (AAA) سنة 1966، فترى الجمعية أن الهدف الأساسي للمحاسبة هو توفير معلومات مفيدة للاستخدام فيما يلي:
  - اتخاذ القرارات الخاصة بالموارد الاقتصادية المحدودة؛
  - توجيه و رقابة الموارد البشرية و المادية بفعالية؛
  - تسهيل وظائف و رقابات ذات طابع اجتماعي.
- تقرير الأهداف وفق لجنة تروبلود TRUEBLOOD: من أهم الدراسات التي اهتمت بتحديد أهداف التقارير المالية هي تلك الدراسة التي قدمتها لجنة تروبلود (Trueblood) المكلفة من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) كما كلفت اللجنة بالإضافة إلى تحديد أهداف التقارير المالية بدراسة جوانب أخرى تتعلق بالأهداف وهي:
  - تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية؛
  - تحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة؛
  - تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان أهداف القوائم المالية سنة 1973 تتضمن أثني عشر هدفا للقوائم المالية تكون في مجموعها هيكلا متسقا له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات وهي [5] (ص ص: 135-137):

- تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
- خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد؛
- تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم القدرات الربحية للمؤسسة؛
- تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هدفها الأساسي؛
- تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرات الربحية للمؤسسة، ويجب الإفصاح عن الفرضيات الأساسية المعتمدة في ذلك؛
- تقديم قائمة عن المركز المالي (الميزانية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرات الربحية للمؤسسة، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة؛

- تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرات الربحية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الربح التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام؛
- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية (قائمة التدفقات النقدية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرات الربحية للمؤسسة، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، ويجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حدا أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛
- التزويد بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين؛
- إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المؤسسة، ويجب أن تعمم مقاييس الإنجازعلى الأهداف المحددة؛
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو التي تؤدي دورا مهما في وسطها الاجتماعي.

- تقرير الأهداف وفق مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز: أثار التقرير الذي نشرته لجنة تروبلود Trueblood ردود فعل واسعة، وأصبح الأساس الذي قامت عليه العديد من الدراسات اللاحقة، ومن بينها الدراسة التي قام بها مجمع المحاسبين القانونيين لإنجلترا وويلز، (I.C.A.E.W) لسنة 1975، حيث اقترح ستة قوائم جديدة تضاف إلى القوائم المالية التقليدية، وهي [5] (ص: 140):

- قائمة بالقيمة المضافة توضح الثروة التي تم إنتاجها وكيفية توزيعها؛
- قائمة بالتحويلات النقدية بين المشروع والدولة في شكل ضرائب أو إعانات أو هبات؛
- قائمة بعمليات النقد الأجنبي مقسمة إلى عمليات رأسمالية وعمليات جارية؛
- قائمة بالتوقعات المستقبلية وخاصة بالنسبة للأرباح، العمالة، الاستثمارات؛
- تقرير عن الموارد البشرية يتعلق بإنتاجيتها ومدى كفاءتها والعلاقات الاجتماعية الأخرى.

وبناء على هذه الدراسات قدم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) البيان رقم (1) سنة 1978 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة للربح، حيث قسم أهداف التقارير المالية إلى قسمين (أهداف رئيسية وأهداف فرعية).

- الأهداف الرئيسية: وتتمثل فيما يلي [14] (ص:40):

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين و كذلك الدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة

بين التدفقات النقدية الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛

- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة، وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية تسعى لتحقيق متطلبات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

- الأهداف الفرعية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية: التغير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة وعناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

أما البيان رقم 4 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)عام 1980 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح فهي تتعلق بالتقارير ذات الغرض العام والتي تعد لخدمة المستخدمين الخارجيين الذين لا يملكون سلطة فرض احتياجاتهم من المعلومات على الإدارة، كما أن صياغة الأهداف تعتمد على مدخل المنفعة في مجال اتخاذ القرارات.

ومن خلال المنظمات المهنية الرئيسية فإنه كلما تطورت نظرية المنفعة، فإن تحديد أهداف التقارير المالية يصبح له أهمية أكبر، لكن إذا نظرنا إلى جميع هذه الأهداف نجد أنها تتركز حول وجهة نظر المستخدم للمعلومات، لذلك يجب أن تتكيف التقارير المالية مع التطور الذي يحدث في البيئة المحيطة.

2.2.1. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

أدت التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال وزيادة الاتجاه نحو إنشاء شركات المساهمة وتنشيط أسواق المال، إلى زيادة الحاجة للمعلومات المالية المعبرة عن حالة وأداء المؤسسات المستخدمة لأموال المستثمرين، ولكي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

لكن هذا التطور صاحبه وجود مشاكل محاسبية ناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم، مما تطلب وجود معايير محاسبية تحدد الطرق التي يجب إتباعها لتحقيق نتائج أعمالها، ويرجع الفضل للهيئات التي قامت بإعداد هذه المعايير.

1.2.2.1. تعريف المعيار المحاسبي

"هو مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها" [20] (ص: 120).

2.2.2.1. خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتمثل أهم الخصائص التي تتميز بها معايير المحاسبة الدولية فيما يلي [20] (ص ص:139-140):

- للمعايير القدرة على تحقيق الإجماع، وخاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها لجنة معايير المحاسبة الدولية، التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة عند إعداد المعايير، أي دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة؛
- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين تباين الممارسات المحاسبية الوطنية للمواضيع التي تكون مجالا للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة؛
- تتميز المعايير بالمرونة نتيجة ما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، وأهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه؛
- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

3.2.2.1. مسار اعتماد معايير المحاسبة الدولية:

يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية الهيئة الدولية التي تقوم بمهمة إعداد أو تعديل معايير المحاسبة الدولية، وكانت لجنة معايير المحاسبة الدولية تقوم بهذا الدور قبل أفريل2001 وبالتالي هناك نوعين من المعايير، معايير محاسبية دولية (IAS)، وهي كل المعايير الصادرة قبل أفريل2001، وتفسيراتها التي صدرت عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC)، ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، التي صدرت بعد أفريل2001، وتسمي تفسيراتها (IFRIC) الصادرة عن لجنة تفسيرات ومعايير

التقارير المالية الدولية. ومعايير المحاسبة ليست ساكنة، بل عددها ومحتواها في تغير مستمر [21] (ص ص: 20-21).

ولإعداد أو تعديل معيار محاسبي معين يرتكز على مبدأ التشاور بين جميع الأطراف المعنية وخاصة المجالس الوطنية للمحاسبة ومختلف الهيئات والمنظمات المهنية المرتبطة بمجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك وفقا للمراحل الأساسية الموضحة في الشكل الآتي:

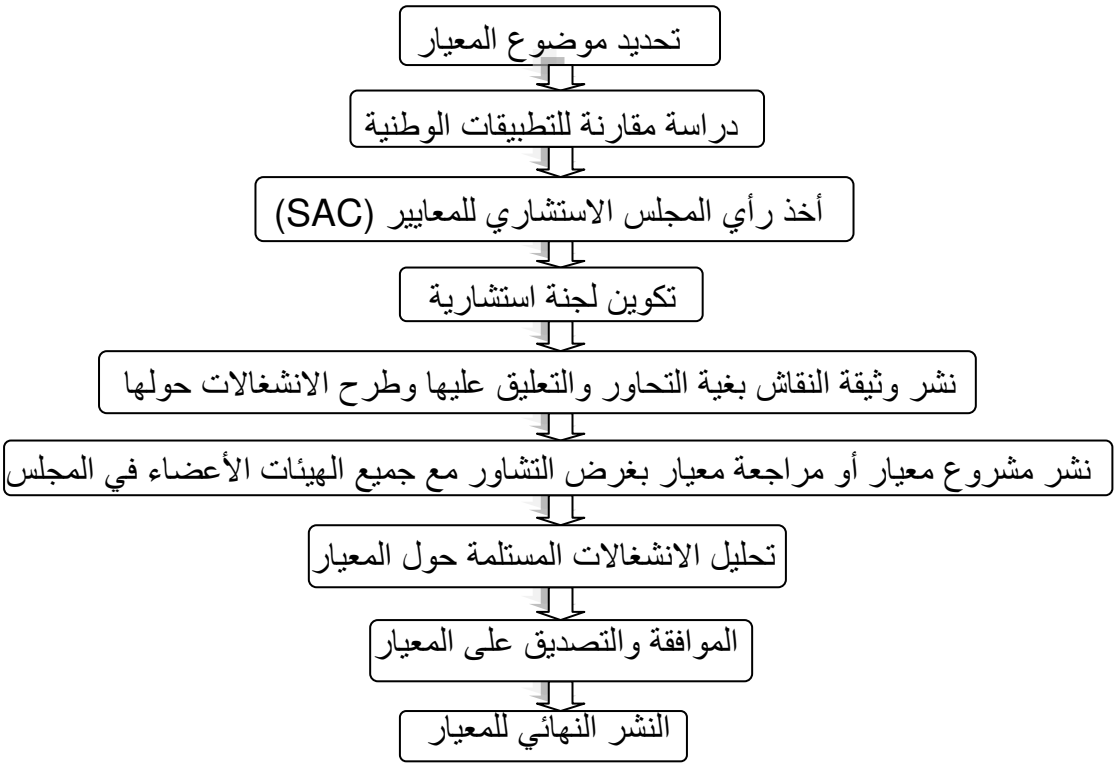

لشكل رقم (01): مراحل إقرار معايير المحاسبة الدولية [22] (ص:44)

4.2.2.1. تصنيف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

الطريقة الأولى: يتم تجميع المعايير المتعلقة بموضوع معين في صنف واحد على النحو التالي:

جدول رقم (01): تصنيف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حسب الموضوع بطريقة مفصلة [17] (ص ص: 70-71)

الصنف الأول: عرض القوائم المالية ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيار	N^0: IAS	N^0:IFRS
1	عرض القوائم المالية	1	_
2	قوائم التدفق النقدي	7	_
3	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	8	_
4	تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	_	1

الصنف الثاني: قياس بنود القوائم المالية ويشتمل على المعايير التالية :

رقم	المعيار	N^0: IAS	N^0:IFRS
1	المخزون	2	_
2	عقود الإنشاء	11	_
3	الممتلكات والمصانع والمعدات	16	_
4	الإيراد	18	_
5	المحاسبة و المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	20	_
6	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	21	_
7	تكلفة الإقتراض	23	_
8	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي	17	_
9	الأصول غير الملموسة	38	_
10	ضرائب الدخل	12	_
11	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	39	_
12	المخصصات، الأصول و الالتزامات المحتملة	37	_
13	الإنخفاض في قيمة الأصول	36	_
14	منافع التقاعد	19	_
15	المدفوعات على أساس الأسهم	_	2

الصنف الثالث: الإفصاحات ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيار	N^0: IAS	N^0:IFRS
1	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	10	_
2	الإفصاح عن الأحداث ذوي العلاقة	24	_
3	المحاسبة والتقرير عن نظم منافع التقاعد	26	_
4	نصيب السهم من الأرباح	33	_
5	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	32	7
6	التقارير المالية المرحلية	34	_
7	التقارير القطاعية	14	8
8	التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامع	29	_
9	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات المتوقفة	_	5

الصنف الرابع: القوائم المجمعة ويشتمل على المعايير التالية :

رقم	المعيار	N^0:IAS	N^0:IFRS
1	القوائم المالية المجمعة والمنفصلة	27	_
2	الاستثمارات في شركات شقيقة	28	_
3	حصص الملكية في المشروعات المشتركة	31	_
4	اندماج منشات الأعمال	_	3

الصنف الخامس: الصناعات المتخصصة ويشتمل على المعايير التالية:

رقم	المعيار	N^0: IAS	N^0:IFRS
1	الممتلكات الاستثمارية	40	_
2	الزراعة.	41	_
3	الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) و تقييمها	_	6
4	عقود التأمين	_	4

الطريقة الثانية: كما يمكن تصنيف المعايير كما يلي:

جدول رقم(02): تصنيف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية حسب الموضوع بطريقة مختصرة [23] (ص:03)

<table>
<tr><td colspan="4">معايير الإطار متعلقة بـ :</td></tr>
<tr><td>التقديم</td><td>التقييم</td><td>الإفصاح</td><td>التجميع</td></tr>
<tr><td>IAS 1 , IFRS1</td><td>IAS8 ، IAS10 ، IAS18 , IAS21, IFRS2</td><td>IAS7 ، IAS14 IAS24 ,IAS29 IAS33 ، IAS34</td><td>IAS**27** ، IAS28 IAS31 , IFRS3</td></tr>
<tr><td colspan="4">المعايير الخاصة ذوي طبيعة خاصة</td></tr>
<tr><td colspan="2">الميزانية</td><td colspan="2">قائمة الدخل</td></tr>
<tr><td colspan="2">IAS17 ، IAS16 ، IAS12 ، IAS 2 IAS32 , IAS23 ، IAS20 ، IAS19 IAS39 , IAS38 ، IAS36 ، IAS37 IFRS7 ، IFRS5 , IAS40</td><td colspan="2">IAS 33</td></tr>
<tr><td colspan="4">المعايير المهنية</td></tr>
<tr><td>الزراعة</td><td colspan="2">البنوك والمؤسسات المالية</td><td>أنظمة التقاعد</td></tr>
<tr><td>IAS41 , IFRS6</td><td colspan="2">IFRS4</td><td>IAS26</td></tr>
</table>

3.2.1. أسباب انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية ومزايا تطبيق معاييرها

1.3.2.1. أسباب انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية

أدت فضائح المخالفات المالية والمحاسبية وتفشي ظاهرة تلاعب الشركات في تقاريرها المالية بمستخدمي هذه التقارير إلى طرح العديد من التساؤلات حول العلاقة الثلاثية الأبعاد بين إدارة المؤسسة ومراجع الحسابات وباقي مستخدمي التقارير المالية. وأصبح الجميع في شك وقلق وحيرة بعد أن ثبت أن هناك تلاعباً وغشاً وتدليساً، ورغم أن التقارير تم مراجعتها من طرف مراجع الحسابات، إلا أنها قد تكون غير دقيقة ولا تعبر عن الوضع الحقيقي للشركات، ولقد أدت هذه الفضائح والمخالفات والتلاعبات، إلى انخفاض الثقة بمصداقية المعلومات المصرح بها في التقارير المالية وازدادت الشكوك في مدى صحة هذه المعلومات عند الرغبة في اتخاذ القرارات [15] (ص:55).

ويمكن القول أن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض الثقة بمصداقية التقارير المالية للشركات تكمن في:

- قيام الإدارة بإعداد تقارير مالية مضلّلة وغير متفقة مع المعايير المحاسبية الدولية وإعطاء نظرة مختلفة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة أو تطبيق سياسات وطرق معينة لتحقيق أغراض خاصة بالإدارة حيث أن حرية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية قد يودي بالإدارة إلى التلاعب في تقاريرها المالية؛

- ضعف المراجع الداخلي أمام الإدارة وعدم قدرته على التقييم والفحص واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والنظم المعمول بها؛

- تسيير الشركات من خلال مجالس إدارة ضعيفة غير مؤهلة وغير قادرة على تصميم نظم فعالة للرقابة مع غياب تمثيل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مما يقلل من قدرة المجالس في مناقشة التقارير المالية قبل اعتمادها؛

- عدم استقلالية المراجع الخارجي وفشله في كشف التحريف والتزييف في التقارير المالية في بعض الشركات، وتواطئه في بعض الأحيان مع الإدارة على حساب الأطراف الأخرى، أي حدوث تحالفات بين المراجع الخارجي والإدارة؛

- الفساد المالي والإداري في الشركات؛

- ضعف آليات الرقابة الأخرى على إدارة الشركات والتي قد تقوم باستغلال إمكانيات الشركة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى؛

- وجود خلل في أخلاقيات وممارسات مهنتي المحاسبة والمراجعة وتدني أخلاقيات المهنيين بشكل ملحوظ؛

- ضعف القوانين المنظمة لعمل الشركات والعمليات التجارية والمالية والقانونية بشكل عام وعدم قدرتها على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال في ظل العولمة و أسواق المال؛

- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعجزها عن تقديم تأكيدات معقولة بشأن رقابة العمليات وفعالية استخدام الموارد المالية ورقابة التقارير المالية؛

- المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى والتي أدت إلى ظهور فضائح مالية محاسبية بالإضافة إلى سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية والتي ظهرت في أوائل القرن الحادي والعشرين.

كل هذه الأسباب أدت إلى ضرورة المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية.

2.3.2.1. مزايا تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

يمكن إبراز أهم ايجابيات ومزايا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كأساس لإعداد وعرض القوائم والتقارير المالية على الصعيد الدولي كالآتي:

1.2.3.2.1. التناسق:

وهذا يعني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، أي توحيد أسس وقواعد المعالجات المحاسبية، وخروج بقوائم وتقارير مالية متماثلة وموحدة [24] (ص:24).

2.2.3.2.1. قابلية المقارنة:

عند توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فينتج عنها قابلية القوائم المالية للمقارنة بين عدة سنوات في نفس المؤسسة، وبين مؤسسات مختلفة لها نفس النشاط، وبالتالي تتم المفاضلة بين البدائل، على أسس واضحة بعيدا عن الاجتهاد والارتجالية، وبناءا على أسس سليمة وواضحة، و يزيد في تنافسية المؤسسات أمام المستثمرين في البورصات.

3.2.3.2.1. مواكبة متطلبات العولمة:

فالعالم الذي نعيش فيه أصبح صغيرا، نتيجة تطور وسائل الاتصال وزيادة عمليات التبادل بين مختلف الدول، والاعتماد على الاقتصاديات ذات الحجم الكبير وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور المنظمات المهنية العالمية التي تقوم بالتنسيق على مستوى العالم في مواضيع مختلفة كمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات التي تتبع الأمم المتحدة، وهذا مما أدى إلى ضرورة إنشاء منظمة مهنية تهتم بشؤون المحاسبة على مستوى عالمي، واستغلال مزايا العولمة ومواجهة مخاطرها.

4.2.3.2.1. تلبية المتطلبات القانونية:

إن كثير من الدول تنص صراحة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ولا تملك أي مؤسسة لها القدرة على تحقيق أهدافها وإثبات وجودها علي المستوى الوطني دون الانصياع إلي القانون، باعتبار أن المؤسسات نظام مفتوح يتعامل مع محيطه ولا يمكن أن يظل منعزلا، وتطبيق القوانين ليس خيار أمام المؤسسات، بل هو إجباري وتتعرض المؤسسات للعقوبات نتيجة عدم تطبيقها للقوانين، وعند تطبيق معايير التقارير المالية تسهل مهمة مصالح الضرائب في مختلف الدول، بالنظر إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف، ومنه تقليل الفروقات في طرق قياس أرباح فروع المؤسسات المنتشرة دوليا [24] (ص:25).

5.2.3.2.1. تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين خارج نطاق الحدود:

لا يمكن أن تعتمد الشركات على نفسها دون غيرها، فقد تحتاج إلى ممولين للتوسع في عملياتها و نشاطاتها، وقبل قيام أي مؤسسة تمويلية بمنح قروض إلى مؤسسة أخرى يجب دراسة قوائمها المالية، ولا يمكن أن تتم هذه الدراسة إلا في ضوء قوائم مالية قد أعدت وفقا لمعايير محاسبية دولية موحدة، ويتم التصريح على ذلك في التقرير السنوي ويدعم بتقرير المراجع الخارجي على تطبيق المؤسسة معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي على المؤسسة تطبيق هذه المعايير للحصول على تمويل خارجي، و تزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية، كما تؤدي هذه الثقة إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة تداول الأسهم.

6.2.3.2.1. الولوج إلى الأسواق المالية الدولية:

إن المؤسسات تقوم حاليا بالمنافسة من أجل إدراج أسهمها في الأسواق المالية وعلى مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة، ولا يمكن للشركات من تحقيق ذلك إلا بالالتزام بشروط معينة من أجل إدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإذا لم تلتزم الشركات بهذه الشروط سوف تعيش بعزلة عن الأسواق المالية الدولية، وتضيع لها فرص كثيرة كان من الممكن تحقيقها لو التزمت بهذه الشروط، ولعل أهم الأسباب التي أصابت الأسواق المالية الدولية هي اختلاف أساليب إعداد المعلومات المحاسبية، والذي أدى إلى تطور متطلبات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

7.2.3.2.1. قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية:

عند إعداد قوائم مالية على أسس مختلفة لا يمكن فهمها وقراءتها، مما يتطلب مزيدا من التوضيح والإفصاح عن الأسس التي تم بها إعداد القوائم المالية، وبالتالي تصبح هذه القوائم غامضة وغير صالحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وهذا ما يتناقض مع هدف القوائم المالية، وهو تزويد مستخدمي هذه القوائم بالمعلومات التي تتميز بالخصائص النوعية، وتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

8.2.3.2.1. إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة:

وهو إيجاد لغة محاسبية مشتركة تلقى قبولا وطنيا ودوليا، لتوحيد المعالجات المحاسبية واستبعاد التناقضات القائمة في نطاق المحاسبة بين دول العالم، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية ومقارنتها بقوائم مالية لمؤسسة تنشط في دولة أخرى بناء على قوانين ومعايير محلية، ويتم ذلك في ظل توجه عالمي موحد يعبر عنه بالمعايير المحاسبة الدولية.

3.1. عرض التقارير المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية

تعتبر القوائم والتقارير المالية من أهم مصادر المعلومات وأداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وربما تحتوي على مؤشرات تحذيرية عن الصعوبات والعراقيل المتوقعة، وحتى يتمكن الفرد من قراءة

هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي تبين الإطار العام لتقديم القوائم والتقارير المالية وما يتطلبه محتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، ولقد اهتمت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة بالقوائم المالية ذات الغرض العام، فأصدرت جملة من معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) لتوضيح كيفية إعداد وقياس وعرض هذه القوائم، فتم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لعرض القوائم المالية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طريقة عرض القوائم و التقارير المالية كالتالي:

- عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل؛
- عرض قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية؛
- عرض الإيضاحات الملحقة و التقارير الأخرى.

1.3.1. عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل

إن القوائم والتقارير المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة في المؤسسة في نهاية الدورة، وتعتبر قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من أهم القوائم المالية الأساسية، لما لهما من دور في تشكيل واستنتاج باقي القوائم المالية الأخرى.

1.1.3.1. قائمة المركز المالي

1.1.1.3.1. تعريف قائمة المركز المالي:

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة" [25] (ص:111).

ويمكن أن تعرف الميزانية بأنها تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة، وهذه المعلومات تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات و تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات ويطلق عليها الميزانية لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة جدول له جانبين متساويين، ويطلق عليها أيضا قائمة المركز المالي لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة.

2.1.1.3.1. مكونات قائمة المركز المالي

1.2.1.1.3.1. الأصــول:

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية الأصول بأنها " موارد تحت سيطرة ومراقبة المؤسسة، تحصلت عليها نتيجة أحداث أو عمليات وقعت في الماضي، وتنتظر منها منافع اقتصادية مستقبلا " [26] (ص ص:34-35).

نستنتج من هذا التعريف ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي للأصل القدرة على خلق تدفقات نقدية موجبة مستقبلا؛
- المؤسسة لها قدرة على التحكم في هذه المنافع؛
- يجب أن يكون التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث وقعت فعلا في الماضي.

وتنقسم الأصول إلى العناصر الآتية:

1.1.2.1.1.3.1. الأصول غير المتداولة:

وهي أصول غير مخصصة للاستهلاك التام أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، ويتم اقتناءها بهدف تسيير أعمال المؤسسة وللاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول ما يلي:

- الممتلكات والمصانع والمعدات؛
- الأصول غير الملموسة، وهي أصول ليس لها وجود مادي ملموس؛
- الاستثمارات المالية طويلة الأجل، وتتمثل في السندات المحتفظ بها لتاريخ استحقاق ثابت؛
- الأصول غير المتداولة الأخرى، مثل النفقات طويلة الأجل المدفوعة مسبقا، والضرائب المؤجلة.

وينص المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) صراحة على عدم جواز تصنيف الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة كأصول أو التزامات متداولة.

2.1.2.1.1.3.1. الأصول المتداولة:

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS1) فإنه يجب تصنيف الأصل على أنه متداول عندما ينطبق عليه ما يلي:

- عندما تحتفظ المؤسسة بالأصل لغاية تحصيله أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية (12شهرا من تاريخ الميزانية)؛
- عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المؤسسة بالأصل لغاية المتاجرة به خلال مدة قصيرة؛
- في حالة كون الأصل عبارة عن نقدية أو نقدية مكافئة، ولا يوجد قيود على استعماله؛

وتشتمل الأصول المتداولة على العناصر التالية:

- المخزونات: وتشمل السلع والمنتجات تامة الصنع، المواد الأولية وغيرها؛

- الذمم المدينة: وتشمل المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض والضرائب وما شابهها؛
- الأموال الموظفة والأصول المالية المتداولة الأخرى: وتشمل الأسهم و السندات والقروض؛
- النقدية: وتشمل النقدية بالصندوق و الحسابات الجارية لدى البنوك.

وفق المعيار(IAS1) يعتبر المخزون والذمم المدينة التجارية ضمن الأصول المتداولة حتى وإن كان من غير المتوقع تحققها وتحولها لنقد خلال 12 شهر من تاريخ الميزانية.

2.2.1.1.3.1. حقوق الملكية:

وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها وتشمل العناصر التالية:

- رأس المال الصادر: ويتمثل في القيمة الإسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة؛
- الاحتياطات: وتمثل الاحتياطات مبالغ أو نسب محددة يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة؛
- فارق إعادة التقييم: ويتمثل في تغير قيمة الأصل بعد إعادة تقييمه بالقيمة العادلة؛
- النتيجة الصافية: وتتمثل في نتيجة الدورة المالية للمؤسسة مطروحا منها الضرائب؛
- حقوق الأقلية: وتمثل حصة الأقلية في صافي أصول المؤسسة التابعة.

3.2.1.1.3.1. الالتزامات (الديون):

يتم إظهار الالتزامات في الميزانية حسب ترتيب الدفع للالتزامات كالآتي:

1.3.2.1.1.3.1. الالتزامات غير المتداولة:

وهي الديون طويلة الأجل والتي لا يتوقع تسديدها خلال دورة التشغيل الجارية، وتشمل ما يلي:

- قروض وديون مالية: وتتمثل في الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للمؤسسة.
- الالتزامات الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية للمؤسسة: مثل التزامات التقاعد، والضرائب المؤجلة.

2.3.2.1.1.3.1. الالتزامات المتداولة:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) تصنيف الالتزام بأنه متداول عندما ينطبق عليه أحد الحالات التالية:

- يستحق السداد خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، أي خلال فترة 12 شهرا؛
- يحتفظ به لغايات المتاجرة؛
- لا تستطيع المؤسسة تأجيل سداده لمدة تتجاوز 12 شهر.

وتشمل الالتزامات المتداولة ما يلي:

- الموردون وحسابات ملحقة: وهي الالتزامات الناشئة عن الحصول على البضائع والخدمات المستعملة.

- ديون أخرى: مثل المبالغ المقبوضة مقدما من الزبائن لتقديم بضائع أو أداء خدمات.

والشكل التالي يعتبر نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية) حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) الذي يجب على المؤسسة أن تعرضه لتقديم معلومات مالية [أنظر الملحق رقم 01].

2.1.3.1. قائمة الدخل

1.2.1.3.1. تعريف قائمة الدخل:

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي ينظر إليها باهتمام متزايد، لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فتعبير قائمة الدخل هو تعبير سائد في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في بريطانيا فيستخدم تعبير حساب الأرباح والخسائر، وفي فرنسا يسمى بجدول حسابات النتائج، كذلك النظام المحاسبي المالي الذي طبق في الجزائر يسمي قائمة الدخل بجدول حسابات النتائج.

حيث تهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، و توفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية للتعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المربحة، كما تبين للزبائن قدرة المؤسسة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، كما تساعد نقابات العمال للمفاوضة حول الأجور والحكومة على إعداد السياسات الضريبية.

2.2.1.3.1. عناصر قائمة الدخل:

يتم توزيع عناصر قائمة الدخل إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1.2.2.1.3.1. الإيرادات:

حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS18) بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والناتج من العمليات التشغيلية العادية للمؤسسة، مما يؤدي إلى حدوث تدفقات داخلة تزيد من قيمة الأصول أو تخفض في قيمة الالتزامات على المؤسسة، وينعكس ذلك إلى زيادة في حقوق الملكية بإستثناء الزيادة المتعلقة بمساهمات الملاك.

2.2.2.1.3.1. المصـاريف:

وهي الإنخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة من الأصول أو تحمل للالتزامات والتي تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية، كمقابل لما تحصلت عليه من مستلزمات نشاطها ومختلف الخدمات المقدمة من الغير، وغيرها من المصاريف والأعباء التي تتطلبها طبيعة نشاط المؤسسة والضرورية لاستمرارها.

3.2.2.1.3.1. النتــائج:

وهي عبارة عن الفرق بين الإيرادات (تدفقات داخلة)الناتجة عن مختلف نشاطات وعمليات المؤسسة والمصاريف والأعباء (تدفقات خارجة) التي تحملتها هذه العمليات، أي هي عبارة عن الربح أو الخسارة الناتج عن كل عملية من عمليات المؤسسة.

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) يقدم نموذجين لقائمة الدخل حسب الطبيعة و حسب الوظيفة [أنظر الملحق رقم 02].

2.3.1. عرض قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات حقوق الملكية

إن قائمتي المركز المالي والدخل لا تستطيع أن تلبي كل احتياجات مستخدميها، وذلك لتقديم نتائج المؤسسة في لحظة زمنية معينة دون توضيح مراحل التدفقات النقدية والأنشطة المتسببة في ذلك، مما أجبر الهيئات المحاسبية المختصة إلى إضافة قوائم مالية أخرى لإضافة معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم السابقة، من بينها قائمة التدفقات النقدية و قائمة تغيرات حقوق الملكية.

1.2.3.1. قائمة التدفقات النقدية

تحقق بعض المؤسسات أرباحا كبيرة، لكنها في نفس الوقت تجد نفسها تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، كذلك قد لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المحققة، وينتج ذلك بسبب اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات فهناك مبيعات ومشتريات تتم بالآجل، كذلك قد لا يتفق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها، ونفس الأمر بالنسبة للإيرادات.

لتسيير هذا الخطر وعواقبه يقع على عاتق المسيرين الماليين التحكم الجيد في السيولة من جهة، وعلى المحلل المالي تقييم الأداء للمؤسسات وللأوراق المالية بفعالية آخذا في الحسبان التدفقات النقدية بالإضافة إلى النتيجة والميزانية، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على جدول أساسي فرضته لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC يتجسد في المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) قائمة التدفقات النقدية.

1.1.2.3.1. تعريف قائمة التدفقات النقدية:

"هي قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو تدفقات نقدية خارجة" [27] (ص:73).

وتعرف على أنها قائمة أساسية إلزامية تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، وتمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة، وهي القائمة التي تفسر لنا المدفوعات والمتحصلات النقدية التي حدثت خلال الفترة و أسباب التغير في رصيد النقدية، هذه المعلومات لا يمكن أن نصل إليها باستخدام القوائم المالية الأخرى فقط، وتغطي قائمة التدفقات النقدية فترة زمنية معينة ولذلك فإنها تكون عن السنة المالية المنتهية أو عن الشهر المنتهي.

2.1.2.3.1. أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- إبراز الهوة بين النتيجة والخزينة؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- تعطي مؤشر للمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

3.1.2.3.1. محتوى قائمة التدفقات النقدية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) فإن طبيعة تدفقات النقدية تصنف إلى ثلاث مجموعات وهي [18] (ص:72):

1.3.1.2.3.1. تدفقات الأنشطة التشغيلية:

وهي كل التدفقات الناتجة عن النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية والتي لا تعتبر نشاطات استثمارية أو تمويلية.

2.3.1.2.3.1. تدفقات الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتنازل عنها، وغيرها من التوظيفات الأخرى غير المحتواة ضمن العناصر المعادلة للخزينة.

3.3.1.2.3.1. تدفقات الأنشطة التمويلية:

وهي التدفقات الناتجة عن النشاطات التي تخص رأس المال، من حيث الحصول على رأس مال جديد وهيكل الاقتراض في المؤسسة.

حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS7) يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقتين (الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة) [أنظر الملحق رقم 03].

2.2.3.1. قائمة تغيرات حقوق الملكية

1.2.2.3.1. مفهوم قائمة تغيرات حقوق الملكية:

أوجب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية ونهاية الفترة، إضافة لبنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

وتعرض قائمة الأرباح والخسائر المعترف بها بدلا من قائمة تغيرات حقوق الملكية وتمثل جزءا منها وتسجل بها الأرباح والخسائر التي لم يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل، ويتم الاعتراف بها في قائمة تغيرات حقوق الملكية [24] (ص:128).

2.2.2.3.1. مزايا قائمة تغيرات حقوق الملكية:

تحقق قائمة تغيرات حقوق الملكية المزايا التالية [24] (ص:126):

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
- التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الأصول.

3.2.2.3.1. محتوى قائمة تغيرات حقوق الملكية:

يجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة؛
- المعاملات الرأسمالية مع المساهمين، والتغيرات في حقوقهم؛
- كل عناصر النواتج والأعباء المتعلقة بحقوق المساهمين؛
- حركة الأسهم والاحتياطات؛
- آثار التطبيق ذو الأثر الرجعي بموجب المعيار المحاسبي الدولي (IAS8): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.

والشكل التالي يعتبر نموذج لقائمة تغيرات حقوق الملكية [أنظر الملحق رقم 04].

3.3.1. العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

1.3.3.1. ترابط القوائم المالية

إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، أي تخضع لنفس عملية القياس، حيث نجد [28] (ص ص:227- 228):

- عند الاعتماد على طريقة قياس معينة من أجل قياس عنصر من عناصر قائمة الدخل ينعكس على قائمة المركز المالي؛
- إن تطبيق القيد المزدوج على جميع عمليات الوحدة المحاسبية تنعكس تأثيراته على مختلف القوائم المالية؛
- إعداد قائمة التدفقات النقدية على أساس تطابق أرصدة النقدية في أول وآخر الدورة في كل من قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، سواء بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة، يثبت ترابط القائمتين؛

ومنه نستنتج أن القوائم المالية الأساسية للمؤسسة هي مجموعة مترابطة مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، حيث تعكس مظاهر مختلفة لنفس الأحداث المؤثرة في المؤسسة لتلبية مختلف أغراض مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، ومن هذا المنطلق نجد أن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي.

2.3.3.1. تكامل القوائم المالية

إن القوائم المالية الأساسية مكملة لبعضها البعض، أي لا يمكن لأي قائمة من القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتزداد أهمية تكامل القوائم المالية أثناء عملية التحليل المالي، لأن مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

ويمكن عرض بعض حالات التكامل بين القوائم المالية الأساسية فيما يلي [28] (ص:231):

- إن قائمة المركز المالي تحتوي على معلومات مفيدة عن الهيكل المالي التمويلي للمؤسسة، وبالتالي يمكن استخدام هذه المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، لكن هذه القائمة لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت مع قائمة التدفقات النقدية؛
- تتضمن قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أفضل إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي للتوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الربحية للمؤسسة؛
- إن قائمة التدفقات النقدية تعرض معلومات عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة الحالية، ولكن تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل؛
- تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر قائمة المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

إذ نستنتج أن علاقة التكامل بين القوائم المالية تتمثل في بعض المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى وبالتالي نجد:

- قائمة المركز المالي تتوسط كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، حيث نحتاج إلى قائمتين للمركز المالي لدورتين متتاليتين وقائمة دخل من أجل تشكيل قائمة تدفقات نقدية لدورة معينة؛
- النتيجة الصافية النهائية في قائمة الدخل ستظهر كأحد بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- النتيجة النهائية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ستظهر كأحد بنود قائمة المركز المالي؛
- الرصيد النقدي الصافي لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر كأحد بنود أصول قائمة المركز المالي.

4.3.1. عرض الإيضاحات الملحقة و التقارير الأخرى

1.4.3.1. الإيضاحات الملحقة

ويمكن التطرق إليها كما يلي:

1.1.4.3.1. مفهوم الإيضاحات الملحقة:

يعتبر ملحق القوائم المالية جزء لا يتجزأ منها، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم وقراءة القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، وبدون هذا الملحق تعتبر القوائم المالية غامضة ولا يمكن أن تكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية، ويمكن عرض هذه الإيضاحات و الملاحظات بأحد الأساليب التالية [24] (ص:143):

- التفسيرات بين الأقواس؛
- الملاحظات الهامشية؛
- الجداول الإضافية؛
- الحسابات ذات الطبيعة المتعارضة؛
- حسابات التقييم مثل حساب الأصل غير المتداول ومجمع اهتلاكه كحساب مقابل؛
- السياسات المحاسبية والتي تعتبر هامة لفهم القوائم المالية وقراءة الأرقام التي تحتويها.

2.1.4.3.1. محتوى الإيضاحات الملحقة:

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن المعلومات الآتية [29]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم أحسن للقوائم المالية الأساسية؛
- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تمت مع الوحدات أو مسيريها؛

- المعلومات ذات الصبغة العامة أو التي تخص ببعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على الصورة الصادقة.

وهناك معيران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

- عنصر ملائمة المعلومات؛
- أهميتها النسبية.

لذلك يجب أن يشتمل الملحق إلا على المعلومات الهامة التي تؤثر على قرارات مستعملي القوائم المالية.

3.1.4.3.1. إفصاحات أخرى في الإيضاحات الملحقة حسب المعايير

- يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS1) الإفصاح على المعلومات التالية:
- مبلغ توزيعات أرباح الأسهم المقترح توزيعها أو المعلن عن توزيعها قبل التصريح بإصدار القوائم المالية، وحصة السهم من تلك التوزيعات؛
- مبلغ أية أرباح أسهم ممتازة تراكمية لم يتم الاعتراف بها؛
- يتم الإفصاح عن بلد إقامة المؤسسة وشكلها القانوني وبلد التأسيس، ووصف لطبيعة عمليات المؤسسة واسم والشركة القابضة النهائية، إذا لم تظهر في القوائم المالية.
- الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة بموجب معيار المحاسبي الدولي (IAS37)، والتعهدات التي قدمتها المؤسسة للغير ولم تظهر في القوائم المالية، وكذلك الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية؛
- حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS08) فإنه في حالة تغيير طريقة تقديم وترتيب القوائم المالية، نتيجة ظهور معيار جديد، أو أحداث تؤثر في الوضعية والأداء المالي للوحدة، أو تغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية أو حدوث أخطاء لابد أن يقدم لها شرح في الملحق عن أسباب هذا التغيير في الطريقة وطبيعة الخطأ؛
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، لما يكون للأحداث أهمية، فلابد من التطرق لها في الملحق، وحسب معيار المحاسبة الدولي (IAS10) فإنه يوجد نوعين من الأحداث:
- الأحداث التي تقدم أدلة إضافية حول ظروف كانت موجودة فعليا بتاريخ الميزانية إلا أنها لم تكن معروفة للإدارة أثناء إعداد القوائم المالية وفي هذه الحالة يجب تعديل هذه القوائم؛
- الأحداث التي تقدم أدلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة بتاريخ الميزانية، ولكن حدثت بعد ذلك التاريخ، في هذه الحالة لا تجرى تسوية للقوائم المالية.

والأشكال التالية تعتبر نموذج لعرض الإيضاحات الملحقة [أنظر الملحق رقم 05].

2.4.3.1. التقارير الأخرى:

وتتمثل فيما يلي:

1.2.4.3.1. تقرير المراجع الخارجي:

لقد تزايدت أهمية تقرير المراجع الخارجي بعد النمو الهائل في حجم المشروعات الخاصة والعامة، حيث يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة والفحص في تقريره الذي يعتبر بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة، وعند إصدار هذا التقرير ينتهي المراجع من مهمته ولكن لا تنتهي مسؤوليته إن ثبت مستقبلا إهماله في أداء واجباته المهنية.

1.1.2.4.3.1. مفهوم تقرير المراجع الخارجي:

التقرير هو وثيقة مكتوبة تصدر عن مراجع الحسابات، ليبدي فيه رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية الختامية للمؤسسة، بمعني أن التقرير هو وسيلة أو أداة لتوصيل رسالة مكتوبة من مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية، وعادة ما يرفق هذا التقرير بالقوائم المالية المنشورة ويعتبر جزءا لا يتجزأ منها [20] (ص:57).

2.1.2.4.3.1. خصائص تقرير المراجع الخارجي:

إن تقرير المراجع الخارجي له عدة خصائص نذكرها فيما يلي [20] (ص:57):

- تقرير المراجع الخارجي هو وسيلة اتصال رئيسية بينه وبين مختلف مستخدمي القوائم المالية؛
- يتم إعداده بعد إقفال حسابات المؤسسة مباشرة؛
- يجب أن يكون التقرير معبرا عن الحقائق ومنظما ومعروضا بطريقة سليمة؛
- لا يمكن أن يشمل التقرير ملاحظات غامضة، بل يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة؛
- جميع العبارات الواردة في تقرير المراجع يجب أن تكون مدعمة بوثائق ومقدمة بطريقة تمنع أي تحريف.

3.1.2.4.3.1. إعداد تقرير المراجع الخارجي:

يتم إعداد تقرير المراجع الخارجي عن طريق الخطوات التالية:

1.3.1.2.4.3.1. الاجتماع النهائي:

ويضم كل من المراجع والأطراف المسؤولة عن المؤسسة من المسيرين وغيرهم، هدف الاجتماع هو عرض وتوضيح كل نقاط القوة والضعف مرفقة بالأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع، بما فيها المشاكل والتوصيات بعد انتهاء العرض تأتي مرحلة النقد ومناقشة التوصيات والملاحظات، وفي هذه الحالة يجد المراجع نفسه أمام حالتين هما:

- إما أن يثبت المراجع حكمه ونتائجه باستدلالات، وبالتالي ينتهي الاجتماع مباشرة؛

- و إما أن يمتنع المراجع لعدم قدرته عن الاستدلال، وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظات.

2.3.1.2.4.3.1. إعداد تقرير المراجع:

وهي المرحلة النهائية للمراجع، فمن غير الممكن القيام بمهمة المراجعة بدون كتابة تقرير للحكم عن وضعية المؤسسة.

2.2.4.3.1. تقرير مجلس الإدارة:

محتوى هذا التقرير يتمثل في وصف لأنشطة المؤسسة الرئيسية و المؤسسات التابعة لها وطبيعة عملها والاستثمارات الرأسمالية وعدد الموظفين في كل منها كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي للمؤسسة ودرجة اعتمادها على موردين محددين أو عملاء رئيسيين ووصف لأي حماية حكومية أو امتياز حكومي تتمتع به الشركة، والمنافسة التي تتعرض لها والإنجازات التي حققتها مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة، وتحليل المركز المالي ونتائج أعمال الشركة خلال السنة و معلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة، وبيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ورتبهم ونبذة تعريفية عن كل منهم وبيان عن لجنة التدقيق ولجنة الرواتب والحوافز، وبيان عن مسؤولية مجلس الإدارة لفعالية الضوابط والإجراءات الداخلية للمؤسسة وحماية أصولها وبيان تفصيلي عن المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كالرواتب والأجور والأتعاب والمكافآت وغيرها كنفقات السفر و خطة التقاعد للموظفين والحوافز والتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة ومساهمة الشركة في حماية البيئة وخدمة المجتمع.

3.2.4.3.1. التقارير المالية الإضافية:

من الضروري إعداد كل التقارير المالية الإضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية، وذلك لتلبية رغبة المستخدمين الخارجيين، ومن هذه التقارير نذكر:

1.3.2.4.3.1. التقارير المالية الدورية (المرحلية):

وهي تقارير يتم عرضها لمدة تقل عن السنة، لتلبية الحاجة المستمرة من جانب المحاسبين لاتخاذ القرارات في أسواق المال في الوقت المناسب، ويهدف معيار المحاسبة الدولي (IAS34) إلى وصف الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، كما طالبت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية كل المؤسسات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ربع السنوية [30] (ص:93).

2.3.2.4.3.1. التقارير المالية القطاعية:

يتم إعداد هذا النوع من التقارير في المؤسسات التي تمارس أكثر من النشاط، وتقدم معلومات غير متوفرة في التقارير المالية الأساسية، ويهدف معيار المحاسبة الدولي (IAS14) إلى تحديد أسس تقديم التقارير حول المعلومات المالية وفق القطاع سواء كان قطاع جغرافي أو قطاع عمل، كما ألزمت هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية كل الشركات المسجلة في السوق بضرورة الإفصاح عن الإيرادات والأرباح المحققة موزعة حسب الإنتاج أو المناطق الجغرافية [30] (ص:94).

3.3.2.4.3.1. التقارير المالية بالقيمة الجارية:

تعكس القيمة الجارية التغيرات الاجتماعية، ومن خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة المؤسسة على أساس ما قامت بتحويله من مواد ومنتجات وسيطة إلى منتجات تامة وخدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في القيمة الجارية، كما تعكس مدى نجاح المؤسسة في رفع رفاهية المجتمع.

4.3.2.4.3.1. تقارير المحاسبة الاجتماعية:

يتم إعداد التقارير المالية الاجتماعية عن الأداء الاجتماعي للمؤسسات من أهداف التقارير المالية، ويمثل الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع. والتقرير يكون على أحد الأشكال التالية:

- يكون على شكل وصف للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت؛
- يتضمن التقرير المبالغ المنفقة عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة دون قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة نظرا لصعوبة تحديدها؛
- محتوى التقرير يتمثل في تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو أكثر الأنواع السابقة شمولا ويعطي للقارئ معلومات عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

5.3.2.4.3.1. التقارير المالية عن الموارد البشرية:

تعرض في هذا التقرير معلومات عن الموارد البشرية وطريقة استخدامها بكفاءة، مع تحديد تكلفة الاختيار وطريقة تعيين وتدريب العاملين بالمؤسسة ومقارنة نسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى.

إن القوائم والتقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال دورة محاسبية معينة، حيث تفصح فيها المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، ولقد تعددت القوائم والتقارير المالية نتيجة تعدد الفئات المستخدمة لها، بسبب اختلاف

اهتماماتهم واحتياجاتهم من المؤسسة، حيث تعتبر القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة للمؤسسات والشركات التجارية أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، لكونها تحتوي على معلومات متنوعة ودقيقة تتميز بالخصائص النوعية، و توفر الفرصة المتكافئة للأطراف المعنية بهذه التقارير من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

ويتوقف نجاح التقارير المالية على تلبية الاحتياجات المختلفة للمستخدمين، وعلى مدى سلامة وملائمة محتوياتها المعدة وفق الضوابط القانونية والمعايير المحاسبية الدولية، بهدف توفير معلومات كافية وواضحة عن المركز المالي للمؤسسة، و أداء الإدارة في تسيير الموارد المتاحة، وكذلك تحليل التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية في المؤسسة منها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى توضيح التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة.

والقوائم والتقارير المالية بطبيعتها وسيلة تبسيط وتلخيص نتائج تشغيل قدر كبير من البيانات الواردة في المستندات والدفاتر المحاسبية، ويجب أن ينظر للقوائم والتقارير المالية كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بينها، حيث هناك ترابط وتكامل بين هذه القوائم والتقارير المالية، نتيجة اعتمادها على نفس المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.

إن التقارير المالية لها علاقة كبيرة في معرفة مدى قدرة الإدارة عن تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وسوف نتطرق في الفصل الثاني إلى الأداء المالي.

الفصل 2
الأداء المالي للمؤسسة

اهتم المفكرين الماليين في بداية القرن الواحد والعشرون بعمليات الإدماج وكيفيات إنشاء مؤسسات جديدة، وإجراءات تمويل المشاريع، دون الاهتمام بطرق وإجراءات البحث عن الموارد المالية، لتمويل الاستثمارات إلى غاية حلول الكساد العظيم خلال 1929- 1933، أين توجه الاهتمام بإجراءات الإفلاس وإدارة السيولة وتفادي المشكلات المالية، مما أدى بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وبالتالي إلى صدور تشريعات هدفها الإفصاح ونشر المعلومات المالية، بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى كفاءة الإدارة.

وهكذا كان الكساد العظيم عاملا إيجابيا في الاهتمام باستمرارية المؤسسة الاقتصادية كموضوع يحتل الصدارة بدلا من الاهتمام بالتوسع والنمو، ولهذا اتجهت الأنظار نحو مواضيع الإفلاس والاندماج وإعادة تأهيل المؤسسات وسبل توفير التمويل للتوسع، وتزامن الاهتمام بهذه المواضيع مع الاهتمام بالمسائل الكمية والتحليل المالي، وهذا دلالة على التحول من الاهتمام الخارجي للمؤسسة الاقتصادية إلى المستوى الداخلي مما يضع بعض المسؤوليات على عاتق المؤسسة. ومن هنا كان لابد إن يبرز دور المحلل المالي في إعطاء تحليل دقيق وبسيط بعد تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علمية.

ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للمؤسسة حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، لتحديد الانحرافات، والأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد على البقاء والاستمرارية.

وسوف يتم التطرق في بداية هذا الفصل للإطار النظري للأداء المالي، قبل التطرق لتقييم الأداء المالي، وبالتالي سنتطرق في هذا الفصل، إلى المباحث التالية:

- أداء المؤسسة الاقتصادية؛
- ماهية الأداء المالي؛
- مؤشرات الأداء المالي.

1.2. أداء المؤسسة الاقتصادية

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى العناصر الأساسية التالية: مفهوم الأداء حيث يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه، ثم عرض أنواعه و مختلف العوامل المؤثرة فيه، وأخيرا إلى قياس وتقييم الأداء.

1.1.2. مفهوم الأداء وأنواعه

1.1.1.2. مفهوم الأداء

يعتبر الأداء من المصطلحات التي لم تلق تعريفا وحيدا وشاملا، بل هناك من يستخدم مصطلحات عديدة كالكفاءة والفعالية والإنتاجية لتعتبر كمرادفات له، وللوصول إلى تعريف موحد و مناسب للأداء يجب عرض العديد من التعاريف:

يرى بعض الباحثين في الأداء على أنه "مستوى تحقيق الأهداف" [31] هذا التعريف يحصر الأداء في نسبة إنجاز الأهداف، و لا يمكن الحكم على المؤسسة بأنها قامت بأداء جيد بمجرد تحقيق أهدافها فالمؤسسة قد تتمكن من ذلك ولكن بالاستغلال المفرط للموارد.

ومن الباحثين من ينظر إلى الأداء على أنه" علاقة الموارد المخصصة بالنتائج المحققة" [32] (ص:11) هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة، وبالتالي أهمل هذا التعريف نسبة إنجاز الأهداف. فما الفائدة من تدنية التكاليف إلى أدنى المستويات دون بلوغ الأهداف.

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد، فهو متعدد الأبعاد، ويتحقق من خلال أربعة أقطاب: القطب الأول يتعلق بالزبون الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل السلع والخدمات، من اجل إرضائهم وكسب ثقتهم. القطب الثاني يتمثل في المسيرين المسؤولين على تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة. أما القطب الثالث فيتمثل في الموظفين وهم بحاجة إلى استمرارية العمل وإيجاد الجو الملائم للقيام بمختلف مهامهم. أما القطب الرابع فهو الدولة التي تريد من المؤسسات تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيلة الضرائب، و المساهمة في زيادة الدخل الوطني.

والأداء الكلي هو مجموع الأداءات الأربعة.

وهناك تعريف آخر للأداء يركز على الثلاثية: الأهداف، الوسائل، النتائج، إن الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة يطرح إشكالية الكفاءة المعبر عنها بالسؤال: هل النتائج المتحصل عليها تحققت بأدنى تكلفة؟ والربط بين الأهداف والنتائج يطرح إشكالية الفعالية، أي أن المؤسسة الفعالة هي التي تبين القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مسؤوليها [33] (ص:89).

من هذا التعريف يتضح أن الأداء هو هدف العملية التسييرية التي تهدف إلى بلوغ أهداف المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح التعريف التالي: الأداء هو جهد منسق يتم لتحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، بمساعدة مختلف العوامل على القيام بهذا الجهد بدقة وأقل وقت وأدنى تكلفة.

2.1.1.2. أنواع الأداء

لكي يتم تحديد أنواع الأداء يجب اختيار معايير التقسيم وهي: معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.

1.2.1.1.2. حسب معيار المصدر:

يمكن تقسيم أداء المؤسسة حسب هذا المعيار إلى نوعين: الأداء الداخلي والأداء الخارجي.

1.1.2.1.1.2. الأداء الداخلي:

كما يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه المؤسسة من موارد، فالأداء الداخلي هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

2.1.2.1.1.2. الأداء الخارجي:

إن الأداء الخارجي لا تتسبب المؤسسة في إحداثه، ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها المؤسسة، كإرتفاع رقم الأعمال نتيجة لإرتفاع سعر البيع أوارتفاع القيمة المضافة نتيجة لانخفاض أسعار المواد واللوازم والخدمات، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.

إن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة مصدره، أيعود للمنظمة وحدها أو للمحيط وحده.

فبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يكون خطر على المؤسسة بعد أن كان فرصة.

2.2.1.1.2. حسب معيار الشمولية:

يقسم الأداء حسب هذا المعيار إلى أداء كلي وأداء جزئي [34] (ص:89).

1.2.2.1.1.2. الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في النتائج التي ساهمت فيها جميع عناصر المؤسسة دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالأداء الكلي للمؤسسة يعني قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة، مثل الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيقها بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف.

2.2.2.1.1.2. الأداء الجزئي:

إن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة، فالنظام القاعدي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به، لأهداف الأنظمة الأخرى، وبتحقيق مجموع أداءات الأنظمة القاعدية يتحقق الأداء الكلي للمؤسسة.

3.2.1.1.2. حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بالتنظيم، و الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها المؤسسة .

1.3.2.1.1.2. أداء الوظيفة المالية:

إن الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها من ديون والتزامات، وتحقيق معدل مردودية جيد وبأقل التكاليف [35] (ص:356).

2.3.2.1.1.2. أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عند إنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة، تسمح لها بمزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات [35] (ص:357).

3.3.2.1.1.2. أداء وظيفة الأفراد:

إن ضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية و تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو تحقيق هدف المؤسسة لا يتم إلا عن طريق الأفراد، ولكي تضمن المؤسسة بقاؤها وإستمراريتها يجب أن توظف أفراد أكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله [36] (ص:325).

4.3.2.1.1.2. أداء وظيفة التموين:

يتحقق أداؤها عند الحصول على المواد من الموردين بجودة عالية وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والحصول على آجال تسديد للموردين تفوق الآجال الممنوحة للعملاء، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين [35] (ص:358).

5.3.2.1.1.2. أداء وظيفة البحث والتطوير:

يمكن معرفة أداء وظيفة البحث والتطوير بدراسة المؤشرات التالية [37] (ص ص: 22-23):

- الجو الملائم للاختراع والابتكار والتجديد؛
- وتيرة التجديد مقارنة بالمنافسين؛
- نسبة وسرعة تحويل الابتكارات إلى المؤسسة؛
- التنويع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتوجات جديدة؛
- درجة التحديث ومواكبة التطور.

6.3.2.1.1.2. أداء وظيفة التسويق:

هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة التسويق وأهمها مايلي:

- حصة السوق: وهومؤشر مستعمل بكثرة لتحديد الوضعية التنافسية لمنتوج أو لعلامة أو لمؤسسة.
- إرضاء العملاء: يتم حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العملاء أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.
- السمعة: وتقيس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الأفراد.
- مردودية كل منتوج.

7.3.2.1.1.2. أداء وظيفة متعاملو المؤسسة:

فالأداء في هذه الوظيفة يأخذ بعين الإعتبار مساهمين، الموظفين العملاء، الموردين وأخيرا الدولة. بالنسبة للمساهمين، يتحقق الأداء عندما يتحصلواعلى عائد مرتفع للأسهم واستقرار في الأرباح الموزعة. أما الموظفين، فالأداء هو توفير جوعمل ملائم ومعنويات مرتفعة. أما الموردين، فالأداء هو احترام المؤسسة آجال التسديد والاستمرار في التعامل في حين أن الأداء من وجهة نظر العملاء هو الحصول على مدة تسديد طويلة ومنتوجات في الآجال المناسبة والجودة العالية.

4.2.1.1.2. حسب معيارالطبيعة:

تبعا لهذا المعيار يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي، أداء سياسي [37] (ص:24).

1.4.2.1.1.2. الأداء الاقتصادي:

إن الأداء الاقتصادي يعتبر المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيقها، ويتمثل في الفوائض الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة من وراء تعظيم نواتجها مثل رقم الأعمال، حصة السوق، المردودية وتدنية استخدام مواردها مثل رأس المال، العمل، المواد الأولية.

2.4.2.1.1.2. الأداء الاجتماعي:

إن تحقيق الأهداف الاجتماعية يجب أن يتزامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة منها الاقتصادية وفي بعض الحالات لا يتحقق الأداء الاقتصادي إلا بتحقق الأداء الاجتماعي .

3.4.2.1.1.2. الأداء التكنولوجي:

إن الأداء التكنولوجي يتمثل في تحقيق الأهداف المسطرة مثل هدف السيطرة على مجال تكنولوجي معين، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهدافا إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا.

4.4.2.1.1.2. الأداء السياسي:

يمكن للمؤسسة أن تتحصل على مزايا من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعتبر كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، مثل تمويل الحملات الانتخابية من اجل إيصال أشخاص معينين إلى الحكم أو مناصب سامية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة.

2.1.2. العوامل المؤثرة في الأداء وإدارته

1.2.1.2. العوامل المؤثرة في الأداء

إن مهمة تحديد العوامل المؤثرة في الأداء مهمة صعبة وهذا راجع إلى تعددها، والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا، وخاصة إذا كان محاولة معرفة مقدار تأثير هذه العوامل عن الأداء، حيث يصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة في الأداء إلى عوامل داخلية (عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة نسبيا) والمتمثلة في التحفيز، المهارات والتكوين وعوامل خارجية (غير خاضعة لتحكم المؤسسة) [34] (ص ص:91- 94).

1.1.2.1.2. عوامل داخلية:

إن تحكم المؤسسة في العوامل الداخلية هو تحكم نسبي، وهذا نظرا بتأثرها بالمحيط الخارجي، فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدود، ودور المسير اتجاه هذه العوامل هو تعظيم تأثيراتها الإيجابية وتخفيف تأثيراتها السلبية، و سوف يتم التعرض إلى أهم هذه العوامل نظرا لصعوبة حصرها بدقة.

1.1.1.2.1.2. التحفيز:

يعد التحفيز من العمليات التي اهتم بها الكثير من الباحثين، ويتمثل التحفيز في المؤسسة "الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف" [36] (ص:348) يتبين من التعريف أن تحفيز العمال يتم من خلال معرفة حاجتهم ورغباتهم ومحاولة تلبيتها أو بإشعارهم أو تنبههم إلى طاقتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم، فالمؤسسة التي تريد تحقيق الأداء عليها بالتحفيز الجيد لمختلف العمال، ويجب توفر الحوافز المادية و المعنوية، فدور المسير في عملية التحفيز يتمثل في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها لتحقيق أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

2.1.1.2.1.2. المهارات:

نستطيع تنظيم المهارات في ثلاث مستويات [38]:

- مهارة التقليد وتتمثل في إنجاز النشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا؛
- مهارة الإسقاط، وهي انطلاقا من وضعية معطاة، يتم القيام بوضعيات أخرى شبيهة لها؛

- مهارة الإبداع، وتتمثل في طريقة مواجهة مشكل جديد، فالفرد في هذه الحالة مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي ويستغله في إيجاد الحلول، أي على الفرد أن يكون مبدع في التصرف والتعامل مع حالات جديدة لم يسبق له مواجهتها.

إن الأنواع الثلاثة السابقة مهمة في التأثير عن أداء المؤسسة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم.

3.1.1.2.1.2. التكوين:

يعتبر التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري و التي يتم القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة، ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

- رفع مستوى معارف الأفراد و تحسين تقنيتهم في العمل؛
- يسمح التكوين بتحسين التنظيم والتنسيق في المهام؛
- يسهل عملية الاتصال وتوجيه المعلومات في كل الاتجاهات.

2.1.2.1.2. العوامل الخارجية:

وهي مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، وبالتالي هي مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، وفي المقابل هي مصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم معها للتخفيض من حدتها، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية، عوامل اجتماعية، عوامل تكنولوجية وعوامل سياسية و قانونية [34] (ص:93).

1.2.1.2.1.2. العوامل الاقتصادية:

وتتمثل في الظرف الاقتصادي الذي تواجهه المؤسسة كالأزمات الاقتصادية وتدهور أسعار المواد والمنتجات، وارتفاع الطلب الخارجي، فالظرف الاقتصادي قد ينعكس على المؤسسة إيجابيا، في حالة أن نشاط المؤسسة يعتمد على التصدير عندما تستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي [39] (ص:16).

2.2.1.2.1.2. عوامل اجتماعية:

وهي عناصر المحيط الخارجي للمؤسسة المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، ولهذه العناصر تأثير عن أداء المؤسسة، وأن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، وفئات العمر، والهدف من دراسة العوامل الاجتماعية هو تقديم معلومات تفيد الوظيفة التجارية للمؤسسة كعرض منتوج جديد في السوق .

3.2.1.2.1.2. عوامل تكنولوجية:

نلاحظ في هذا العصر أن المؤسسات التي تملك تكنولوجيا متطورة لها أداء أفضل، والتكنولوجيا تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدث في المؤسسة كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع

وخدمات، واختراع آلات جديدة ذات تكنولوجيا عالية من شأنها تخفيض تكاليف الإنتاج والوقت المستغرق فيه.

4.2.1.2.1.2. عوامل سياسية وقانونية:

إن العوامل السياسية والقانونية التي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات... تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو بالعكس مخاطر يفترض على المؤسسة التأقلم معها للتخفيف من حدتها.

بعدما تم عرض العوامل المؤثرة في الأداء يمكن القول أن الأداء هو دالة للعديد من المتغيرات الكمية والنوعية، يمكن التحكم في بعض منها ولا يمكن التحكم في البعض الآخر.

2.2.1.2. إدارة الأداء:

إن إدارة الأداء هي عملية مكونة من عناصر عدة، تجتمع لخلق ممارسات ناجحة لإدارة الأفراد، وعملية إدارة الأداء هي التي تحقق الأهداف العامة بموازاة أهداف المؤسسة مع الأهداف الفردية، و تتم إدارة الأداء من خلال السيطرة على أداء الموارد البشرية التي ينعكس عنها السيطرة على أداء جميع الموارد الأخرى المستخدمة في النشاط. فالفرد الذي يؤدي عملاً معيناً يستخدم فيه موارد مادية، مالية، تقنية ومعلوماتية وغيرها سوف يطبق الأساليب والمعايير المعتمدة في خطة الأداء بما يضمن الاستخدام الأمثل لتلك الموارد المساعدة، ولتفادي الانحراف بالأداء في اتجاهات مغايرة يجب الحرص على وجود آليات إدارية لتوجيه الأداء من خلال العمل على تطويره وتحسينه وترشيده بما يحقق الأهداف وهو ما يطلق عليه إدارة الأهداف.

1.2.2.1.2. تعريف إدارة الأداء:

"تعرف إدارة الأداء على أنها الجهود الهادفة من قبل المنظمات والمؤسسات والشركات المختلفة للتخطيط والتنظيم والتوجيه الجيد للأداء الفردي والجماعي ووضع معايير ومقاييس واضحة ومقبولة كهدف يسعى الجميع لقبولها" [40].

2.2.2.1.2. أهداف إدارة الأداء:

تتمثل أهم أهداف إدارة الأداء فيما يلي [40]:

- وضع نظام معلومات عن أداء الموارد البشرية وما ينتج عليها من تغيرات؛
- إعطاء الفرصة لتبادل المعلومات والآراء والخبرات بين هذه الموارد وقيادتها؛
- تسهيل عملية قيام المشرفين بتوجيه وإرشاد الموارد البشرية؛
- التصحيح المستمر للأداء الخاطئ قبل أن يتحول إلى جزء من السلوك الدائم للموارد البشرية؛
- التركيز على تصحيح الأداء والقضاء على مفهوم تقييم الأداء لمجرد الثواب والعقاب فقط؛

- توفير المناخ المناسب للتفاوض حول المشكلات؛
- تسهيل عملية اختيار القيادات وتفويض المساعدين.

3.2.2.1.2. طرق إدارة الأداء:

وهي الوسائل اللازمة لحل المشاكل، ومعرفة الفرص المتعلقة بأداء الأفراد والمنظمات الصغيرة والكبيرة، وهذا يتطلب من المسؤولين عن إدارة الأداء تقديم ما يلي [41] (ص ص: 38-40):

- وسيلة لتنسيق العمل وتسيير أهداف كل المؤسسة والوحدات والموظفين في نفس الاتجاه؛
- طريقة لمعرفة المشكلات التي تحد من فعالية المؤسسة؛
- تسجيل وتوثيق مشكلات الأداء لمساعدة المؤسسة على التقيد بالأنظمة واللوائح لمواجهة من يحاول التقدم بدعاوي قانونية الهدف منها التلاعب والاحتيال، واستخدام هذا التوثيق كدليل إرشادي عند الضرورة؛
- المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات التي تخص الترقيات واستراتجيات تحسين أداء العاملين؛
- المعلومات اللازمة لمساعدة المديرين والرؤساء والمشرفين للحد من وقوع المشكلات، والتنسيق في العمل وإيصال المعلومات إلى رؤسائهم بطريقة كاملة تساعدهم عن الإطلاع والوعي عن كل ما يجري في الورشات؛
- أسلوب يمكن المديرين العمل و التنسيق مع الموظفين بهدف معرفة مواقع المشكلات وأسبابها، ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها؛
- طريقة لتوفير تحفيزات مادية ومعنوية منتظمة ومتواصلة لتعزيز حماس الموظفين؛
- أسلوب لتحديد التوقعات لمنع وقوع المشكلات، وتوضيح كيفية انسجام عمل الموظف مع ما تقوم به المؤسسة ككل؛
- طريقة لتخطيط فعاليات تطوير وتدريب الموظف؛
- نظام عمل يتميز بالبساطة ويستهلك أقل وقت ممكن ويزيد من ارتياح الأفراد ويخدم حاجة المديرين والرؤساء والمرؤوسين.

3.1.2. قياس وتقييم الأداء

قياس وتقييم الأداء عملية مستمرة تتابع العامل طوال حياته الوظيفية، ولا يعني القياس وتقييم الأداء فقط الحكم في نهاية فترة معينة على ما يستحقه العامل من تقدير يبنى على أساسه بقاؤه في العمل، بل يعني أيضاً تحديد نقاط الضعف للعمل لعلاجها. وتكون مهمة فريق بناء القدرات و المسؤول المباشر بمثابة الموجه الذي يقوم بإدارة الموارد البشرية بإقتراح نوع التدريب والمساعدة التي يحتاجها الموظف.

1.3.1.2. تعريف قياس الأداء

القياس هو "تحديد كمية أو طاقة عنصر معين، وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة" [36] (ص:493).

من التعريف يتضح أن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة. وتعتبر المرحلة الأول من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف. ولا يتم قياس الأداء إلا بتوفر مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمكن من تحديده وتحديد تطوراته المحققة عن طريق مقارنته مع الأداء السابق.

2.3.1.2. تعريف تقييم الأداء

تقييم الأداء يعني الحكم على كفاءة الوحدة الإنتاجية (المؤسسة) بقياس نتائج المؤسسة في نهاية فترة معينة ومقارنتها بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف باستخدام مجموعة من المؤشرات، ثم استخراج الانحرافات الناشئة لتحديد مصادر القوة والضعف، لاقتراح وسائل علاجية لنواحي الخلل، وتنمية وتطوير النشاطات الأخرى الناجحة في أدائها [42] (ص:106).

3.3.1.2. عملية تقييم الأداء

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، وهي جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم، قياس الأداء الفعلي، مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، و دراسة الانحراف وإصدار الحكم.

1.3.3.1.2. جمع المعلومات الضرورية:

تعتبر المعلومات شيء ضروري لاتخاذ القرارات في المؤسسة ولا يمكن أن يوجد تخطيط دون معلومات، ولا يمكن أن تكون رقابة دون معلومات، فالمعلومات أساسية في عملية التسيير ويشترط في المعلومات أن تكون ذات جودة عالية، وفي الأوقات المناسبة لكي تحقق للمؤسسة الغرض منها.

ومصادر جمع المعلومات الضرورية تتمثل في : الملاحظة الشخصية، التقرير أو البيان الشفوي، التقارير المالية.

1.1.3.3.1.2. الملاحظة الشخصية:

يعتبر هذا المنهج من أقدم وسائل معرفة ما يحدث في المؤسسة، و يتمثل في توجه الملاحظين إلى ميدان الأنشطة للشعور بالرضا عند ملاحظتهم ما يجري فيه، والتحدث مع منفذيها. رغم ذلك فالطريقة لها بعض العيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة و الوقت الكثير الذي تحتاجه هذه الطريقة [36] (ص:501).

2.1.3.3.1.2. التقارير الشفوية:

وهي سلسلة المحادثات و اللقاءات التي تحدث بين الرئيس ومرؤوسيه، ليتم التعرض إلى أهم الإنجازات والمشاكل المعترضة لعملهم وعلى المسيرين طرح الأسئلة في الأوقات المناسبة للحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة، وهذا المصدر من المعلومات أفضل من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها [36] (ص:502).

3.1.3.3.1.2. التقارير المالية:

لقد تم التعرض لمفهوم التقارير المالية، على أنها مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء مختلف المعلومات المتعلقة بإنجازات المؤسسة، تكون على شكل إحصاءات مفصلة، كلها تشكل سجل دائم يسمح بعملية القياس والمقارنة وإجراء مختلف الدراسات.

أما أنواع التقارير المالية فالبعض منها وصفية والبعض الآخر إحصائية.

2.3.3.1.2. قياس الأداء الفعلي:

في هذه المرحلة تتمكن المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، والمشكلة التي يمكن مواجهتها في هذه المرحلة هي المعايير والمؤشرات التي يتم اللجوء إليها، و الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه.

ويتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أداؤها بناء على معايير الفعالية والكفاءة.

فقياس الأداء وتقييمه مرهون باختيار المعايير والمؤشرات التي تعكس فعلا الأداء المراد تقييمه.

1.2.3.3.1.2. مؤشرات قياس الأداء:

المؤشر هو أداة لقياس الأداء، يكون عادة في شكل رقمي من خلاله يتمكن مسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية، ويجب أن يتميز المؤشر الجيد بالخصائص التالية:

- معنوية المؤشر: وهي المعلومات التي يقدمها المؤشر، والتي تعكس بطريقة دقيقة الظاهرة التي نرغب في ملاحظتها.
- الوضوح: يعني سهولة فهمه من طرف الجميع.
- سرعة الحصول على المؤشر: و هذا من أجل القيام بالتصحيحات اللازمة، وفي الوقت المناسب.
- الشمولية: تعني أن المؤشرات تغطي جميع جوانب المؤسسة.

2.2.3.3.1.2. أنواع المؤشرات:

هناك العديد من المؤشرات، تختلف حسب المعيار المعتمد، وسنحاول تقديم مجموعة منها:

- المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية: المؤشرات الشخصية هي التي ترجع إلى تصورات الأفراد. فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية، أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقض لدى الأطراف المعنية.
- المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية: المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها مثل رضا العمال عن ظروف العمل، أما المؤشرات الكمية فتسهل عملية قياسها، وهي على نوعين: المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات غير النقدية (العينية).

3.3.3.1.2. مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المرغوب فيه:

بعدما تنتهي المؤسسة من مرحلة قياس الأداء الفعلي تأتي مرحلة مقارنة أدائها المحقق بالأداء المرغوب فيه، و المشكلة التي تواجه المؤسسة في هذه المرحلة هي المرجع الذي تستند إليه في عملية المقارنة، ومن العناصر التي تعتبر كمراجع لمقارنة الأداء هي: الزمن، أداء الوحدات الأخرى، الأهداف، والمعايير.

- الزمن: تدعى هذه المقارنة بالمقارنة الأفقية، حيث يتم مقارنة المؤشرات الحالية بقيم نفس المؤشرات في فترات سابقة.
- أداء الوحدات الأخرى: تقوم المؤسسة بمقارنة قيم مؤشراتها بنتائج مؤشرات مؤسسات أخرى بشرط أن تكون تمارس نفس النشاط، هذا النوع من المقارنة يسمح للمؤسسة بمعرفة مكانتها بالنسبة للمنافسين.
- الأهداف: تقوم المؤسسة بمقارنة أدائها الفعلي بالأهداف المخططة لتحديد نسبة إنجاز أهدافها.
- المعايير: وهي وحدات تستخدم كمرجع للمقارنة كالتكلفة المعيارية للمادة الأولية واليد العاملة التي تقارن بالاستهلاك الحقيقي، ثم تحديد الانحرافات ودراستها.

4.3.3.1.2. دراسة الانحراف وإصدار الحكم:

عند عملية المقارنة نجد أحد الحالات الثلاث التالية: انحراف ملائم، انحراف غير ملائم، انحراف معدوم، فالأول في صالح المؤسسة كارتفاع الأرباح أو انخفاض التكاليف أما الانحراف الثاني فهو ضد المؤسسة كاستهلاك المواد الأولية بكميات تفوق المعيارية، انخفاض الإنتاجية، أما الانحراف الثالث فليس له تأثير على نتائج المؤسسة، و يجب القيام بتحليل الانحراف الكلي سواء كان ملائم أو غير ملائم أو معدوما، للوصول إلى الأسباب الفعلية للانحراف، لتشجيع ما هو ملائم ومعالجة ما هو غير ملائم.

وعملية التحليل تستطيع المؤسسة من خلاله معرفة مصدر أدائها، هل أداء داخلي أو أداء خارجي، والحكم الجيد على الأداء يجب أن يكون مبني على تحليل الأداء.

4.3.1.2. خصائص تقييم الأداء

يتميز تقييم الأداء بالخصائص التالية [41] (ص ص: 45- 46):

- يجب وضع تقييم الأداء كقاعدة أساسية لجميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة لضمان تحقيق الأهداف باستمرار؛
- وهي عملية مشتركة تضم كل من المسؤولين والعاملين؛
- عملية شاملة تخص كل شخص يقوم بعمل ما أي أنها لازمة لجميع المستويات الإدارية؛
- عملية مستمرة (موسمية، دورية، يومية) ومنتظمة تتابع الفرد طوال حياته؛
- عملية إيجابية الهدف منها الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف لدى الفرد.

5.3.1.2. أهمية تقييم الأداء

تتلخص أهمية تقييم الأداء فيما يلي [41] (ص ص: 46- 47):

1.5.3.1.2. رفع الروح المعنوية:

إن الروح المعنوية للعاملين ترتفع عندما يشعرون بجهدهم وطاقتهم التي قدموها في العمل موضوع اهتمام الإدارة.

2.5.3.1.2. إشعار العاملين بمسؤوليتهم:

عندما يشعر العاملون أن نشاطهم وأداءهم في العمل موضوع تقييم من قبل المسؤولين، ونتائج التقييم سيترتب عليها اتخاذ قرارات مهمة، فإنهم سيبذلون ما في وسعهم لإنجاز العمل بأعلى قدر ممكن من الكفاءة.

3.5.3.1.2. وسيلة لضمان عدالة الإدارة بين العمال:

للإدارة أن تضمن أن ينال كل عامل ما يستحقه من ترقية أو مكافأة على أساس جهده في العمل، وذلك عن طريق استخدام أسلوب عادل لتقييم الأداء.

4.5.3.1.2. الرقابة على الرؤساء:

تقييم الأداء يساعد الإدارة العليا لمراقبة وتقييم جهود الرؤساء وقدراتهم الإشرافية والتوجيهية، وتحديد مدى استفادة المرؤوسين من توجيهات الرؤساء.

5.5.3.1.2. استمرار الرقابة والإشراف:

يجب توفير سجل خاص لتسجيل نتائج مراقبة أداء المرؤوسين، ليكون حجة بأيدي الرئيس ضد المرؤوسين عند اتخاذ القرارات.

6.5.3.1.2. تقييم سياسات الاختيار والتدريب:

إن عملية تقييم الأداء تعد اختبارا للحكم على مدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في اختيار وتدريب العاملين.

2.2. ماهية الأداء المالي

عرفت الوظيفة المالية تطورا في المجال النظري والتطبيقي، فبعدما كان الاهتمام منصبا على تحديد مصادر التمويل، فتحول الاهتمام إلى البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال، والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة، مما أدى بهذه المؤسسات الاقتصادية إلى مواجهة تحديات متزايدة على الصعيد الداخلي و الخارجي، كزيادة حدة المنافسة، ارتفاع معدلات التضخم، زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بشكليه المباشر وغير المباشر، والتقدم التكنولوجي، ولكي تحافظ المؤسسات الاقتصادية على مركزها المالي يتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة أدائها المالي بما يواكب تلك التحديات.

وسنتطرق من خلال هذا المبحث للمطالب التالية:

- مفهوم وأراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم؛
- أهمية الأداء المالي والعوامل الداخلية المؤثرة فيه؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

1.2.2. مفهوم و أراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم

1.1.2.2. مفهوم الأداء المالي

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" [43] (ص:45).

من المفهوم السابق نستنتج أن الأداء المالي [43] (ص:45):

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيه المستثمرين اتجاه الشركات الناجحة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو تراكم الديون والقروض، والعسر المالي وعلى الإدارة العمل لمعالجة الخلل؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل؛

- أداة للتعرف على الوضع المالي الحالي في المؤسسة ككل أو لجانب معين، من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في فترة معينة.

تعبر الشركات عن أدائها المالي، من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة، حتى تتمكن المؤسسة من تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

2.1.2.2. أراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم

للأداء المالي أراء مختلفة، فكل طرف يفسره بما يخدم مصلحته، فإدارة المؤسسة تسعى نحو الاستمرار والبقاء والمساهم يسعى لتعظيم ثروته، والموظف يهدف إلى رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى رفع حصيلة الضرائب، أما المجتمع ينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يحقق له رغباته واحتياجاته.

1.2.1.2.2. الأداء من وجهة نظر الإدارة:

عند قيام إدارة المؤسسة بتأدية وظيفتها فالهدف من وراء ذلك هو تحقيق الخطط والإستراتيجيات التي تتماشى ومصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة، حيث يسعى كل طرف في المؤسسة إلى تحقيق أهدافه، فدور إدارة المؤسسة يجمع مختلف الأطراف باختلاف أهدافهم، للتنسيق بينهم وتحقيق الأهداف المرجوة، لأن أهداف الأطراف يمكن أن تكون منسجمة أو متعارضة.

ويعرف الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة من عنصرين رئيسيين: مدى قدرة الأصل الاقتصادي على توليد المبيعات ومدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها، كما يعتمد ذلك عن معدل دوران الأصل الاقتصادي وهامش الربح [44] (ص ص: 25- 26).

2.2.1.2.2. الأداء من وجهة نظر الملاك:

يعتبر الملاك من أهم الأطراف الرئيسية في المؤسسة، أي أصحاب المصلحة الرئيسية في استمرار وبقاء المؤسسة، ولهذا تتفق الأهداف بين الإدارة والملاك، وباعتبار أن الإدارة تتخذ وتتبنى القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة، و هذه القرارات تؤثر في مصالح الملاك، وبالتالي يرى الملاك أن تتخذ القرارات مع مراعاة حماية أملاكهم .

ويعتبر المساهمون ملاكا بقدر مساهمتهم في رأس المال، ويعرفهم الباحثون بالمواصفات التالية: جالبي مصادر التمويل، المراقبين، ذوي النظرة الاستراتيجية، أصحاب المصادر الهامة، مسيري المؤسسات العائلية. كما يعتبر الربح المصطلح البارز في تقييم الأداء من منظور الملاك. لذا ظلت التقارير المالية مصدرا للمعلومات المحاسبية التي يتعرف من خلالها الملاك والمقرضين على المركز المالي للمؤسسة، من خلال النسب المالية بالإضافة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة في تسديد الأعباء

المالية من خلال نسب التغطية، أما فيما يخص نسب الربحية فهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح حيث الأرباح تعد عامل أساسي في تعظيم ثروة الملاك وكما أن انخفاضها لا يرضي المقرضين، من أجل استرجاع أموالهم من خلال الأرباح المحققة، بالإضافة إلى المعدل المتولد من الرفع المالي أي العائد المتولد من الاستدانة وهو يعرف بالأثر الإيجابي للرافعة المالية.

أما الهدف النهائي للملاك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم الذي يودي إلى تعظيم ثروتهم، وهو المعيار الأنسب لقياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور الملاك، وبالتالي كلما اهتمت الإدارة من أجل تحقيق هذا الهدف كلما كسبت رضاء الملاك، لأن في بعض الأحيان يتولد لدى الإدارة الرغبة في زيادة الرواتب والأجور لخلق تحفيزات من شأنها الاستمرار والحفاظ على المناصب السامية، فهذا القرار في غير صالح الملاك. ويفترض أن تكون الإدارة وكيلة عن الملاك في تسيير شؤون المؤسسة، ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة. وفي سبيل تحقيق الملاك لأهدافهم من خلال تكليف وكيل ينوب عنهم والوصول إلى أغراضهم، حتى ولو استلزم الأمر بعض التكاليف الإضافية، التي تعرف حديثا بتكلفة الوكالة لحقوق الملكية [44] (ص ص: 26- 27).

3.2.1.2.2. الأداء من وجهة نظر المقرضون (الدائنون):

تندرج فئة المقرضون ضمن ملاك رأس مال المؤسسة، وبالتالي علاقة الإدارة بالمقرضين مثل علاقة الملاك بالإدارة، لكن يمكن أن تتعارض مصالح الملاك مع مصالح المقرضين، فهذا الأمر يزيد تعقيدات عندما تنحاز الإدارة إلى طرف دون الأخر، لخدمة مصالح الملاك، وكرد فعل من قبل المقرضين، و الذين يسعوا دائما لتوفير حماية لأنفسهم مقابل تكلفة تعرف بتكلفة الوكالة للاقتراض.

4.2.1.2.2. الأداء من وجهة نظر العمال:

يمثل العمال الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة، ولهذه الفئة دور أساسي في المؤسسة نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة، مقابل أجرة، وهذه الفئة تسعى دائما إلى تعظيم مداخيلهم وثرواتهم لقاء المجهودات، للبقاء والاستمرارية في العمل، كما تسعى هذه الفئة إلى تخصيص جزء من ثروات المؤسسة لخدمة مصالحهم، وتنمية قدراتهم عن طريق التكوين على حساب مصالح الملاك، فقد يبدو هذا الأسلوب في المدى القصير يهدد ويتعارض مع مصالح الملاك، إلا أنه في المدى المتوسط والبعيد تنعكس عنه أثار إيجابية تتمثل في تحفيز العمال من جهة، وعلى ثروة الملاك من جهة أخرى.

5.2.1.2.2. الأداء من وجهة نظر البيئة الاجتماعية:

لا يمكن للمؤسسة أن تتجاهل المحيط والبيئة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل فئة المجتمع خلال فترة بناء التوقعات والبرامج المستقبلية، وهذا دور الإدارة التي تنسق بين الأطراف دون الإقصاء، وعلى

الإدارة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى عائد ممكن، وبالتالي نمو الحصيلة الضريبية التي تخصص في تمويل الإنفاق على المشروعات الاجتماعية، والتي تؤدي إلى رفاهية المجتمع، وللمؤسسة دور في رفع أو تخفيض الإنفاق الضريبي، فيمكن أن يطالب الملاك بالاقتصاد في الضريبة عن طريق مختلف السياسات التي تمكنهم من ذلك.

والمؤسسة ذات صلة مباشرة برفاهية المجتمع وتحقيق الرخاء الاقتصادي، بسبب ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة وارتفاع أسهمها، ولكي يتحقق هذا يجب بذل مجهودات جبارة وخطط مدروسة لتخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير المنتجات و الاهتمام بأذواق المستهلكين، ويؤدي إلى رفع ثقة المجتمع اتجاه المؤسسة، فتحقق هذه الأخيرة أثار إيجابية كارتفاع رقم الأعمال وتحقيق حملة إعلانية التي تخدم المؤسسة والمجتمع معا، فاكتساب المؤسسة ثقة المجتمع ونيل رضا الآخرين يمكن إدارة المؤسسة من إيجاد فرصة الاتصال بالمسؤولين على المستوى الحكومي، الذي يؤدي إلى تخفيف أثر التشريعات على مصالحها.

2.2.2. أهمية الأداء المالي و العوامل الداخلية المؤثرة فيه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الأداء المالي و العوامل الداخلية المؤثرة فيه:

1.2.2.2. أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية، وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة، للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي [43] (ص ص: 46- 48):

- يستطيع المستثمر من متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية ...؛
- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

والدور الأساسي للأداء المالي هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛

- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة، أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها، أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها، والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

2.2.2.2. العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي التي سوف نتطرق لها بالتفصيل وهي الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا، الحجم [43] (ص:48).

1.2.2.2.2. الهيكل التنظيمي:

هو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات التي تتعلق بالمؤسسة وأعمالها، فمن خلاله تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وطرق تبادل الأنشطة والمعلومات، ويتضمن الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف الإدارية في المؤسسة والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية أما التمايز الأفقي هو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل وعدد الفروع.

كما يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح، انطلاقا من تحديد النشاطات التي ينبغي القيام بها و تخصيص الموارد التي تتطلبها هذه النشاطات ثم تحديد الأدوار للإفراد في المؤسسة والمساعدة في اتخاذ القرارات بأكثر فعالية [43] (ص ص: 48-49).

2.2.2.2.2. المناخ التنظيمي:

وهو شفافية التنظيم واتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، ويجب أن يكون اتخاذ القرار بطريقة عقلانية، وعلى الإدارة أن تشجع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

3.2.2.2.2. التكنولوجيا:

وهي تمثل الطرق والأساليب المعتمدة في الشركة، من أجل تحقيق الأهداف المخططة والتي تسعى إلى ربط المصادر بالاحتياجات، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون حسب المواصفات التي يرغب فيها المستهلك، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وللمؤسسة الاختيار بين مختلف التكنولوجيات المناسبة لطبيعة أعمالها والتي تنسجم مع أهدافها حيث أن التكنولوجيا أصبحت من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات، وعلى هذه المؤسسات التكيف معها، وتعديل أدائها وتحسينه لكي يتلاءم بين التقنية والأداء.

وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة، كالقدرة التنافسية، ومحاولة تخفيض التكاليف، بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4.2.2.2.2. الحجم:

الحجم يعني تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، وهناك عدة مقاييس لقياس حجم الشركة منها:

- إجمالي الموجودات؛
- إجمالي الودائع؛
- إجمالي المبيعات؛
- إجمالي القيمة الدفترية.

والحجم من العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات سلبا، ويشكل عائقا لأداء المؤسسات، فكلما زاد الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا وبالتالي يكون أدائها أقل فعالية، أما الأثر الإيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، لابد من زيادة عدد المحللين الماليين كلما زاد حجم المؤسسة.

وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وفي الأخير بينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

3.2.2. تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعد عملية التقييم المالي واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، وبما أن المؤسسة في حالة تغيّر مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار، وبالتالي تلتزم الإدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها، وعملية التقييم من الوسائل المهمة في مجال تحسين الأداء وتطويره، لكن هذه الوسائل لم تعد تلبي الغرض المطلوب منها، لأنّها لا تتماشى مع المتغيرات التي حدثت في البيئة المحيطة بها، لذلك لابدّ من تطوير معايير قياس الأداء وتقويمه، فالمعايير التقليدية التي تستخدم أصبحت

لا تحقق الغرض المطلوب منها، لأن البيئة المحيطة تغيّرت من المنافسة المحدودة النطاق إلى المنافسة العالمية، ومن عملاء بمتطلبات واحتياجات محدودة إلى عملاء أكثر وعياً بمتطلبات غير محدودة.

ونتيجةً لهذه التغيرات أصبح من الضروري لأية شركة السعي نحو السيطرة على شروط البقاء والتطور وليس ذلك سهلا وخاصة مع ازدياد القوى المتصارعة، لتقديم المنتجات أو الخدمات بالجودة المناسبة، وفي الوقت المناسب والسعر المنافس وبمواصفات ترضي العملاء.

1.3.2.2. مفهوم تقييم الأداء المالي

يقصد بتقييم الأداء المالي تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، لإدارة المؤسسة، وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا [45] (ص:38).

وبتعريف آخر: "كذلك عند تقويم أي مشروع من الناحية الإدارية لابدّ أن يرافقه تقويم آخر هو التقييم المالي من أجل التأكد من احتياجات المشروع وإمكانية تغطية نفقاته، وتقدير الإيرادات السنوية المتوقعة، وعلى اعتبار أن عملية التقويم هنا تأخذ صفة مالية بحتة يطلق عليها عملية التقييم المالي" [46] (ص:83).

من التعاريف السابقة تمّ التوصّل إلى أنّ عملية التقييم تهدف أساساً إلى تحسين وتطوير الأداء المالي في المؤسسات، من خلال معرفة المعوقات والانحرافات ومظاهر الضعف التي تسفر عنها عملية التقييم، ومعرفة أسبابها من أجل الوصول إلى الطرق الكفيلة بعلاجها لمنع حدوثها في المستقبل، بحيث يفترض من خلال التقييم محاولة الإجابة على الأسئلة التالية [46] (ص:84):

- ما مستوى الأداء المالي الحالي؟
- هل يمكن تحسين مستوى الأداء المالي الحالي وتطويره؟
- كيف يمكن ذلك؟

2.3.2.2. ضرورة تقييم الأداء المالي

يبرز تقييم الأداء المالي دور المؤسسة حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح، التي تعظم الثروة والقيمة السوقية للمؤسسة، وبالتالي تعظيم عائد السهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة، وذلك عن طريق السعي إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أن التمويل والربحية متغيران متناقضان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير، فمن جهة تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة أخرى تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، وبالتالي نجد التمويل أحد القيود الهامة أمام تنفيذ القرارات المالية [44] (ص:41).

3.3.2.2. أهمية التقييم المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛
- تقييم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- اكتشاف التغيّرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

4.3.2.2. متطلبات تقييم الأداء المالي

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناءا على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب و بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة. و تقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي :

1.4.3.2.2. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة:

إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقّع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج و ليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف.

فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم أعمال معين [46] (ص:84).

2.4.3.2.2. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:

يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، و تعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءًا على الأسس والمعايير المحددة.

3.4.3.2.2. ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:

يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارناتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخّص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4.4.3.2.2. يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:

ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة و على فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل.

حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.

5.4.3.2.2. التكامل مع العملية الإدارية:

إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده [42] (ص:93).

6.4.3.2.2. يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه:

يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها.

- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛
- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير و المؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية .

3.2. مؤشرات الأداء المالي

تعد المؤشرات المالية من بين الأدوات الضرورية في عملية التقييم وذلك إذا ما أحسن استخدامها بدقة، حيث أنها تظهر العلاقات القائمة بين الأرقام التي تتضمنها القوائم المالية، لأن هذه الأخيرة بشكلها الرقمي المجرد تعتبر صماء خالية من أي مدلول في نظر المقيم، إلا أنها تعتبر المادة الأولية لإعداد

التحليلات والقيام بربط أرقام بعضها البعض، أي حساب المؤشرات التي تهدف إلى إصدار أحكاما وتعليقا وشرحا وافيا حول البنية المالية للمؤسسة، لأن المؤشر بدون تعليق ليس له معنا.

أما المؤشرات التي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث هي مؤشرات كمية سهلة الحساب، وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي.

وسنتناول أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها لتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية.

1.3.2. التوازن المالي والسيولة

سوف يتم من خلال هذا المطلب دراسة التوازن المالي والسيولة للمؤسسة.

1.1.3.2. التوازن المالي

يمكن اعتبار التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية و باستمرار إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يحرم المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض و سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها [37] (ص:38).

ولا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة و وافية عند حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية، لأن هذه الأخيرة لا تعكس الحالة المالية و الفعلية للمؤسسة. و من أجل تخطي هذا الإشكال لا بد من إعداد الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية و بعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

وتتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل، والخزينة.

1.1.1.3.2. رأس المال العامل:

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية هو تساوي مجموع الأصول مع مجموع الخصوم حيث يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، وفي بعض الحالات نلاحظ أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون القصيرة الأجل يختلفان في المدة والقيمة والسبب هو أن الديون القصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة أقل من مدة تحقيق عناصر الأصول المقابلة لها أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل حقوقها من الغير، وبالتالي تقع المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائنيها ولتفادي هذه الوضعية يجب أن توفر المؤسسة هامش أمان وفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول الثابتة وهذا الفائض يسمى رأس المال العامل.

1.1.1.1.3.2. تعريف رأس المال العامل:

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة أي أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة [47] (ص:83).

من التعريف يتضح بأن رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة و الذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن أن تصبح سائلة في فترة تقل عن السنة.

2.1.1.1.3.2. أهمية رأس المال العامل:

فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر التي يمكن أن تحدث للمؤسسة من خلال بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة و تتمثل هذه المخاطر في [37] (ص ص:36-37):

- إمكانية انخفاض دوران بعض عناصر الأصول المتداولة كانخفاض حجم المبيعات الذي يترتب عليها طول مدة تصريف المخزونات وتأخر تسديد العملاء ما عليهم، أو طلبهم تمديد مدة التسديد؛
- الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة كعدم تسديد بعض العملاء ما عليهم نهائيا بسبب الإفلاس؛
- إمكانية حدوث سرعة في دوران بعض عناصر الخصوم قصيرة الأجل، كإستعجال الموردين في طلب تسديد ديونهم.

3.1.1.1.3.2. طرق حساب رأس المال العامل:

يتم حساب رأس المال العامل بطريقتين: أعلى الميزانية و أسفل الميزانية [37] (ص: 37).

- طريقة أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) - الأصول الثابتة

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

- طريقة أسفل الميزانية

في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون القصيرة الأجل
= (المخزونات + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة)- الديون القصيرة الأجل

تبين هذه الطريقة هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

4.1.1.1.3.2. حالات رأس المال العامل:

لرأس المال العامل ثلاث حالات:

- رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة أكبر من الديون القصيرة الأجل وبالتالي فإن المؤسسة تحقق فائض في السيولة في المدى القصير، و يعبر عن ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.
- رأس المال العامل سالب: أي أن الأصول المتداولة أقل من الديون القصيرة الأجل وبالتالي المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير، لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها و بالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.
- رأس المال العامل معدوم: في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة تساوي الديون القصيرة الأجل، وهو شكل يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها و هذه الحالة صعبة المنال لعدم إمكانية المطابقة بين السيولة و الالتزامات الطويلة المدى.

2.1.1.3.2. احتياجات رأس المال العامل:

يعتبر هذا المؤشر مكمل لرأس المال العامل، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي للمؤسسة.

1.2.1.1.3.2. مفهوم احتياجات رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في المدى القصير، حيث تصبح الديون القصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال، فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال، لكي تكون هناك ملائمة بين استحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات [48] (ص ص:33-34).

"ويتولد احتياج رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل" [47] (ص:84).

2.2.1.1.3.2. طرق حسابه:

في احتياجات دورة الاستغلال نستثني القيم الجاهزة، لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، وفي موارد الدورة نستثني السلفات المصرفية لأنها لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد وبالتالي لم تصبح موردا ماليا قابلا للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية [49] (ص:75):

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة– موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق)–(ديون قصيرة الآجل– السلفات المصرفية)

إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة، فهذا يدل على أن المسيرين لم يبحثوا عن موارد مالية مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر قيمة المخزونات والقيم القابلة للتحقيق، أما إذاكانت سالبة فهذا يدل على أن المسيرين لم يستخدمو الموارد المالية الفائضة في دورة الإستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، كسندات توظيف إضافية أو زبائن إضافيين لزيادة كسب ثقة الزبائن ...وبالتالي كلما كانت احتياج رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الإحتياجات بالموارد.

3.1.1.3.2. الخزينة الصافية:

تؤدي دراسة رأس المال العامل وإحتياجاته، إلى دراسة السيولة التي تسمى بالخزينة، وهي التوازن الحالي، وتمثل أهم دلائل التوازن المالي نتيجة جمعها للتوازنين السابقين للمدى الطويل والقصير، حيث أنه تتشكل الخزينة الصافية، عندما يستخدم رأس المال العامل في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الإستغلال.

1.3.1.1.3.2. مفهوم الخزينة الصافية:

"يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، وهي تشمل ما في القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة" [49] (ص:77).

2.3.1.1.3.2. طريقة حسابها:

إن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، وبالتالي فالخزينة تحسب كالتالي [47] (ص:85):

الخزينة = القيم الجاهزة– السلفات المصرفية

و بما أنه تتشكل الخزينة الصافية، عندما يستخدم رأس المال العامل في تمويل العجز الذي ظهر عند تمويل احتياجات دورة الاستغلال، والمقصود به الاحتياج في رأس المال العامل، وبالتالي نستطيع حساب الخزينة الصافية كالتالي [48] (ص:35):

الخزينة = رأس مال عامل– احتياج رأس مال عامل

تعبرالخزينة وبدرجة كبيرة عن التوازن المالي و سيولة المؤسسة. و يمكن أن تأخذ ثلاث حالات هي:

- خزينة موجبة: أي أن رأس المال العامل يفوق احتياجاته و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة، و كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

- خزينة سالبه: و هذا دليل على أن احتياج رأس المال العامل يفوق رأس المال العامل و هذا دليل على عدم التوازن المالي للمؤسسة، و يفرض عليها أما الاقتراض و الذي قد يكون مكلفا جدا، أو التنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة.
- خزينة معدومة: و تعني أن رأس مال عامل يساوي احتياج رأس مال عامل ، و هذا يدل على توازن مالي مثالي.

2.1.3.2. نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة لقياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة)، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وتحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقود سائلة، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطيع مواجهة ديونها الفورية حتي وأن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل، ولقياس ذلك يجب حساب جملة من النسب وهي [50] (ص ص: 42-43):

1.2.1.3.2. نسبة السيولة العامة:

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة الشركة على مواجهة أخطار سداد المفاجئ دون الحاجة للتنازل عن أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية [50] (ص:44):

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ الديون القصيرة الأجل

وتعتبر نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة، ويعود سبب ذلك إلى أنها تعتمد في حسابها على مجموع الأصول المتداولة، والخصوم المتداولة دون الاهتمام مثلا بتواريخ التحصيل والتسديد، فزيادة النسبة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عناصر الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزون وعدم تصريفه، وقد تكون زيادة بسبب زيادة النقدية بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم استخدام الشركة الجيد للسيولة لديها، أو زيادة الحقوق على العملاء نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل، وهناك من يري بأن نسبة السيولة العامة هي إثنان، إلا أن مدى قبول نسبة معينة يعتمد على القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد الصحيح.

2.2.1.3.2. نسبة السيولة السريعة:

وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل خلال أيام معدودة، ويتم تجنب عناصر المخزون نظراً لكونه من أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وكذلك لصعوبة تصريفه خلال وقت قصير دون تحقيق خسائر. ويتم حساب هذه النسبة كتالي [51] (ص:38):

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) ÷ الديون القصيرة الأجل

إذا كانت هذه النسبة أكبر أو تساوي الواحد فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل.

3.2.1.3.2. نسبة السيولة الجاهزة:

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة من ناحية السيولة، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات القصيرة الأجل، وهي تعطى مؤشراً للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية [48] (ص:48):

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷الديون القصيرة الأجل

وهناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والجاهزة المجال بين(30% إلى 50%) و(20 % إلى 30 %) على الترتيب.

2.3.2. المردودية وأثر الرافعة المالية

1.2.3.2. نسب المردودية

تعتبر المر دودية معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة المستخدمة على تحقيق نتائج جيدة، فالمر دودية هي قيد أساسي لكل مؤسسة ترغب في البقاء، والتأقلم والنمو في ظل واقع تنافسي مستمر، وتعرف كذلك بالثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها، وتعتبر المردودية معيارا أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم الموارد المستخدمة التي حققته، بينما المردودية تربط بين الطرفين، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة، وكذلك إجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع.

ولكي يتم دراسة مرد ودية مؤسسة يجب الاعتماد على ثلاث أساليب وهي:

- مرد ودية النشاط؛
- المردودية الاقتصادية؛
- المردودية المالية.

1.1.2.3.2. مردودية النشاط:

يطلق عليها أيضا بالمردودية التجارية، لأنها تدرس وتسمح بتقييم الأداء التجاري للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية وتتمثل هذه المر دودية في قدرة المؤسسة على استخلاص هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها.

ومن أجل قياس مردودية النشاط لمؤسسة ما يتم بمقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال بدون رسم حيث يمكننا حساب نسبة المردودية النشاط بالعلاقة التالية [51] (ص:87):

معدل مرد ودية النشاط= النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

2.1.2.3.2. المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتستبعد النشاطات الثانوية، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية [47] (ص:267). و هي تمثل العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأموال التي استعملتها المؤسسة لتحقيقها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة هي أصول المؤسسة، ويسمح قياس المردودية الاقتصادية للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.

1.2.1.2.3.2. المردودية الاقتصادية الإجمالية:

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب كالتالي [51] (ص:88):

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ مجموع الأصول

حيث الفائض الإجمالي للاستغلال يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من خلال دورة الاستغلال بغض النظر عن سياسات التمويل، الاهتلاكات و المؤونات، والتوزيع. ويضم هذا الرصيد معلومات مفصلة عن دورة الاستغلال ويحسب بالعلاقة التالية [51] (ص:86):

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة+ إعانات الاستغلال- ضرائب ورسوم- مصاريف المستخدمين.

يسمح معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

2.2.1.2.3.2. المردودية الاقتصادية الصافية:

المردودية الاقتصادية الصافية هي العلاقة بين نتيجة الاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب كتالي [49] (ص:89):

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول

حيث أن نتيجة الاستغلال مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة (المصاريف المالية) وتحسب كتالي [49] (ص:89):

نتيجة الاستغلال= الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال- حصص الاهتلاكات والمؤونات+ نواتج أخرى - تكاليف أخرى.

وتقيس المردودية الاقتصادية الصافية مساهمة الأصول في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال [47] (ص:267).

3.1.2.3.2. المردودية المالية:

وتسمى أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة حيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة، ويتم حساب المر دودية المالية بالعلاقة التالية [47] (ص:56):

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، كلما زادت هذه النسبة فهذا دليل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية و كلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة.

2.2.3.2. أثر الرافعة المالية

"تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مرد وديتها المالية، وفي استطاعة المؤسسة تحسين مرد وديتها المالية باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن الصفر، وأن يكون معدل تكلفة هذه الديون أقل من معدل المردودية الاقتصادية. هذا يعني أنه لا ينبغي

الإفراط في الاستدانة نظرا للتكلفة التي تتحملها المؤسسة والمخاطر التي قد تتعرض لها. وعليه فهناك حد لا ينبغي للمؤسسة تجاوزه" [51] (ص ص: 89- 90).

عندما تطرقنا لدراسة المر دودية الاقتصادية و المردودية المالية سابقا وجدنا أنهما مؤشرين غير متساويين في القيمة إلا في حالات خاصة، ويعود السبب في عدم التساوي إلى وجود أثر الرفع المالي، هذا الأخير يتمثل في الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية.

إذا وضعنا [51] (ص:91):

م م : المردودية المالية. ، ف.إ.إ :هو الفائض الإجمالي للاستغلال. ، د : مجموع الديون

ع : معدل فوائد الديون. ، ض : معدل الضريبة. ، أخ : الأموال الخاصة.

م ق : المردودية الاقتصادية. ، ∑أ ص : مجموع الأصول.

$$م.م = \frac{ن\ ص}{أ\ خ} = \frac{ف.إ.إ - ع\ .\ د}{أ\ خ}\ (1 - ض)$$

$$م.م = \left(\frac{ف.إ.إ}{أ\ خ} - \frac{ع \times د}{أ\ خ}\right)(1 - ض)$$

$$م.م = \left(\frac{ف.إ.إ}{أ\ خ} \times \frac{أخ + د}{أ\ خ + د} - \frac{ع \times د}{أخ}\right)(1 - ض)$$

$$م.م = \left(\frac{ف.إ.إ}{أ\ خ+ د} \times \frac{أخ + د}{أ\ خ} - \frac{ع \times د}{أخ}\right)(1 - ض)$$

$$\sum أ\ ص = أخ + د \quad ، \quad م.ق = \frac{ف.إ.إ}{\sum أ\ ص}$$

$$م.م = م.ق \times \left(1 + \frac{د}{أ\ خ}\right) - \left(\frac{ع \times د}{أ\ خ}\right)(1 - ض)$$

$$م.م = \left[م.ق + (م.ق - ع) \times \underbrace{\frac{د}{أخ}}_{\text{أثر الرافعة المالية}} \right] (1 - ض)$$

حيث :(م.ق – ع) : تمثل الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

(د ÷ أخ): تمثل الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

(م.ق – ع) × د ÷ أخ: تمثل أثر الرافعة المالية.

إذن المردودية المالية تساوي إلى المردودية الاقتصادية مضافا إليها المقدار:(م.ق – ع) × (د ÷أخ) والذي يعبر عن أثر الرفع المالي. ولأثر الرفع المالي ثلاثة حالات هي [51] (ص ص:94-95):

- يؤدي أثر الرفع المالي دورا إيجابيا، عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون. في هذه الحالة كلما زادت النسبة (د ÷ أخ)أي زيادة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.
- يؤدي أثر الرفع المالي دورا سلبيا، وتتحقق هذه الحالة عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل الديون، في هذه الحالة كلما زادت النسبة (د÷أخ) أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية.
- للرفع المالي أثر حيادي، عندما تتساوى المردودية الاقتصادية بمعدل الديون، فمهما تغيرت النسبة (د÷أخ) فإن المردودية المالية تبقى على حالها.

3.3.2. نسب النشاط وتوزيع الأرباح

1.3.3.2. نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها، وتحدد مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى فعالية المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة لديها، لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، أو بمعنى آخر، هل أن الاستثمار في الأصول أقل أو أكثر من اللازم؟ فالاستثمار المبالغ فيه في المخزون مثلا، يعني أن جزءا من أموال المؤسسة مجمد في المخازن و لا يحقق ربحا، بينما الاستثمار الأقل من اللازم في المخزون قد يؤدي إلى ضياع فرص كبيرة على المؤسسة. وفيما يلي أهم هذه النسب [53] (ص:257).

1.1.3.3.2. معدل دوران مجموع الأصول:

تعتبر هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لمعرفة مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في توليدها داخل المؤسسة، والهدف من دراسة هذه النسبة هو الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يعد معقولا مقارنة بالمبيعات المحققة. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية [50] (ص:46):

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول

متوسط مجموع الأصول = (الأصول للسنة الحالية + الأصول للسنة الماضية) ÷ 2

توضح هذه النسبة مدى قدرة الأصول على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، لكن لا يوجد معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس القطاع، فإذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل المؤسسات الأخرى فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة.

ويقتضى الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول الثابتة و الأصول المتداولة، ولكي يتخذ القرار لا بد من حساب وتحليل معدل الدوران لكل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة وتحديد دور كل منهما في توليد المبيعات.

2.1.3.3.2. معدل دوران الأصول الثابتة:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي، وتتمثل أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعليتها في استغلال الأصول الثابتة في خلق المبيعات. ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية [50] (ص ص: 47- 48):

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول الثابتة

متوسط مجموع الأصول الثابتة=(الأصول الثابتة للسنة الحالية+الأصول الثابتة للسنة الماضية) ÷ 2

وتحدد هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق الأرباح، وكلما زاد هذا المعدل عن معيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة في خلق المبيعات.

في حالة قيام المؤسسة باستئجار بعض الأصول الثابتة بدلا من شرائها فإن جزء كبيرا من الأصول الثابتة لا يظهر في الميزانية، وبالتالي عند تقييم الأداء والقيام بتحليل نسب النشاط فسوف يهمل بدون شك عنصر الاستئجار، وإن الاعتماد على الاستئجار دون شراء الأصول الثابتة يعني ترشيد للقرار الاستثماري ويضمن للإدارة توفير السيولة.

3.1.3.3.2. معدل دوران الأصول المتداولة:

يحدد هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات. ويتم حساب هذا المعدل حسب العلاقة التالية [54] (ص:113):

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول المتداولة

متوسط مجموع الأصول المتداولة=(الأصول المتداولة للسنة الحالية+الأصول المتداولة للسنة الماضية)÷2

وكلما زادت عدد مرات الدوران فهذا ينعكس على زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، وعند انخفاض هذا المعدل يعني ذلك ضعف استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أو تم الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقررة لها اقتصاديا.

4.1.3.3.2. معدل دوران المخزون:

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، وخلال فترة التخزين لا تحقق المؤسسة ربحا، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، وبالتالي تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة (تجاري، صناعي، خدمي) [48] (ص:49).

معدل دوران البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط مخزون البضائع

معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة المباعة ÷ متوسط مخزون المنتجات التامة

معدل دوران المواد واللوازم = تكلفة شراء المواد واللوازم المستهلكة ÷متوسط مخزون المواد واللوازم

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون أخر المدة) ÷2

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مخزوناتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

ويمكن حساب مدة دوران مخزون البضاعة وفق العلاقة التالية [47] (ص:288):

مدة دوران مخزون البضاعة = (متوسط مخزون البضائع÷ تكلفة شراء البضاعة المباعة) 360 يوم

ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمرا غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسة التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية.

5.1.3.3.2. معدل دوران الزبائن:

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها، فكلما ارتفع المعدل مقارنة بالسنوات السابقة أو عن المؤسسات المماثلة، فهذا يعني تحسن إدارة المؤسسة في تحصيل ديونها.

ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية [55] (ص:63):

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي ÷ (الزبائن + أوراق القبض)

ويساعد معدل دوران الزبائن في حساب فترة تحصيل الحقوق على الزبائن والتي تحسب بالعلاقة التالية [51] (ص:40):

مدة دوران الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)360 يوم ÷ رقم الأعمال السنوي

وهى الفترة التي يستغرقها تحصيل ديون الزبائن وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى الزبائن أو تتحمل الشركة أعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

6.1.3.3.2. معدل دوران الموردين:

يستخدم هذا المعدل كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال فترة معينة، ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران الزبائن مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات عن قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة زيادة معدل دوران الزبائن عن معدل دوران الموردين. ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية [55] (ص:64):

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية ÷(الموردين + أوراق الدفع)

ويساعد معدل دوران الموردين في حساب فترة تسديد ديون الموردين والتي تحسب بالعلاقة التالية [49] (ص:83):

مدة دوران ديون الموردين = (الموردين + أوراق الدفع)360 يوم ÷ المشتريات السنوية

كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، فهذا الفرق بين المدتين هو فترة قرض (من الموردين) بدون تكلفة.

2.3.3.2. نسب توزيع الأرباح

تساعد هذه النسب المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في الأسواق المالية في التعرف على الاتجاهات السوقية للأسهم، حيث يشير الارتفاع في قيمة هذه المؤشرات في السوق المالي إلى تمتع المؤسسة بجوانب القوة، أما انخفاضها يشير إلى انخفاض في الأداء، وتقدم هذه النسب تصورا تحليليا عما يهتم به الملاك و المستثمرين فيها من خلال تقييم للأداء الماضي والمستقبلي للمؤسسة، وتحديد إمكانية الاستثمار فيها. ومن أهم هذه النسب هي:

1.2.3.3.2. عائد السهم العادي:

يحسب عائد السهم العادي وفق العلاقة التالية [50] (ص: 56):

عائد السهم العادي = (الربح الصافي – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم العادية

تعد هذه النسبة مؤشرا ماليا يعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، فزيادة هذه النسبة يعني أن المؤسسة تتمتع بمركز مالي قوي داخل السوق المالي، أما انخفاضها يدل على ضعفها في الأداء، والذي ينعكس عن وضعيتها في السوق .

2.2.3.3.2. نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم:

تمثل هذه النسبة عدد المرات التي يستلم فيها المستثمر الربح لتبرير السعر المدفوع في السهم، وتحسب كالتالي [50] (ص: 57):

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم= سعر السهم العادي في السوق÷الربح لكل سهم عادي

وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا يدل على تحقيق المؤسسة لمعدلات نمو مرتفعة، وبالتالي انخفاض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في المستقبل.

3.2.3.3.2. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

تبين هذه النسبة مقدار النمو بالقيمة السوقية بالمقارنة مع القيمة الدفترية. وتحدد بالعلاقة التالية [43] (ص:38):

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية

حيث أن القيمة الدفترية تحسب كما يلي:

القيمة الدفترية = (قيمة الأسهم العادية + احتياطي الأرباح) ÷عدد الأسهم

وكلما زادت هذه النسبة، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم، وهو ما يرغب فيه حملة الأسهم العادية والمستثمرين.

4.2.3.3.2. عائد التوزيعات للسهم:

تساعد هذه النسبة في الحكم على إمكانية الاستثمار مستقبلا في المؤسسات التي لها عائد السهم أفضل في السوق المالي.

ويتم حسابها بالعلاقة التالية [50] (ص:59):

عائد التوزيعات للسهم = حصة السهم من الأرباح الموزعة ÷ السعر السوقي للسهم

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعكس الرغبة لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في هذه المؤسسة والعكس صحيح.

يعد الأداء المالي ذو أهمية كبيرة للشركات التي تطمح للنمو والتوسع، لذلك وجد موضوع الأداء المالي اهتمام كبير على الصعيد المحلي والعالمي، حيث كان الهدف من هذه الدراسة التعرف على مفهوم الأداء المالي وأهدافه، وأثاره وأهم المؤشرات لتقييم الأداء المالي، ويمكن القول بأن مفهوم الأداء المالي

يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له، فينظر مثلا قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير سلع وخدمات ذات نوعية وأسعار جيدة، وينظر قطب المهنيين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل في جو ملائم، أما الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة يتمثل في تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، و يتأثر الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، أما عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية هو تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقا من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى.

والتقييم الجيد للأداء المالي يتم عن طريق انتقاء معايير ومؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة وتعطي لها مجموعة من الفوائد التي من شأنها أن تتفاد الأخطاء التي وقعت فيها خلال هذه الدورة وتحسن من تسيير المؤسسة في الدورات المقبلة، لكي تتمكن المؤسسة من تحسين الأداء المالي الذي ينعكس عنه تطوير و تجديد المؤسسة لأن تطوير وتجديد المؤسسة لم يعد أمراً اختياريا، و لكنه أصبح شرطا جوهريا لإمكانية البقاء و الاستمرارية، لذا كان الاهتمام في هذا العصر بقضية تحسين الأداء المالي من منظور كلي شامل يستهدف في الأساس تكوين و تدعيم القدرات التنافسية، ومن بين الوسائل التي تؤدي إلى تحسين الأداء المالي هي التقارير المالية التي تم التعرض لها في الفصل الأول، و سوف نتطرق في الفصل الثالث إلي التقارير المالية وعلاقتها بتحسين الأداء المالي.

الفصل3
التقارير المالية وعلاقتها بتحسين الأداء المالي

إن التركيز الأساسي في التقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة وتقدم هذه المعلومات المساعدة للأطراف المهتمة بالمؤسسة في تقييم أداء الإدارة و تقدير القدرة الكسبية للمؤسسة والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية و تقدير مخاطر الاستثمار و الإقراض المتعلقة بالمؤسسة، ولكي تؤدي التقارير المالية إلى تحسين في الأداء المالي يجب أن تكون المؤسسة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية بشرط أن يتم إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية و يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة في فترة معينة، وبالنسبة للمستثمرين الدائنين فإنهم يستخدمون في الغالب معلومات تاريخية للمساعدة في تقييم التوقعات الخاصة بالمؤسسة، و أن تكون المعلومات المحتواة فيها تتميز بالجودة و الإفصاح عن كل المعلومات التي يريدونها مستخدمي التقارير المالية، ويجب أن تتضمن القوائم و التقارير المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر وبصفة عامة و عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي، و تتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بدون مغالطات ليساعد على كسب ثقة المستثمر و المساعدة في اتخاذ القرارات المصيرية، حيث يؤدي ذلك إلي كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي إلي تحسن أدائها المالي وسوف نتطرق في هذا الفصل إلي ما يلي:

- جودة التقارير المالية؛
- الإفصاح في التقارير المالية؛
- دور التقارير المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على المؤسسة.

1.3. جودة التقارير المالية

إن النتيجة النهائية للمحاسبة هو إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية و عن طريق هذه المعلومات يمكننا المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تصبح من الأهمية أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والمالية المحتوات في القوائم و التقارير المالية بمستوى شامل من الجودة، بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، و تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية، وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية و المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد التقارير المالية.

وبذلك ستكون دراسة هذا المبحث تتمحور حول النقاط التالية:

- مفهوم و معايير جودة التقارير المالية؛
- العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية؛
- قياس جودة المعلومات المالية وحمايتها.

1.1.3. مفهوم و معايير جودة التقارير المالية

يتناول هذا المطلب تقديم مفهوم الجودة في التقارير المالية و كذلك المعايير التي يتم من خلالها إعداد القوائم و التقارير المالية التي تتميز بجودة المعلومات المحاسبية والمالية و التي يمكن على أساسها الحكم على مدى تحقيق المعلومات المالية لأهدافها.

1.1.1.3. مفهوم الجودة في التقارير المالية

جلبت اتجاهات العولمة وتحرير أسواق المال العالمية تقلباً متزايدا لتلك الأسواق، مما زاد من أهمية جودة التقارير المالية لضمان الاستقرار المالي، ومع تقدم تحرير الأسواق المالية زادت الضغوط من أجل تحسين جودة وفائدة المعلومات حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية و المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، وقد تناولت هذه المتطلبات جودة وكميات المعلومات التي يجب توفيرها للمشاركين في السوق وجمهور المستفيدين، وحيث أن توفير المعلومات المجدية يعتبر شرطاً جوهرياً وأساساً لاستقرار النظام المالي فقد أعطت

المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات.
كما نجد أن المعلومات المحاسبية و المالية تمثل كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للجهات المعنية [30] (ص:24).

و الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها [56] (ص:54).

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف الداخلية و الخارجية المعنية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية [56] (ص:54)، والنظام المحاسبي يتكون من مجموعة من الأجزاء والأنظمة الفرعية المترابطة وتعتمد كل مجموعة من النظام على مجموعة أخرى وتعمل على تحقيق الأهداف التي يسعي إليها النظام من خلال الإجراءات المرتبطة ببعضها البعض والمفيدة بمبادئ وقواعد سليمة والتي يتم إعدادها بطريقة متكاملة لتقديم التقارير المالية بجودة عالية لمتخذي القرار.

2.1.1.3. معايير جودة التقارير المالية

إن إدارات المؤسسات جميعها دون استثناء تعمل كوكيل بالنيابة عن ملاكها ومن أجل ضمان نزاهة الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم المؤسسات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد، وإنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف تجاه الوحدة الاقتصادية، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة العالية والتي تعتبر كأحد مقومات اتخاذ القرار، بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الاقتصادية وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وتتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:

1.2.1.1.3. معايير قانونية:

تسعى العديد من الهيئات و المجالس المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة، تلتزم بها المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال، يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2.2.1.1.3. معايير رقابية:

من بين مكونات العملية الإدارية هي عنصر الرقابة، التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ونجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحكومة بواسطة أجهزة رقابية بهدف التأكد من تنفيذ سياساتها وإجراءاتها بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية، مع توفر تغذية عكسية مستمرة وتحليل للعمليات وتقييم للمخاطر و الأداء الإداري ومدى تطبيق القواعد والقوانين المطبقة، والمعايير الرقابية تلعب دورا مهما في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى تحسين في الأداء المالي وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة [56] (ص:58).

3.2.1.1.3. معايير مهنية:

تتأثر جودة و نوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة و التي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، و بالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية و المالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4.2.1.1.3. معايير فنية:

تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية و التقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستعملي المعلومة المحاسبية و المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

ومما سبق يتضح أن توفر معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وفرض قوانين التي تنظم عمل المؤسسات وتحافظ على حقوق المساهمين وإبراز أهمية الرقابة ودور المراجع الخارجي.

2.1.3. العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تتأثر درجة جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية بعدة عوامل والتي قد تكون هذه العوامل راجعة إلى طبيعة الظروف البيئة التي تعيق العمل المحاسبي أو العوامل المتعلقة بالمعلومات نفسها وبجودة تقرير المراجع الخارجي، والعوامل المؤثرة على الخصائص النوعية للتقارير المالية تتمثل فيما يلي:

1.2.1.3. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة)

إن للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها المؤسسة لها تأثير على جودة المعلومات التي يجب تقديمها في التقارير المالية، وتختلف المعلومات المحاسبية والمالية التي يجب عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى، و سبب هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى أخر، حيث أجريت دراسات حول العوامل البيئية ومتطلبات الإفصاح لدى أسواق البورصة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هو أن اختلاف مستوى الإفصاح في الأسواق مرتبط بالعوامل البيئية.

وبما أن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية والسياسية) وأن البيئية الاقتصادية و الاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل و العمليات المحاسبية، ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

1.1.2.1.3. العوامل الاقتصادية:

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية صحيحة تتمثل في تخفيض التكاليف التي يتحملها المستثمرون و مستخدمو المعلومات لجمع المعلومات.

و تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل الاقتصاد الرأسمالي تحظى التقارير المالية بأهمية كبيرة، حيث يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملاءمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية وفي المقابل نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للتخطيط في الدولة [30] (ص:65).

وبما أن الأحداث الاقتصادية هي المادة الأولية التي يقوم المحاسب بتسجيلها وتحليليها، فمن الأهمية توضيح طبيعة الأحداث الاقتصادية التي تؤثر في الظروف الاقتصادية للمؤسسة، و يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، فتزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ولهذا كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

2.1.2.1.3. العوامل السياسية:

إن العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على العمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية لكل بلد، وعلى المؤسسات تطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، وعند وضع وإنشاء المعايير المحاسبية يأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسية.

"وتنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية" [30] (ص:66).

3.1.2.1.3. العوامل الاجتماعية:

إن لبعض القيم الاجتماعية لها تأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية و الوقت في القوائم المالية الذي يؤثر علي عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، وعلى الرغم من أن المحاسبة بقيت وقتا طويلا تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر لها صداها على التطبيقات المحاسبية، وعلى المحاسب الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية دون استثناء وعدم التحيز إلى فئة من المستخدمين علي حساب فئة أخرى، لأنه يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

4.1.2.1.3. العوامل القانونية:

إن الممارسات المحاسبية تتأثر سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها المحاسبية بقوانين الشركات والتشريعات القانونية و الضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولا يعتبر غياب القوانين والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمر مرغوبا فيه ولكن يعتمد على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن العوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة و الرقابة والإشراف على ممارستها خاصة مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة حيث تخضع للتشريعات القانونية والضريبية منذ بداية تكوينها، حتى تصفيتها مما ينعكس على الطريقة التي يتم بها إعداد المعلومات وطريقة عرضها في التقارير المالية بهدف توفير الثقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية، والقواعد الملزمة بتوفير المعلومات وقانون المحاسبين القانونين وقواعد وشروط سوق البورصة و النظام الضريبي وهي القواعد القانونية التي تتأثر بها جودة المعلومات المحاسبية والمالية وبالتالي تؤثر على إعداد وعرض التقارير المالية [30] (ص:68).

5.1.2.1.3. العوامل الثقافية:

إن للمستوى الثقافي و التعليمي لأي بلد له تأثير على النظم و العمليات المحاسبية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر على الممارسات المحاسبية والتدقيق بشكل عام والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من ضعف المستوى التعليمي يصعب عليهم فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، أما في البلدان التي تتميز بمستوى تعليمي أفضل والتي تم إنشاء فيها اتحادات و جمعيات مهنية تتولى

تنظيم الممارسات المحاسبية حيث نجدها تلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

2.2.1.3. العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، حيث يتم التمييز من خلال هذه الخصائص والصفات بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، وكذلك بموجبها يتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب توفيرها وعرضها في التقارير المالية.

ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل ومعالجة المعلومات، وكذلك الانتشار الواسع والسريع للأنترنت واللذان كان لهما الأثر الكبير في:

- الانخفاض الكبير والمستمر في كلفة الإنتاج والحصول على المعلومات؛
- زيادة كمية المعلومات المالية لاحتياجات المؤسسة والمستخدمين؛
- توفير تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم في الوقت المناسب؛
- إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنوات.

إن استخدام التكنولوجية الحديثة (الكمبيوتر) في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية والمالية يعد من العوامل المهمة المؤثرة على كمية وجودة المعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين عند اتخاذ القرارات.

3.2.1.3. تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي)

يعد تقرير مدقق الحسابات الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وزيادة الثقة في المعلومات المتوفرة فيها، وهدف تقرير المراجع الخارجي هو التحقق من إعداد وعرض التقارير المالية وفقا معايير المحاسبة المعتمدة والقوانين المعمول بها [لقد تم التطرق لتقرير مدقق الحسابات بالتفصيل في الفصل الأول، ص 33].

3.1.3. قياس جودة المعلومات المالية و حمايتها

تم التطرق في المطلب الأول والثاني من هذا المبحث إلى مفهوم و معايير جودة التقارير المالية و العوامل المؤثرة فيها وسنتطرق من خلال هذا المطلب الثالث والأخير في الجودة إلى قياس جودة المعلومات المحاسبية و المالية ثم إلى حمايتها.

1.3.1.3. قياس جودة المعلومات المالية

تتحدد قيمة المعلومات المحاسبية والمالية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل و القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانية إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات، والمعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها، و يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي [30] (ص:73):

1.1.3.1.3. الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية.

2.1.3.1.3. المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

تتمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية والمالية في عنصرين هما كمية المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكنها أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

- المنفعة الشكلية: ويقصد بها تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛
- المنفعة الزمنية: وهي توفر لمتخذ القرار المعلومات في الوقت المناسب؛
- المنفعة المكانية: أي الحصول على المعلومات بسهولة؛
- المنفعة التقيمية أو التصحيحية: ويتمثل في قدرة المعلومة في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

3.1.3.1.3. الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

تتحدد الفعالية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق المعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة.

4.1.3.1.3. التنبؤ بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

المقصود بالتنبؤ هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

5.1.3.1.3. الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد، وبتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، والتي لا يمكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها.

2.3.1.3. حماية المعلومات المحاسبية و المالية

إن حماية المعلومات المحاسبية و المالية يتمثل في توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حماية هذه المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية، ولضمان أمن وحماية المعلومات لابد من النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية الخاصة بها على موقعها على شبكة الإنترنت بهدف [57] (ص:06):

- عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بطريقة تقليدية والمنشورة بالصحف.
- تحديد جزء لعرض التقارير المالية من موقع المؤسسة على الإنترنت بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع لكي يسهل للمستخدمين الوصول إليه، وكذلك يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة مراجع الحسابات.
- عندما تقوم المؤسسة بنشر القوائم والتقارير المالية بطريقة مفصلة عن القوائم والتقارير المالية المنشورة بالطرق التقليدية فعلى المؤسسة أن تؤكد أن المعلومات المنشورة على الإنترنت فهي مطابقة مع المعلومات المنشورة تقليديا إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر عن المبادئ المحاسبية التي استخدمتها في إعداد تلك القوائم إذا كان هناك تغيير في المبادئ المستخدمة.
- إذا قامت المؤسسة بنشر تقاريرها المالية على موقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فعلى مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة تلك التقارير على مسؤولية المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتم نشر التقارير المالية بلغته الأصلية على نفس الموقع وفي مكان محدد لكي يتمكن المستخدمين القيام بالمقارنة إذا رغبوا في ذلك.
- ينبغي إبقاء نشر التقارير المالية لفترة محددة معلن عنها في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليها عند الحاجة، ويجب أن يتم تحديد تاريخ النشر و تاريخ أخر تعديل تم عليه- إن وجد – والعمل على تحديث أسعار الأسهم المعلنة من قبل منذ بدء تاريخ النشر للتقارير والبيانات المالية.
- يجب على المؤسسة أن تقدم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله على الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب لكي يمكنهم إجراء التحليلات المالية على معلومات التقارير المالية دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى لموقع المؤسسة التي قامت بالنشر على شبكة الإنترنت.

وعندما تقوم المؤسسة بالنشر الإلكتروني للقوائم و التقارير المالية قد يصاحبه العديد من المشاكل منها مصداقية هذه التقارير وثقة المستخدمين بما تحتويه من معلومات محاسبية ومالية والإفصاح عن كل المعلومات دون استثناء، حيث أن المستخدم للقوائم و التقارير المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم و التقارير المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات الخارجي،

والسبب هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة المؤسسة أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت وكذلك الأمر يتعلق بالإفصاح عن البيانات غير المالية والتي يكون من غير المعلوم مصداقيتها، ونتيجة للمخاطر التي يتعرض لها تبادل المعلومات على الشبكة العالمية للمعلومات فإن مستخدمي المعلومات المالية وغير المالية للوحدات الاقتصادية التي تتعامل من خلال شبكة الإنترنت قد يشككون في مصداقية المعلومات المالية وغير المالية المتوفرة لديهم نظرا لأن إدارة المؤسسة قد تعرض بيانات إضافية ولكنها غير رسمية وغير مدققة أو لا تتمتع بالمصداقية من وجهة نظر المستخدم لأنه يصعب عليه تحديد مدى صحتها [57] (ص:06).

واستنادا إلى ما تقدم يلاحظ أن استخدام شبكة الإنترنت لنشر القوائم والتقارير المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر، نظرا لتعدد استخدامات المعلومات في مختلف المجالات، وعند استخدامها في

عمل نظم المعلومات المحاسبية والمالية سوف يركز بدرجة كبيرة عن تبادل المعلومات سواء داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو مع بعضها البعض، وبالتالي فإن استخدام شبكة الإنترنت يعتبر ضروري لنشر وتوزيع القوائم والتقارير المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها وحماية المعلومات التي يتم نشرها، وذلك من خلال ضرورة العمل على أمن وحماية الإنترنت واعتباره أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية والمالية صيانتها وتدقيقها والمحافظة عليها [57] (ص:07).

2.3. الإفصاح في التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية احد مصادر المعلومات الهامة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق المال في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم، وأن نجاح هذه القرارات في تحقيق أهدافها يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها هذه المصادر، لذلك من الأهمية أن تظل التقارير المالية في تطوير دائم لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات و الإفصاح المحاسبي للمعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته، و تزايدت متطلبات الإفصاح بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ومع هذه البداية المتأخرة، فقد تزايدت أهمية هذا المصطلح لدرجة أنه أصبح يشكل أحد المحاور الأساسية في اتجاهات الفكر المحاسبي المعاصر وأصبح هناك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفر الإفصاح التام والصادق، وهو ضروري لتوضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى توضيح أو الإشارة إلى الأحداث المالية الهامة التي يعتقد معدو التقارير المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه التقارير، كما أنه لا يمكن لأي سوق مالية أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا

لا يتحقق إلا من خلال وجود الإفصاح في التقارير المالية، وسنقدم في هذا المبحث حوصلة عن الإفصاح من خلال التطرق للعناصر التالية:

- ماهية الإفصاح في التقارير المالية؛
- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية؛
- الإفصاح الأمثل وتأثيره على ثقة ومصداقية التقارير المالية.

1.2.3. ماهية الإفصاح في التقارير المالية

يعتبر الإفصاح في التقارير المالية أساس نجاح أي سوق مالية، فالإفصاح يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم والتقارير المالية للمؤسسات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه المؤسسات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى، مفهوم الإفصاح في التقارير المالية و إلى أهميته ثم أنواعه.

1.1.2.3. مفهوم الإفصاح في التقارير المالية

الإفصاح – لغة هو الكشف والتبيان – فيقال أفصح عن الشيء أي بينه وأكشفه ويقصد به لدى المحاسبين إرفاق إيضاحات مع القوائم المالية يبين فيها المعلومات التي تتطلب مفاهيم ومعايير المحاسبة المالية وأصول الممارسة المحاسبية ضرورة الكشف عنها وتبيانها إلى مستخدمي القوائم المالية حتى توفر فهما أكثر للقوائم المالية [58] (ص:02).

وتحقق المحاسبة غايتها عن طريق الإفصاح الذي يمثل تقديم المعلومات المحاسبية والمالية إلى المهتمين بالمحاسبة بشكل قوائم وتقارير مالية تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك القوائم والتقارير من جهة، أو باختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة ثانية.

ولم تنشأ الحاجة إلى الإفصاح قبل الثورة الصناعية لكن بعد الثورة الصناعية فقد تعدد المهتمون بالإفصاح المحاسبي و المالي و ارتباط مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة وألزمت هذه الشركات بالإفصاح دوريا عن أرباحها ومركزها المالي بعد أن يتم التصديق عليها من طرف مراقبين مستقلين، ومنذ ذلك الحين خضع الإفصاح المحاسبي بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة للتأثيرات المتبادلة للمستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية من جهة وللمحاسبين الممارسين واتحاداتهم المهنية والعلمية من جهة ثانية، والإفصاح ضروري لتوضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى ضرورة توضيح أو الإشارة إلى الأحداث الهامة وإظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة دون لبس أو تضليل و تشمل التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة و بشكل مضمون وصحيح وملائم لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة

واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية و التي يعتقد معدو التقارير المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه التقارير لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

2.1.2.3. أهمية الإفصاح في التقارير المالية

لقي موضوع الإفصاح في التقارير المالية كثيرا من الاهتمام من جانب الجهات العلمية والمهنية التي أصدرت مجموعة من التوصيات والآراء المتعلقة بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ونوعيتها ومدى منفعتها للمستفيدين منها، وتوجد العديد من أساليب الإفصاح عن المعلومات المالية حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، إذ هناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للتقارير المالية، حيث تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها إلى مختلف المستخدمين من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية في الإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة [59] (ص:84).

وسوف يساعد الإفصاح الكافي متخذي القرارات في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المؤسسات وفهم المواصفات و ميزات الخاصة بطبيعة أعمال المؤسسة من خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها [60] (ص:154).

وتهدف عمليات الإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلي السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها، وتنص المعايير الدولية للإفصاح على ضرورة المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين وخاصة في السوق الثانوية إذ يجب أن تنص الأنظمة على الإفصاح عن مساهمات أعضاء مجلس إدارة الشركة والمؤسسين من ذوي المساهمات الكبيرة، لما لهذه المعلومات من أهمية خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ على النصيب الأكبر من حقوق الملكية ومن ثم حق السيطرة على القوة التصويتية وسلطة اتخاذ القرار.

وقد ازدادت أهمية الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة حديثا للأسباب التالية [11] (ص: 18):

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على مصالح المساهمين.
- ضرورة التزام شركات المساهمة لشروط وقواعد الإفصاح للوائح التي تصدرها سوق الأوراق المالية بشأن الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة الأخرى المدرجة فيها.

كما يمكن النظر إلى الإفصاح المحاسبي وعلاقته بنظرية الاتصال حيث يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن عمليات المشروع وأوجه نشاطه عند إعداد القوائم والتقارير المالية بطريقة تفيد مستخدمي القرارات وتساعدهم على تقييم نشاطه.

3.1.2.3. أنواع الإفصاح

لقد اتجه الفكر المحاسبي إلى التمييز بين ثلاثة أنواع مرتبطة بتحديد القدر الملائم من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها وهذه الأنواع هي [58] (ص:05):

1.3.1.2.3. الإفصاح الكافي:

يتضمن الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفيرها في التقارير المالية، لكي تكون التقارير المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية و غير محددة بشكل دقيق و تختلف حسب الاحتياجات المطلوبة من قبل مستخدمي التقارير المالية.

2.3.1.2.3. الإفصاح العادل:

فيتمثل بالإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصول نفس القدر منها إلى كافة الأطراف أي يعنى توفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3.3.1.2.3. الإفصاح الشامل(الكامل):

يشير الإفصاح الشامل إلى عرض كافة المعلومات المحاسبية والمالية التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي التقارير المالية بدقة حتى نضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب الإشارة إلى أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، أي عند عرض تفاصيل غير مهمة يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل التقارير المالية صعبة الفهم والتفسير بالإضافة إلى تحمل تكاليف إضافية بدون مبرر.

بالإضافة إلى الأنواع الثلاثة السابقة، فقد رأى البعض ضرورة إضافة النوعين التاليين [61] (ص ص: 23- 30):

4.3.1.2.3. الإفصاح الإلزامي:

ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تعطي لها الاهتمام الكافي لإظهارها.

5.3.1.2.3. الإفصاح الإعلامي:

ويتمثل في الإفصاح عن معلومات إضافية من أجل توسيع معرفة مستخدمي التقارير المالية، فهو يظهر إلى جانب المعلومات المحاسبية والمالية المهمة التي نصت عليها القوانين المختصة، معلومات محاسبية ومالية إضافية يعتقد بأنها ضرورية لإكمال عملية الإفصاح وجعلها أكثر نجاحا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اتجاهان في الإفصاح المحاسبي هما [11] (ص: 20):

- الاتجاه التقليدي: حيث يهتم الاتجاه التقليدي بالمستثمر العادي، الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم والتقارير المالية و ضرورة تبسيط المعلومات المنشورة، لكي تكون مفهومة لمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، وعدم الاهتمام بالمعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد بهدف حماية المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.
- الاتجاه المعاصر: حسب هذا الاتجاه فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية، والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدقة يعتمد عليها المستثمرون والمحللون في اتخاذ قراراتهم.

2.2.3. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية

إن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم والتقارير المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسية على نوع وحجم الإفصاح ما يلي:

1.2.2.3. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في تقاريرها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والمالية، كما تختلف طرق استخدام المعلومات فمنها من يستخدمها بطريقة مباشرة، ومنها من يستخدمها بطريقة غير مباشرة، و تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية و المالية يعتبر ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب، لأن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات هي مختلفة وأيضا يجب أن تكون المعلومات مختلفة، لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا في تحديد الخصائص الواجب توفيرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الفئة من حيث غرض استعمالها، ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوفرة في المعلومات، يتوقف تفسير تلك الإيضاحات على مهارات وخبرة الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، و بالتالي يجب إعداد التقارير المالية في ظل ظروف فرضية وجود

مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية والمالية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين أساسيين [60] (ص:156):

- يتم إعداد التقرير المالي الواحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات المستخدمة لهذه التقارير، لكن هذا الخيار مكلف جدا ويتعارض مع المبدأ الذي يؤكد أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.
- يتم إصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين، وهذا الخيار من الصعب تطبيقه لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل.

وبناء على ما تقدم فقد استقر الرأي النهائي في عالم المهنة، على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات ممثلا في مجموعة من الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية، ولكن مع إعطاء عناية أكبر لثلاث فئات أساسية (الملاك الحاليون، الملاك المحتملون، والدائنون)

2.2.2.3. تحديد أغراض استخدام المعلومات المالية

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، وهو ما يعرف بمعيار الملائمة، بينما تعتبر الأهمية النسبية كمعيار كمي الذي يحدد حجم وكمية المعلومات المحاسبية والمالية الواجب الإفصاح عنها، وتعد الملائمة معيار يحدد طبيعة أو نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها من جهة والغرض من استخدامها من جهة أخرى، وتعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع الاستفادة منها في غرض معين، فمبلغ صافي الربح مثلا يعد معلومة لمستخدم معين نظرا لوجود احتمال كبير في أن يستخدم تلك المعلومة في غرض ما، وفي المقابل لا تعد الحصة السوقية للمؤسسة معلومة ملائمة لنفس المستخدم نظرا لضعف احتمال استخدامها في أي غرض كان، وقبل تحديد هل المعلومة ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم لا بد من تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين ليس بالضرورة أن تكون ملائمة لمستخدم أخر، حيث قام أحد الباحثين بدراسة تمثلت بأخذ عينة من محللي الاستثمار ومحللي الائتمان، وقد كشفت هذه الدراسة على أن الفئتين لهما إهتمام مختلف نحو المعلومات التي تحتويها التقارير المالية السنوية، و أجريت دراسة مماثلة بالأردن على فئتين، المستثمرين الأفراد و المحللين الماليين، كشفت عن عدم وجود اختلاف كبير بين اهتمام كل فئة منهما نحو هذه المعلومات، وبالتالي فإن الاختلاف مرتبط أساسا باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها الطرفان المختلفان في الطبيعة.

3.2.2.3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية وكذلك تقرير مجلس

الإدارة وتقرير المراجع الخارجي ... والتي يتم إعدادها في واقع الأمر بموجب مجموعة من الافتراضات و الأعراف و المبادئ المتعارف عليها من قبل المهنيين، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود و المحددات على نوع وكمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، ومن هذه القيود مثلا مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول، حيث يجعل هذا المبدأ مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم والتقارير المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل، و يوجد مفاهيم أخرى تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي كمفهوم النسبية، ومفهوم الحيطة والحذر الذي يترتب عليه أثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، حيث يرى الكثير من الباحثين أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم والتقارير المالية يلزم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد وعرض هذه القوائم والتقارير، والخطوة الأولى يرونها هي إعادة ترتيب الأهمية النسبية للمعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية والمالية وفق الأولوية مع ترجيح كفة الملائمة على أساس أنها معيار رئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب، على حساب الخواص الأخرى للمعلومات وتوسيع نطاق الإفصاح المرغوب فيه في القوائم والتقارير المالية كما يلي [60] (ص ص: 159-160):

- الدعوة إلى استخدام طرق جديدة من المقاييس المحاسبية مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات، لان كثيرا من الأرقام التي تظهر في القوائم المالية الأساسية كمخصصات الديون المشكوك فيها والتي يتم تقديرها في ظل حالة عدم التأكد مما يجعل من قيمها التي تظهر في القوائم المالية محل تساؤل، وهذا يجعل من استخدام المقاييس الاحتمالية كالمدى، والتباين، والانحراف المعياري وغيرها للتعبير عن قيم هذه العناصر أكثر واقعية.
- شيوع استخدام مفهوم المقاييس في الإفصاح عن قيم بعض العناصر المدرجة في القوائم المالية مثل الإفصاح عن القيم الجارية أو الاستبدالية للأصل الثابت جنبا إلى جنب مع تكلفته التاريخية في حالة وجود فرق جوهري بينهما.
- الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية، مثل الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية.
- الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مع المخاطر التي تتعرض لها هذه التوقعات.
- الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار، وذلك في المناطق التي تسودها معدلات تضخم مرتفعة نسبيا.

4.2.2.3. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم والتقارير المالية بطرق سهلة لكي يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وبسهولة [62] (ص:34).

عموما جرت العادة على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم والتقارير المالية، أما الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرافقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية [60] (ص: 171).

5.2.2.3. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

يجب أن تظهر المعلومات المالية المحتوات في القوائم والتقارير المالية في وقت معين وإلا ستفقد هذه المعلومات صلاحيتها وأهميتها [60] (ص: 171).

3.2.3. الإفصاح الأمثل و تأثيره على ثقة ومصداقية التقارير المالية

إن الإفصاح مهما كان نوعه يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى: الإفصاح الأمثل في التقارير المالية ثم تأثير الإفصاح على ثقة ومصداقية التقارير المالية.

1.3.2.3. الإفصاح الأمثل في التقارير المالية

يتطلب الإفصاح المحاسبي الأمثل أن تصمم و تعد القوائم والتقارير المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال الدورة، و كذلك ضرورة أن تتضمن القوائم و التقارير المالية كافة الحقائق التي من شأنها أن تساعد على معرفة حقائق نشاط المشروع ووضعه المالي، بحيث تعبر القوائم و التقارير المالية بوضوح و عدالة عن نشاط المشروع وأن تتضمن هذه المعلومات أرقاما غير مضللة وأن تكون كافية وصريحة، مع عدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية تكون مفيدة و ذات منفعة لهذا المستثمر العادي أو للمؤسسة، حيث يساهم الإفصاح الشامل و الأمثل في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية و المالية، و يقوم بإيصال المعلومات المحاسبية و المالية إلى المستخدمين والأطراف المعنية، و كل الحقائق الهامة والملائمة و المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات التي تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة وأن تعرض معلومات مفصلة مع عدم إخفاء أية حقائق هامة، ومع التقليل من احتمالات سوء الفهم، وأن يتضمن الإفصاح إضافة إلى الحقائق الواقعية الحالية على النشاط الذي تقوم به المؤسسة إلى بعض الجوانب المستقبلية المتوقعة أيضا

التي تشمل الالتزامات و الخسائر المحتملة وكذا عقود النشاط المستقبلية، ويجب استخدام أساليب للإفصاح لكي تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية ومن أكثر الأساليب استخدامًا هي الملاحظات الهامشية، الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية، الكشوفات التحليلية المرفقة، تقارير مجلس الإدارة [58] (ص ص:3- 4).

ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما [7] (ص:80):

- التجميع الأمثل للبيانات: بقدر ما يتعلق الأمر بالتجميع الأمثل للبيانات في مجموعات ملائمة، يجب أن تشتمل القوائم المالية على التفاصيل التي تكفي لتزويد من يستخدمونها بالمعلومات المختلفة من الأصول والخصوم وأصحاب رأس المال والإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر والتدفق النقدي، وإذا زادت التفاصيل عن الحد الملائم قد تؤدي إلى إرباك من يستخدم هذه القوائم، لأنه يحتاج إلى دراسة قدر كبير من البيانات التفصيلية لكي يستخلص منها المعلومات الأساسية التي يحتاجها، وفضلاً عن ذلك فإنه لا ينبغي أن تظهر البيانات غير الهامة كمفردات مستقلة حتى لا يؤدي إلى الإغفال عن البيانات الهامة.
- الشرح الأمثل للبيانات: يجب إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية التي تشملها القوائم لكي يتم توضيح كل منها، كما يجب تفادي التفاصيل المختصرة للمعلومات الهامة، وتعتبر الإيضاحات التي تلحق بالقوائم المالية ضرورية لشرح وجهة نظر الإدارة و شرح حدود استخدامات هذه القوائم، إلا أن هذه البيانات قد تكون مطولة أو مختصرة بدرجة تتناقض مع الإفصاح الأمثل، لكن يتوقف ذلك على قدرات من يستخدمون القوائم المالية.

و يجب مراعاة النقاط الجوهرية التالية لتلبية شروط الإفصاح التام وهي [7] (ص:81):

- تقديم ملخص عن الطرق المحاسبية و السياسات المستخدمة في إعداد القوائم و التقرير المالية، خاصة عندما تستدعي هذه السياسات تطبيق الرأي الشخصي للمحاسب أو أنها توجد عدة طرق محاسبية بديلة؛
- تقديم معلومات إضافية للمساعدة في التحليل المالي أو الاستثماري لتحديد حقوق الفئات المختلفة والتأثيرات المالية الناتجة من أي تغيير في الطرق المحاسبية خلال الدورة الجارية؛
- تقديم تقرير عن أي تعديلات سياسية محاسبية تكون قد طبقت وتحديد الأثر الناجم عنها؛
- الإفصاح عن الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات الناتجة عن العمليات التي تمت مع كل الفئات ذات المصلحة المشتركة مع المؤسسة، مثل تحديد الأصول المرهونة كضمان للقروض، الشروط الهامة التي تضمنتها عقود الإقراض، الشروط التعاقدية المرتبطة باتفاقات الاستئجار وغيرها؛

- الإفصاح عن العمليات المالية والعمليات غير المالية التي تمت بعد تاريخ إعداد الميزانية والتي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

وبالتالي يجب أن تكشف القوائم و التقارير المالية عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة، ويجب أن يتركز الإفصاح على المعلومات التي يتعين إبرازها بصورة خاصة وهي المعلومات الملائمة ذات الأهمية النسبية، حيث أن هذه الأخيرة و الإفصاح الأمثل يرتبطان معا بمفهوم أمانة المعلومات وإمكان الاعتماد عليها، لأن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، و مستوى الأهمية مسألة نسبية تعتمد على خصائص كمية وخصائص نوعية، أو على خليط منهما معا، وبصفة عامة يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تحريف المعلومات التي تشملها القوائم المالية على نحو يؤثر على من يستخدمون هذه القوائم عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات.

ويمكن القول، بأن تحديد نوع الإفصاح يرتبط أساسا بمفهوم النسبية ومدى إدراك هذا المفهوم من قبل كل من المحاسب والمستخدم، بما يسهل من عملية تحديد نوع الإفصاح من جهة، ومن حجم أو كمية المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها من جهة ثانية.

2.3.2.3. تأثير الإفصاح على ثقة ومصداقية التقارير المالية

يتطلب الإفصاح تجميع معلومات ضخمة عن المؤسسة، وأن يتم نشر هذه المعلومات بطريقة تسمح بوصولها لكافة المستخدمين، و الإفصاح بصفة سنوية ونصف سنوية وربع سنوية أو حتى لمرات أكثر من ذلك في حالة وجود تطورات مادية تؤثر بشكل جوهري في المؤسسة، ويعتبر وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية الحقيقية أحد الملامح المحورية للإشراف والرقابة على الشركات، و يعتبر الإفصاح أمر في غاية الأهمية لتحديد قدرة المساهمين في ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة لأن الإفصاح أداة تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك المؤسسات وقرارات المستثمرين، فنظام الإفصاح القوي يساعد على جلب رؤوس الأموال والمستثمرين حيث يتفق هذا النظام مع احتياجات ومتطلبات المساهمين الحاليين والمستقبليين والأطراف الأخرى في الوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، ويجب التركيز على ضرورة الإفصاح وفي الوقت المناسب على كافة التطورات المادية وبث التقارير المالية لكافة المساهمين مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي بتقاريرها المالية [15] (ص:70).

ويمكن القول أن زيادة ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها المؤسسات من خلال سعي المؤسسة إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية [15] (ص ص:70-71):

- التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية والتي دفعت بالكثير من المؤسسات لتوظيف كافة

الوسائل اللازمة لتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة ومراعاة الدقة المحاسبية واختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة؛

- إيجاد آليات تحث على العدالة والإتقان في العمل والالتزام بأخلاقيات وآداب المهنة؛
- العمل على بناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ على التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان، كأن تقوم المؤسسة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة وتأمين الحماية الكاملة لهم؛
- التركيز على جودة الدخل ومراقبة عمليات التحكم في توقيت العمليات وشروطها؛
- التركيز على تحسين فهم جمهور المستخدمين لهيكل ونشاط المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقيات وفتح قنوات لتسهيل اتصال هؤلاء المستخدمين بالمؤسسة؛
- إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دولياً عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها؛
- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجوهرية وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها؛
- التركيز على جودة أعمال المراجعة من خلال حماية استقلالية المراجع الخارجي وإلزامه للعمل طبقاً لما تقتضيه العناية والأصول المهنية.

3.3. دور التقارير المالية في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على المؤسسة

أثارت فكرة كفاءة أسواق أوراق المالية ومازالت تثير اهتمام الباحثين والمتعاملين في هذه الأسواق لما يمكن أن يتوقع عنها استجابة أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى المتعاملين مما يترتب عنها تغيير نظرتهم على المؤسسة المصدرة للسهم، حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، حيث تتجه صعود مع الأنباء السارة وهبوطا مع الأنباء غير السارة والتي تصل بسرعة وبدون سابق إنذار، وتعتبر التقارير المالية من أهم العوامل المؤثرة في حركة الأسواق المالية، كما يعتبر نشر التقارير المالية بطريقة سليمة، كما ونوعا، ووفق معايير دولية محددة من المتطلبات الأساسية لتقييد الشركات في أسواق الأوراق المالية ، على اعتبار أن المستثمرين يرتكزون عليها بشكل أساسي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما تنعكس التقارير المنشورة على أسعار أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية معبرة عن أداء تلك الشركات وصلابتها المالية بكل شفافية ومصداقية، كما تستفيد الإدارة كذلك من المعلومات المالية التي تعدها في اتخاذ القرارات والأنشطة الداخلية من تخطيط وإنتاج وتمويل ورقابة واستثمار وغيره، بالإضافة إلى تقييم الأداء لمختلف

مراكز المسؤولية بها، إذ تعتبر القوائم والتقارير المالية الأداة الأساسية التي يتم من خلالها إيصال المعلومات لهؤلاء المستثمرين والأطراف الخارجية بصفة عامة.

ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق للعناصر التالية:

- التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية؛
- مفهوم وأنواع أسواق الأوراق المالية و الكفاءة ومستوياتها؛
- أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية و تأثيره على تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

1.3.3. التقارير المالية للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية

تعتبر التقارير المالية عنصرا مهما من عناصر البنية الأساسية اللازم توفرها لاتخاذ القرارات، وفي ظل غيابها، أو عدم توافرها بالشكل المطلوب، يتحول سوق الأوراق المالية من سوق عادل إلى سوق الحظ والصدفة، ويتم نشر التقارير المالية من طرف المؤسسة على مرحلتين كما يلي:

1.1.3.3. التقارير المالية عند الدخول إلى سوق الأوراق المالية

من أهم المواضيع بالنسبة للمستثمرين هو معرفة مكانة المؤسسة في محيطها وطريقة عملها وفهم نشاطها ومعرفة الأخطار التي تهدد تطورها، وبالتالي على المؤسسة توفير هذه المعلومات في التقارير المالية من أجل جلب عدد كبير من هؤلاء المستثمرين مما يساهم في نجاح عملية الدخول في سوق الأوراق المالية، ولكي يتم نشر هذه المعلومات يتطلب تطوير محتوى التقارير المالية لتتلاءم مع الظواهر الاقتصادية، ومن هذه التقارير هي المذكرة الإعلامية والبيان الإعلامي [63] (ص:52).

1.1.1.3.3. المذكرة الإعلامية:

وتسمى بنشرة الإصدار، وهي عبارة عن كتيب يصف المؤسسة والأوراق المطروحة للاكتتاب العام وجميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرين [64] (ص:328).

وتعرف كذلك بأنها وثيقة موجهة لإعلام الجمهور تنشر قبل عملية الاكتتاب وبعد حصول المؤسسة على تأشيرة لجنة سوق الأوراق المالية.

وقبل نشر المذكرة الإعلامية للجمهور على المؤسسة تقديم مشروع المذكرة إلى لجنة سوق الأوراق المالية شهرين أو ثلاثة على الأقل قبل التاريخ المقرر للإصدار.

ويتمثل مضمون المذكرة الإعلامية في المعلومات التالية:

- وصف نشاط المؤسسة و أهدافها الاستراتيجية وخططها المستقبلية؛
- هيكل رأس المال و رقم الأعمال والديون المتوسطة والطويلة الأجل؛
- معلومات عن مجلس الإدارة واستثماراتهم في المؤسسة؛
- وصف الأسهم وطريقة تغطية الاكتتاب والإرادات المتوقعة من هذا الإصدار وكيفية استخدامه.

وتشمل المذكرة القوائم المالية التالية:

- ملخص المعلومات المالية للسنوات الخمس السابقة، ويتم إعدادها من الميزانية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة، والهدف منها توفير معلومات تعكس الاتجاه العام في المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها؛
- قائمة الدخل التقريرية، والتي تعكس نشاط المؤسسة لفترة خمس سنوات القادمة من تاريخ زيادة رأس المال حيث أن المعلومات التاريخية نستخلص منها الاتجاهات والمؤشرات العامة، وتقارن بالمعلومات التنبؤية لمعرفة احتمال تغير هذه الاتجاهات، للوصول إلى قرار الاستثمار.

2.1.1.3.3. البيان الإعلامي:

وهو إعلان لإعلام المستثمرين بالأوراق المالية المصدرة للاكتتاب العام وذلك بالنشر في الصحف اليومية ووسائل الإعلام المختلفة، وهو ملخص للمذكرة الإعلامية، ومحتوى البيان الإعلامي يتمثل في: الاسم، المقر، رأس المال الاجتماعي، الشكل القانوني، عدد الأسهم، سياسة تقسيم الأرباح، أسماء المؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة، معلومات حول النشاط.

وأهم المعلومات التي تجلب اهتمام المستثمرين هي:

- وصف المنتجات والخدمات و أسواق المؤسسة، وتحديد المنافسين وحصص السوق وتحليل الأخطار ثم نشر هذه المعلومات بدقة وبالتفصيل؛
- الأفاق المستقبلية للمؤسسة.

إن نشر معلومات شفافة و دقيقة وغير مظللة وبشكل منظم وسريع يشكل أحد الشروط الأساسية المفروضة على المؤسسة للدخول إلى السوق المالي وتلعب دورا مهما في علاقتها والثقة المتبادلة بين المؤسسة والجمهور.

2.1.3.3. التقارير المالية خلال الحياة في سوق الأوراق المالية

إن محتوى التقارير المالية وأجال نشرها تخضع لقواعد وقوانين، والمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية ملزمة بتقديم كافة المعلومات، كإصدار أسهم جديدة وكذا نشر معلومات شفافة دقيقة وبشكل منظم وسريع، يشكل أحد الشروط الأساسية المفروضة على المؤسسة، وهي مجبرة على تقديم معلومات دائمة ومعلومات دورية [63] (ص:55).

1.2.1.3.3. التقارير المالية الدائمة:

وهي المعلومات المستمرة والمتمثلة في الأحداث والتغيرات التي تخص حياة المؤسسة والتي لها تأثير على الأوراق المالية، و قوانين سوق الأوراق المالية تجعل المعلومة دائمة وإجبارية، ومن بين الأحداث والتغيرات التي تجعل المعلومة دائمة وهامة نذكر:

- اقتناء أو التنازل عن أصل مهم أو مساهمة في مؤسسة أخرى؛
- القيام بعرض عمومي للشراء أو بيع كلي أو جزئي للأوراق المسعرة؛
- تعديل في هيكل المؤسسة بسبب الاندماج أو تقسيم رأسمالها؛
- تغيير في ملكية الأوراق المالية للمؤسسة والذي بإمكانه تعديل تسييرها ومراقبتها؛
- توزيع الأرباح على شكل أوراق رأس المال أو أي تعديل وتغيير في هيكل رأس المال؛
- اقتراض مبالغ مهمة، أو تطوير منتوج جديد؛
- إدخال تكنولوجيا جديدة من شأنها أن تؤثر على العوائد؛
- وجود دلالة على رفع أو تخفيض الأرباح في المستقبل القريب؛
- تعديلات مهمة في المشاريع الاستثمارية؛
- نزاع كبير بين العمال أو خلاف بين المؤسسة وأحد مورديها؛
- التزام أو عدم التزام المؤسسة أو أحد زبائنها بتسديد الديون المرتبطة بعقود التمويل؛
- أي تطور له علاقة بنشاط المؤسسة، من شأنه التأثير بصفة إيجابية على سعر الأوراق المالية.

بالإضافة إلى ما حددته بورصة الجزائر من أحداث مهمة نذكر:

- النتائج السنوية والسداسية للمؤسسة؛
- الاقتراحات المتعلقة بتقسيم الأرباح؛
- توقيع عقد مهم؛
- تغيير هام في الإدارة.

ويجب الإشارة إلى أن المؤسسة المصدرة للأوراق المالية مسؤولة عن كل الأخطار المترتبة عن النشر غير الجيد للمعلومة، وفي حالة انتشار إشاعات على المؤسسة تقديم بلاغا رسميا يؤكد أو ينفي هذه الأخبار، ويجب أن تكون واضحة وشاملة و دقيقة، وعلى المسيرين أن يحرصوا على النشر فورا بعد معرفتها.

2.2.1.3.3. التقارير المالية الدورية:

تحدد هيئات السوق المالي وتلزم المؤسسات المسعرة بنشر التقارير المالية بصفة دورية بهدف تأمين الشفافية وتنقسم إلى تقارير ثلاثية وسداسية وسنوية مؤقتة وأخرى نهائية.

1.2.2.1.3.3. التقارير المالية الثلاثية:

ويجب أن تنشر حسب فروع النشاط وتتمثل في:

- القيمة الصافية لرقم الأعمال للثلاثي المنصرم؛
- قيمة رقم الأعمال لكل ثلاثي للثلاثيات السابقة للسنة المالية الجارية؛
- رقم الأعمال وغيره من الأرقام للسنة المالية السابقة قصد المقارنة.

آجالها 45 يوم بعد نهاية الثلاثي وغير مصادق عليها من طرف مراجعي الحسابات.

2.2.2.1.3.3. التقارير المالية السداسية:

وتتمثل في التقرير السداسي ويضم ما يلي:

- جدول حسابات النتائج للسداسي الأول؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- تعليقات حول محتوى المعطيات الرقمية المتعلقة برقم الأعمال ونتائج المؤسسة في السداسي الحالي والأحداث المهمة التي وقعت في السداسي السابق وتم تعديلها خلال السداسي الحالي مثلا اتجاه النتيجة مقارنة بالسنة السابقة.

ويتم نشر التقرير خلال 90 يوم التي تلي إقفال السداسي الأول، ويجب المصادقة عليها من طرف مراجعي الحسابات.

3.2.2.1.3.3. التقارير المالية السنوية المؤقتة:

تجبر المؤسسات المسعرة على نشر بلاغ يحتوى على كل العناصر المهمة للحسابات والتفسيرات المناسبة، قبل الجلسة الأولى لسوق الأوراق المالية، يوجه هذا البلاغ إلى وكالات الصحافة وينشر على الأقل في جريدة للمعلومات المالية التي تصدر على المستوى الوطني.

ومن المعلومات التي يجب ذكرها في التقرير المالي السنوي المؤقت ما يلي:

- معلومات متعلقة بربح السهم التي تقترح على الجمعية العامة للمساهمين.
- إذا أمكن معلومات متوقعة للسنة اعتمادا على رقم الأعمال المحقق للثلاثي الأول للسنة الجارية، بالإضافة إلى البلاغ الرسمي لنشر المعلومات السنوية المؤقتة هناك اجتماعات يعقدها المحللون الماليون والصحافيون من أجل توضيح سياسة مؤسستهم ونتائجها.

4.2.2.1.3.3. التقارير المالية السنوية النهائية:

وتضم التقارير السنوية، الميزانية الختامية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، كما تشير قوانين بورصة الجزائر ضرورة إرفاق التقارير السنوية بمشروع تخصيص النتائج، حيث تنشر هذه التقارير للجمهور مصحوبا بتصديق مفتشي الحسابات.

وهناك بعض التوصيات الخاصة بنشر التقارير السنوية تلخص فيما يلي:

- كيفية الاتصال: على المؤسسات معرفة في السوق من المسؤول عن التقارير المالية والمكلف بتنسيق الاتصالات داخل المؤسسة، والهيئات المستخدمة للمحللين الماليين، ووسائل الإعلام المكلفين بمتابعة المؤسسة، ويجب أن تكون هناك علاقة مستمرة بين المؤسسة و المحللين الماليين لكي يكون تطور المؤسسة معروف في السوق.

- مخطط التقارير المالية: إن المؤسسة مطالبة بالتعريف المسبق بسجلها السنوي الخاص بنشر نتائجها، وعلى المكلف بالإعلام المالي أن يكون تحت تصرف المحللين من أجل تقديم التفسيرات المناسبة في الوقت المناسب.
- قبل نشر التقارير السنوية والسداسية بفترة، على المؤسسة ضمان السرية التامة للأرقام القابلة للإقفال.
- كل نشر يتم تحت مسؤولية المحللين الماليين، ويتم دمج الحسابات النهائية ضمن تقرير سنوي يسلم أثناء الجمعية العامة للمساهمين.

2.3.3. مفهوم وأنواع أسواق الأوراق المالية و الكفاءة ومستوياتها

1.2.3.3. مفهوم وأنواع أسواق الأوراق المالية

أصبح موضوع أسواق الأوراق المالية يحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما تقوم به هذه الأسواق من دور هام وهو جمع المدخرات وتوجيهها في قنوات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني، وهي تمثل انعكاس لتطور اقتصاديات الدول.

1.1.2.3.3. مفهوم أسواق الأوراق المالية

"يعرف سوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال ولكن مع نمو شبكات ووسائل الاتصال فقد أدى ذلك إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق" [65] (ص:17).

وتعرف كذلك بأنها سوق منظمة تجري فيها المعاملات على الأوراق المالية من أسهم وسندات، وذلك بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من التعامل، ولابد أن يلتزم هؤلاء المتعاملون في السوق بالقوانين واللوائح التي تنظم التعامل فيها، وتقوم على إدارة السوق هيئة تتولى الإشراف على تنفيذ تلك القوانين واللوائح، وتسمى سوق الأوراق المالية في بعض الدول بالبورصة وهذه الكلمة مشتقه من اسم رجل يدعى (فان دي بورص) كان يعيش في مدينة بروج ببلجيكا في القرن السادس عشر ميلادي فقد كان من عادة هذا الرجل أن يجمع حوله في متجره فريقاً من التجار ، وقد نقش في أعلى متجره رمزاً عبارة عن ثلاث صور من النقود.

و تعتبر سوق الأوراق المالية قناة للاستثمار وتعبئة الادخار من بين مجموعة القنوات الأخرى التي تسعى إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية في الدول التي تتبع سياسة الحرية الاقتصادية، أو التي تأخذ بنظام الاقتصاد المختلط حيث يؤدي كل من القطاعين العام والخاص دوره في النشاط

الاقتصادي، وتأتي أهمية أسواق الأوراق المالية من أن الوحدات الاقتصادية أو الأفراد في مجتمع معين قد يتوافر لديهم فائض من الأموال ويرغبون في استثماره لكي يعود عليهم بالربح خلال تلك الفترة، ونظراً لأن أصحاب ذلك الفائض قد لا يكون لديهم المعلومات والخبرة الكافية بالطريقة التي يمكن أن يستثمر فيها هذا الفائض، أو بالأساليب التي يستطيعون بواسطتها أن يؤمّنوا حقهم في استرداد أموالهم بيسر ودون مخاطرة عند احتياجهم إليها، لهذا كانت أهمية قيام أسواق الأوراق المالية لتوظيف مثل هذه الفوائض ولتشجيع الاستثمار في المشروعات المنتجة، حتى يستطيع كل من استثمر أمواله سواء في شكل أسهم أو سندات أن يستردها في أي وقت ودون عناء كبير [66] (ص:04).

2.1.2.3.3. أنواع أسواق الأوراق المالية:

يمكن تقسيم سوق الأوراق المالية إلى سوقين سوق أولي وسوق ثانوي.

1.2.1.2.3.3. السوق الأولية (سوق الإصدار):

يختص هذا السوق بالتعامل مع الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية لتمويل مشروعات جديدة، وبالتالي المؤسسات التي هي بحاجة إلى أموال يمكنها إصدار أسهم أو سندات ثم طرحها للاكتتاب وهذا يعطي فرصة للمؤسسات المختلفة والأفراد لاستثمار مدخراتهم، والسوق الأولي هو أيضا وسيلة لتجميع هذه المدخرات وتقديمها للمؤسسة، ونتيجة لذلك نشأت العلاقة بين المساهمين والمؤسسات وهو السوق الذي يكون فيه البائع للورقة المالية (السهم أو السند) هو مصدرها الأصلي.

وإصدار الأسهم والسندات يتم بطريقتين [67] (ص ص: 47-48):

- الطريقة الأولى: تقوم المؤسسة قبل إصدار الأسهم والسندات بالاتصال بعدد من المؤسسات المالية المتخصصة (كبنوك الاستثمار أو بيوت السمسرة) لكي تتفق معهم على تصريف الأسهم والسندات المصدرة، وفي هذه الحالة يقع على بنوك الاستثمار مسؤولية تسويق هذه الأوراق.
- الطريقة الثانية: حيث يقوم بنك الاستثمار في هذه المرحلة بإصدار الأوراق المالية نيابة عن المؤسسة، أي يقوم بتمويل شراء الإصدار مقدما ثم يعيد بيعه في السوق الاولي.

2.2.1.2.3.3. السوق الثانوي(سوق التداول):

وهي الأسواق التي يتداول فيها الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي فالمستثمرون لديهم فائض مالي والبائعون فهم بحاجة إلى الأموال سواء مؤسسات أو حكومات، فالسوق الثانوي يعتبر مركزا لتداول الأوراق المالية بين كل من البائعين والمشترين حيث يوفر لكل منهم أعباء وتكاليف البحث عن الطرف الأخر، وذلك من خلال مساعدة سماسرة الأوراق المالية، والسوق الثانوي يوفر السيولة لكل من البائع والمشتري عن طريق تحويل الأوراق المالية إلى نقد بالإضافة إلى المعلومات عن الأسعار [68] (ص ص:11-12).

ويقسم السوق الثانوي إلى أربعة أسواق:

- الأسواق المنظمة: فالسوق المنظمة هي ما يعرف ببورصة الأوراق المالية، وهو يتكون من السماسرة العاملين بالسوق المنتظمة، تتميز بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون بالبيع أو الشراء (البورصات) ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من أعضاء السوق، ويشترط التعامل في الأوراق المالية أن تكون تلك الأوراق مسجلة بتلك السوق.
- السوق غير المنظمة: سوق يشمل السماسرة غير الأعضاء في السوق ولكن لهم الحق في التعامل في الأوراق المالية، ويستخدم هذا الاصطلاح في المعاملات التي تتم خارج السوق المنظم، حيث لا يوجد مكان محدد لإجراء التعامل، ويقوم بالتعامل ببيوت السمسرة من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات السريعة التي تربط بين السماسرة والتجار والمستثمرين.
- السوق الثالث أو السوق الموازية: ويتكون من بيوت السمسرة من غير أعضاء الأسواق المنظمة ولهم الحق في التعامل في الأوراق المسجلة بتلك الأسواق، ويطلق عليه أيضا السوق الموازية وتجري عمليات التداول في هذا النوع من السوق الثانوية دون وجود مكان أو زمان محددين لإجرائها فتتم عمليات التداول بواسطة الهاتف أو الحاسوب أو الانترنت، والأوراق المتعامل بها في هذه السوق عادة تكون أوراق الشركات التي لم تستطع الوفاء بمتطلبات الانضمام إلي السوق المنظمة.
- السوق المباشرة أو الخاصة: وهو الذي يتم التعامل فيه مباشرة بين الشركات الكبرى والتي يكون الهدف منها استبعاد السماسرة لتخفيض نفقات الصفقات الكبرى ويسمي السوق الاحتكارية.

2.2.3.3. مفهوم وأنواع كفاءة أسواق الأوراق المالية و مستوياتها

تعد المعلومات مادة القرار فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فإن مادة اتخاذ القرار هي البيانات والمعلومات التي يتوفر عليها متخذ القرار، ويتوقف القرار على مدى صحة المعلومات و وصولها في الأوقات المناسبة، ونظام المعلومات له علاقة ترابطية مع كفاءة الأسواق المالية.

1.2.2.3.3. مفهوم كفاءة أسواق الأوراق المالية

يقصد بكفاءة سوق الأوراق المالية، هو مدى توافر المعلومات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسات، سواء في القوائم المالية أو السجلات التاريخية للمستثمرين من حيث سرعة وجودها وقلة كلفتها، ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية [69] (ص:181)، ولكي يكون سوق الأوراق المالية ذات كفاءة يجب أن يحقق الأهداف التالية [70] (ص:68):

- التخصيص الأمثل للموارد؛
- التقييم الدقيق للمبادلات؛

- تقديم خدمات بأقل تكلفة.

كما يقصد بالسوق الكفء، ذلك السوق الذي تعكس فيه وبكل مصداقية أسعار الأوراق المالية حقيقية الوضع المالي للشركات المتداولة وكذلك توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب و القيمة المعنية التي يتولد عنها عائد يتمثل في تعويض للمستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك الأسهم من مخاطر، أي أن تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن امتلاكه والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار تكفي تعويض المستثمر عن المخاطر و تساوي تماما القيمة السوقية للسهم يوم شرائه.

ووفقاً لمفهوم الكفاءة، يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه سواء كانت تلك المعلومات على شكل: قوائم مالية، أو تعاملات نفذتها الشركة أو معلومات بثتها وسائل الإعلام، أو تحليلات للتقارير المالية حول الأداء المالي للمؤسسة يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المؤسسة المصدرة للسهم ايجابيا أو سلبيا بحيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارةً أو غير سارةً، ولكن رغم توافر المعلومات لجميع المتعاملين في السوق، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة تطابق تقديراتهم المستقبلية والمخاطر المحيطة بها تماما لكن رغم ذلك كل مستثمر مقتنع بأن تقديراته سليمة لأنها مبنية على معلومات سليمة [66] (ص:07).

و يكون سوق الأوراق المالية ذات كفاءة إذا كانت الأسعار تعكس نظام المعلومات في سوق الأوراق المالية، ويعني هذا من الناحية التطبيقية أن أسعار السوق تتغير بسرعة استجابة للمعلومات الجديدة مما يستحيل معه تحقيق أرباح غير عادية، ومن الشروط الضرورية لكفاءة أسواق الأوراق المالية [66] (ص:08).

- أن جميع المعلومات متاحة للجميع بعدالة وفي نفس الوقت وبدون أي تكلفة لجميع المتعاملين؛
- عدم وجود أي قيود على التعامل مثل فرض تكلفة أو ضرائب على التعاملات؛
- بالإضافة إلى إمكانية شراء أو بيع أي كمية من الأسهم مهما كانت كميتها؛
- عدم وجود أي قيود على دخول أو خروج المستثمرين؛
- أن المستثمرين جميعهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال التداول في البيع والشراء؛
- كبر حجم المستثمرين في السوق وعدم وجود أي رابطة بينهم، وعليه فلا يؤثر أحدهم تأثيرا ملموسا على السوق؛
- أن تصل هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

2.2.2.3.3. أنواع كفاءة أسواق الأوراق المالية

في ظل السوق الكفء يصعب على أي مستثمر أن يحقق أرباحا غير عادية على حساب الآخرين نظرا لتوفر المعلومات وانتشارها بسرعة بينهم، وهذا يعني عدم وجود فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين التوصل إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، وفي بعض الحالات يتوقع وجود فاصل زمني بين تلقي المعلومات الجديدة والاستجابة السعرية للأوراق المالية، و من خلال هذا المفهوم يوجد نوعين من الكفاءة وهي:

1.2.2.2.3.3. الكفاءة الكاملة:

يتميز سوق الأوراق المالية بالكفاءة الكاملة عندما يعكس سعر الأوراق المالية كافة المعلومات المتاحة عن هذه الأوراق، سواء كانت هذه المعلومات منشورة في التقارير المالية أو تبنتها وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال السجل التاريخي للأوراق المالية، ولا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، فيؤدي إلى تغيير فوري في السعر، والمعلومات متاحة للجميع وبدون تكاليف وبالتالي فتوقعات المستثمرين متماثلة، ولا يوجد في السوق أوراق مالية تباع في أي لحظة بقيمة تزيد أو تقل عن قيمتها الحقيقة التي تعكسها المعلومات المتاحة في تلك اللحظة، وعليه تتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توفر الشروط التالية [69] (ص:183):

- شفافية المعلومات وسرعة انتقالها للجميع وبدون تكاليف؛
- حرية المعاملات من أي قيود كتكاليف المعاملات أو الضرائب، ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق، أو على بيعه وشرائه لأي كمية من الأسهم وللشركة التي يرغب فيها؛
- تواجد عدد كبير من المستثمرين، ولا يمكن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده في أسعار الأوراق المالية المتداولة؛
- رشاده المستثمرون، وسعي كل منهم نحو تحقيق أعظم منفعة ممكنة.

2.2.2.2.3.3. الكفاءة الاقتصادية:

أما في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تنعكس أثار تلك المعلومات على أسعار الأسهم، هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو اقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، ولكن بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيرة إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية [71] (ص:104).

3.2.2.3.3. مستويات كفاءة أسواق الأوراق المالية

من الأمور التي يجب إدراكها أن كفاءة أسواق الأوراق المالية هي مفهوم نسبي وليس مطلق يتحدد بمدى طبيعة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم من جهة وبين المعلومات والبيانات التي تحدد قرار المستثمر في هذه الأسهم من جهة أخرى.

وبعبارة أخرى أن من بين خصائص كفاءة أسواق الأوراق المالية أن تعكس الأسعار وبسرعة المعلومات التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة فيه، لذا يجب التعرض إلى المستويات المتعلقة بكفاءة سوق الأوراق المالية وهي [72] (ص:155):

1.3.2.2.3.3. الصيغة الضعيفة لكفاءة السوق:

وفق هذا المستوى من الكفاءة، تعكس جميع المعلومات للمستثمرين والبائعين عن المدة السابقة أو التاريخية فقط، بشأن ما طرأ من تغيرات على سعر السهم وعلى حجم التعاملات التي حدثت فيه في الماضي، لكن هذه المدة متاحة وشائعة للجميع لتحققها في تاريخ سابق ويمكن الحصول عليها دون تكاليف تذكر، لذلك فلا يوجد أحد من المستثمرين في هذا الوضع قادر على تحقيق عائد استثنائيا طالما أن مستوى المخاطر تم تحديده للجميع استنادا إلى المعلومات التاريخية، وتعرف هذه الصيغة أيضا بنظرية الحركة العشوائية [73] (ص:57)، وهو ما يعني أن عملية التنبؤ ستكون على دراسة المتغيرات التي طرأت على السعر في الأيام الماضية أو الشهور أو السنوات الماضية وهي مسألة عديمة الجدوى وهذا ما يعرف بصيغة الفرضية الضعيفة بنظرية الحركة العشوائية.

2.3.2.2.3.3. الصيغة الشبه قوية لكفاءة السوق:

و يطلق عليها أيضا صيغة فرضية السوق المتوسطة، و تقتضي بأن أسعار الأسهم لا تعكس فقط التغيرات السابقة في أسعار تلك الأسهم، بل تعكس كذلك كافة المعلومات المتاحة للجمهور و المتمثلة في الظروف الاقتصادية والمالية ومعلومات تاريخية وحالية عن الأسعار و المعلومات التي تنشر عن الشؤون الدولية أو الظروف الاقتصادية في الدولة أو ظروف الصناعة أو المؤسسات بما في ذلك التقارير المالية والتحليلات التي تتاح للجمهور.

وفي ظل الصيغة المتوسطة لكفاءة السوق يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم لما يتاح من تلك المعلومات، حيث في البداية تكون الاستجابة ضعيفة نتيجة وجهة نظر أولية للمعلومات غير أنه عند مرور وقت قصير سوف يتوفر التحليل النهائي للمعلومات لتعكس أثره على أسعار الأسهم [70] (ص:74)، لذلك فإن المستثمرين يستخدمون ما يتاح من معلومات للتقويم ولا يوجد منهم من هو قادر على تحقيق أرباح استثنائية لمدة طويلة [73] (ص:59).

3.3.2.2.3.3. الصيغة القوية لكفاءة السوق:

تعكس صيغة الفرض القوي للكفاءة جميع المعلومات العامة المتاحة للجميع بما فيها المعلومات التاريخية، أي أن سعر السهم في السوق هو انعكاس لجميع المعلومات المتاحة للعامة والخاصة أي المعلومات المنشورة العامة إضافة إلى المعلومات التي يتحصل عليها فئة معينة ككبار المتعاملين في الأسهم، بحيث لا تتوفر الفرصة لظهور ما يعرف باحتكار المعلومات من قبل فئة معينة تمكنها من تحقيق أرباح استثنائية، هذا يعني أن القيمة المتوقعة للأرباح غير العادية ستكون في هذه الحالة معدومة.

لأن الأسعار السائدة في السوق للأوراق المالية المتداولة فيه ستكون معادلة تماما لقيمتها دون الحاجة إلى المحللين الماليين، لكن هذا المستوى من الكفاءة لا ينفي تماما من ناحية واقعية قدرة بعضهم على تحقيق الأرباح الاستثنائية ولو في بعض الصفقات، وهذا بسبب قدرتهم على التنبؤ والتحليل، ويمكن أن يحقق خسائر غير عادية تحدث لهم بسبب المضاربة وذلك إذا ما استمر هؤلاء في ممارسة هذا العمل.

3.3.3.أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية وتأثيره على تحسين الأداء المالي للمؤسسة

إن الشركات على مختلف أشكالها تحرص كل الحرص على التسجيل في سوق الأوراق المالية وإتباع كل متطلباته، نتيجة ما يقدمه السوق من خدمات مهمة لهذه الشركات متمثلة في ربط الشركة بالمستثمرين والمقرضين لبيع وشراء الأسهم والسندات هذا بالإضافة إلى أن أسواق الأوراق المالية تمثل حلقة وصل رئيسية بين الشركات وكل الأطراف التي لها علاقة بها فهي تشكل شاشة عرض رئيسية للشركة يتم من خلالها الدعاية والاتصال مع الجمهور و المستثمرين والمقرضين والملاك وأصحاب المصالح بهذه الشركات، إن كل هذا يتم ليس من خلال الانتقال المادي للشركة لموقع سوق الأوراق المالية ولكن من خلال القوائم والتقارير المالية التي تنجزها الأنظمة المحاسبية لهذه الشركات والتي تتميز بالجودة والإفصاح عن كل المعلومات التي يتطلبها المستخدمين.

1.3.3.3. الإفصاح المحاسبي الذي يتطلبه سوق الأوراق المالية:

تعتمد المؤسسات في تمويل أنشطتها بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال النقدية التي تم تجميعها من بيع الأوراق المالية للمستثمرين ، لذا فإنه من غير المعقول أن يخاطر المستثمرون بأموالهم دون تقدير المخاطر المحيطة بالاستثمار و معرفة المكاسب والخسائر المحتملة، لذا فإن إفصاح هذه المؤسسات عن المعلومات الصحيحة والدورية والكاملة عن أنشطتها ومراكزها المالية يعد أمرا ضروريا، و عندما ألزم قانون سوق المال الشركات المتداولة أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية لم يكن ذلك عبئاً أو رفاهية بل يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة مبهمة قائمة على التكهنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية

الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة المستنيرة لبنود الميزانية، حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المنشأة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات كفء تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية.

و تعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الهيئات المشرفة على سوق رأس المال تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان.

وتقتضي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أن تقوم المؤسسات بإعداد قوائم مالية محتواة على معلومات تتلاءم مع احتياجات المستثمرين من أجل تنشيط وتشجيع التعامل في سوق المال ومن أهم هذه المعلومات نذكر ما يلي [7] (ص:85):

- أن تحتوي القوائم على معلومات تكون ملائمة لاحتياجات جميع مستخدمي الفئات؛
- أن تفصح تلك القوائم عن جميع المعلومات الهامة والملائمة بشكل عادل وكامل وكاف؛
- استبعاد المعلومات غير الهامة من القوائم المالية على أن تكون القوائم مفهومة وذات دلالة؛
- ضرورة إعداد جدول النتائج (قائمة الدخل) بهدف تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين تساعد على التنبؤ بالقدرة الكسبية المستقبلية للمؤسسة في تحديد أسعار الأسهم وتقدير درجة المخاطرة وكذا التدفقات النقدية المتوقعة؛
- أن يتم عرض قائمة الدخل بشكل منفصل، تبين فيها الدخل الخاص بالعمليات العادية، وكذلك تبيان العمليات الاستثنائية أي غير المرتبطة بالنشاط العادي؛
- ضرورة إعداد قائمة للتدفقات النقدية (بدلا من قائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها) الداخلية والخارجية بحيث تكون مبوبة حسب الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية الحديثة لم يعد الإفصاح قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة طبقا للمفهوم التقليدي للرقابة، وإنما أصبح يشمل أيضا المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون، و الإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات أصبح ضروريا، والمتمثلة في التنبؤات المالية، والأحداث اللاحقة، والإفصاح عن عناصر الأرباح المحتجزة لتحديد حقوق الأقلية في الشركات القابضة والمكاسب والخسائر المحتملة، وإعداد التقارير القطاعية على أساس خطوط الإنتاج والمناطق الجغرافية، وأسعار التحويل في ظل الشركات متعدد الجنسيات، ودورها البيئي والثقافي ومساهمتها في حل مشكلة البطالة.

وبدون شك أن هذه المتطلبات في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحديثة من شأنها الحد من أهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية والتي قد تؤدي إلى تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى.

2.3.3.3. الإفصاح عن ربح المؤسسة و علاقتة بأسعار الأسهم

بينت الدراسات المحاسبية أن التقارير المالية مفـيدة للمستثمرين لأن هناك استجابة في أسعار الأسهم نتيجة تغيرات ربح المؤسسة عند الإعلان عنه ونشر التقارير المالية وكذلك نشر تنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لقيمة الربح، حيث تؤدي هذه المعلومات إلى احتمال حدوث تغيير فيما يتعلق بالعائد السوقي المستقبلي للسهم والتي تؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ القرارات بناءا على هذه المعلومات الجديدة، فإن هذا التغير في أسعار الأسهم وحجم تبادل الأسهم مصدره هو المعلومات الجديدة والمفيدة التي يتلقاها المستثمر من خلال التقارير المالية ولذلك فإن التغير في أسعار الأسهم وقت الإعلان عن ربح المؤسسة يعتبر دليلا على منفعته للمستثمرين، كما قام عدد من البحثين لاختبار محتوى المعلومات بالنسبة للتقارير المالية ربع السنوية وكذلك محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج التالية:

- هناك مصادر أخرى يحصل من خلالها المستثمر على المعلومات غير التقارير السنوية؛
- التقارير السنوية وربع السنوية تقدم معلومات مفيدة تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات؛
- تعكس أسعار الأسهم المعلومات التي تحتويها التقارير المالية؛
- يزيد محتوى المعلومات التي تقدمها التقارير المالية السنوية إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات.

3.3.3.3. دور الإفصاح في تحسين كفاءة السوق المالي وانعكاسه على المؤسسة

يلعب الإفصاح دورا أساسيا في تحسين كفاءة الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة، وعليه تتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات بصفة خاصة، ومع العلم أن "أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالعشوائية بحيث يصعب (أو يستحيل) على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين، عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية التي سرعان ما تنعكس على الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمها الحقيقية ..." [7] (ص:84).

ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضا على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة ويجلب مستثمرين آخرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق،

الأمر الذي يرفع حجم التداول، وبالتالي يحسن من كفاءة السوق باستمرار، من جهة أخرى لا يمكن للمتعاملين في الأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة والمنشورة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء المؤسسات وإداراتها والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل وتزداد كفاءة السوق، كما تتوقف كفاءة التخصيص، أي توجه رؤوس الأموال إلى المشاريع الأكثر مردودية، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبة إلى المتعاملين، أي على كفاءة نظام المعلومات.

والإفصاح المناسب يعني أن تشتمل القوائم والتقارير المالية على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم الاعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي ومصادر استخدامات الأموال فيها كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوام والتقارير المالية هي معلومات تساعده في تقييم الأداء المالي للمؤسسة التي يرغب في اتخاذ قرار بشأنها [74] (ص:08).

ويعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين، واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العالمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بدَّ من توافرها في التقارير المالية والمتمثلة في ما يلي:

- تقديم معلومات للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين ومستخدمي البيانات في تحديد وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد، وهذه التدفقات المتوقعة تتأثر بقدرة المؤسسة على خلق نقدية كافية لمواجهة الالتزامات في التوزيعات والفوائد وأقساط القروض وسدادها عند استحقاقها كما تتأثر أيضاً بتوقعات المستثمرين والدائنين بالمقدرة الكسبية للمؤسسة مما ينعكس على أسعار الأسهم.
- تقديم معلومات عن الأداء المالي للمؤسسة، ورغم أن قرارات الاستثمار والتمويل تعكس توقعات المستثمرين بالأداء المستقبلي للمؤسسة، إلا أن هذه التوقعات تبنى في الغالب على تقييم الأداء السابق.

هذا بالإضافة إلى أن نظام التقارير الجيد سوف يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال بالنسبة للمؤسسة وذلك نتيجة انخفاض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين حول أحوالها المالية أي أنه عن طريق إتباع سياسة محاسبية سليمة و العناية بنظام التقارير المالية يمكن تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض لها رأس المال المستثمر لدى المؤسسة، وبالتالي تخفيض معدل العائد الذي يمكن أن يقبله المستثمرون على استثماراتهم كما أن التنافس حول مصادر التمويل في سوق رأس المال سوف يمثل ضغطاً على

كافة المؤسسات لإتباع سياسات محاسبية ملائمة وتوفير نظام تقارير كافي حتى في حالة عدم كفاية الأداء، لأن عدم الإفصاح في مثل هذه الحالات سوف يفسر من قبل المتعاملين على أن المؤسسة تقوم بتغطية المشاكل التي تتعرض لها الأمر الذي يعجل بفشلها وقد يؤدي إلى خروجها من سوق الصناعة الذي تعمل فيه، أي أن حتى المؤسسات غير الناجحة فعلاً فإنه يهمها الإفصاح عن حقيقة الأوضاع التي تمر بها وعن المجهودات والتدبيرات التي اتخذت والتي سوف تتخذ لتجنب هذه الأوضاع وإلا فقدت المؤسسة الثقة نهائياً وبالتالي إفساد المحاولات التي تبذلها للخروج من الأزمة التي تمر بها.
وخلاصة ما سبق نقول أن القوائم المالية تأتي لتلقي الضوء على أداء المؤسسات بهدف خدمة الأطراف ذات العلاقة بالتركيز على مؤشرات الأداء المالي وتحديد المقاييس المناسبة لتقييم الأداء المالي المؤسسات بما يتناسب مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، حتى يستطيع المستثمر قراءة هذه المؤشرات و تحديد اختياراتهم الاستثمارية المناسبة وفق ذلك الأداء، ويعد الأداء المالي ذا أهمية كبيرة للشركات التي تطمح للنمو والتوسع، وفي الحقيقة أن أسعار أسهم الشركات تتقلب بين الزيادة والانخفاض، وذلك نتيجة إتباع المؤسسات سياسات مختلفة في الأداء المالي، والتي تسعى دائما لتحسين أدائها المالي بشكل ينعكس على عوائد أسهم الشركات بما يضمن لهذه المؤسسات الاستمرار والبقاء.

من خلال عرضنا لهذا الفصل، والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة علاقة التقارير المالية وأثرها على تحسين الأداء المالي فتبين لنا أن جودة المعلومات المحاسبية و المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، كما تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات و القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح، وفى الواقع هذا الاهتمام لم يأت من فراغ، حيث أن العديد من الجهات الخارجية والمساهمين والمستثمرين تعتمد وبشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها مباشرة من إدارة المؤسسات، ومما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم و التقارير المالية مضللة، وهذا ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات، ويمكن القول أن إفلاس المؤسسات وانهيار بعض الأسواق المالية يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام بالشفافية والإفصاح، ولذلك يعتبر التزام المؤسسات بالشفافية والإفصاح من أهم الموضوعات الدائرة في الوقت الحالي، والاهتمام به ناتج عن الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات، و تفيد القوائم والتقارير المالية في معرفه حقيقة الموقف المالي للمؤسسة من حيث نقاط القوة والضعف، ونشير هنا إلى أن المؤسسات تسعى إلي الحصول على مزيد من رؤوس

الأموال وتحقيق قدر أكبر من السيولة، ومن هنا يكون على المؤسسات المسجلة في أسواق المال الكشف عن حساباتها وأنشطتها من أجل جلب استثمارات كافية لتمويل التوسع في أنشطتها المتنوعة واكتساب ثقة المستثمرين وتؤدي دورا هاما في رفع كفاءة أسواق رأس المال وهذا لا يأتي سوى بالشفافية والإفصاح والذي ينعكس بصفة إيجابية عن الأداء المالي للمؤسسة، وسوف نوضح كل هذا في الفصل الرابع وهو دراسة حالة بمجمع صيدال.

الفصل4
دراسة حالة مجمع صيدال

من خلال الفصول السابقة تم استعراض أهم محاور الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى التقارير المالية و الأداء المالي، ودور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي.

وقد تم تخصيص هذا الفصل من أجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي (الجانب الميداني) للاقتراب من الواقع العملي والابتعاد عن التنظير والتوقعات.

ونظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بالتقارير المالية ودورها في تحسين الأداء المالي، تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية وهي مجمع صيدال، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية تحقيقا لأهدافها الاستراتيجية المتمثلة في الاستمرار والنمو.

ومحاولة منا لإعداد و عرض التقارير المالية وتحديد دورها في تحسين الأداء المالي على مستوى مجمع صيدال حيث تم التطرق للمباحث التالية:

- تقديم عام لمجمع صيدال؛
- إعداد التقارير المالية لمجمع صيدال؛
- التحليل المالي لمجمع صيدال.

1.4. تقديم عام لمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر و مما يدعم هذا عراقته و خبرته في هذا المجال، بالإضافة إلى الحجم الذي يتمتع به في الوقت الحالي مقارنة مع باقي المؤسسات الوطنية ويعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر، مما يدل على أنه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في فترة وجيزة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- نظرة عامة حول مجمع صيدال؛
- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛

- دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر.

1.1.4. نظرة عامة حول مجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مجمع صيدال موضوع الدراسة من خلال نشأة مجمع صيدال، تعريف مجمع صيدال، أهداف المجمع، سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر وإستراتيجية المجمع.

1.1.1.4. نشأة مجمع صيدال

إن أول مراحل إنشاء مجمع صيدال هو إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بأمر رئاسي يوكل لها مهمة ضمان احتكار الدولة لاستيراد وتصنيع وتسويق المنتجات الصيدلانية الخاصة بالطب البشري، ثم أنشأت المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية حسب المرسوم "161/82" المؤرخ في 24 أفريل 1982، وكانت مهمتها تتمثل في ضمان احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الأدوية بهدف تموين السوق الجزائرية بكميات كافية، وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي أفريل1987تم إدماج مركب المدية لإنتاج المضادات الحيوية (Antibiotique) الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيميائية (SNIC)، وفي 1989 استفادت هذه المؤسسة من الإصلاحات الاقتصادية وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية، حيث اختيرت من بين أوائل المؤسسات الوطنية لكي تصبح شركة ذات أسهم، هدفها احتكار الإنتاج و توزيع الأدوية وإشباع السوق الجزائرية بها.

وسمحت التغيرات في عام 1993 التي أجريت على قوانين المؤسسة، بمشاركة صيدال في كل عملية صناعية أو تجارية من شأنها خدمة الهدف الاجتماعي، سواء بإنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة للمؤسسة، وقد تم أيضا في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة جميع ديونها وخسائرها في إطار الإصلاح المالي لمؤسسات القطاع العمومي وفي سنة 1997 وضعت المؤسسة مخطط لإعادة الهيكلة الذي أدى إلى تحويل المؤسسة إلى مجمع صناعي وذلك في 02 فيفري 1998 تم تسميته "مجمع صيدال".

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها المجمع من خلال الشكل الموالي:

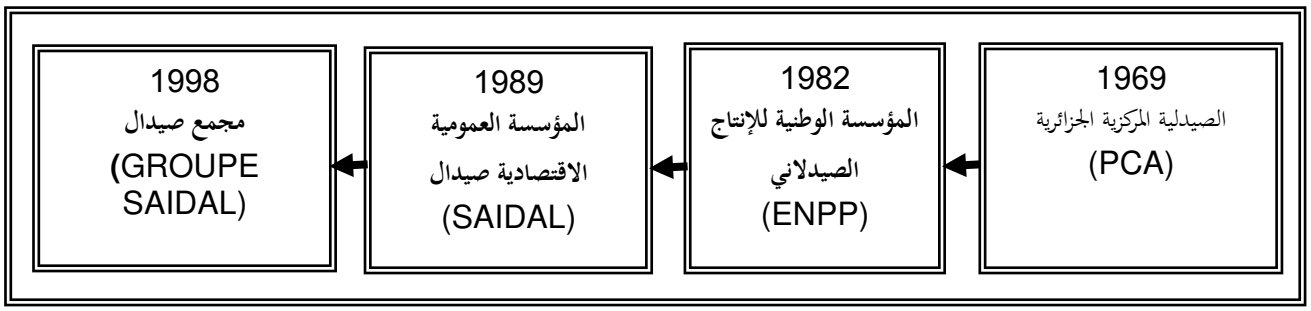

الشكل رقم (02): مراحل تطور مجمع صيدال [14] (ص:140)

2.1.1.4. تعريف مجمع صيدال

مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر بـ 2.500.000.000 دينار جزائري [75]، يقع مقره الاجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي- حسين داي- بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، و هو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحته إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (Association française d'audit et qualité AFAQ).

كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، و تتمثل مهمة المجمع في تطوير، و إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري ، و تتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني و الإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي :

جدول رقم (03): صحيفة البيانات لمجمع صيدال [75]

الاسم	مجمع صيدال
الشعار(العلامة التجارية)	Groupe SAIDAL
المقر	الطريق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر بالعاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000 د ج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20 ٪ من رأس المال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع chimie-pharmacie 80%
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج، وتصدر بـ 800 دج
مدة العرض	من 15 فبراير إلى 15 مارس 1999
الدخول في البورصة	17 جويلية 1999

رأس المال الاجتماعي المقدر بـ: 2.500.000.000 دج موزع على 10.000.000 سهم بقيمة اسمية قدرها 250 دج للسهم تم تحديدها بعد قرار الجمعية غير العادية في 25 جويلية 1998، حيث

قررت تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800 دج إلى 250 دج للسهم وتتمثل أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع، من إعداد الطالب بناء على [83].

تاريخ قرار الجمعية العامة غير العادية	انتقال رأس المال الاجتماعي	رفع رأس المال الاجتماعي
23 ديسمبر1992	من 80 مليون إلى 500 مليون دج	بـ: 420 مليون دج
11 جويلية 1993	من 500 مليون إلى 510 مليون دج،	بـ: 10 مليون دج
23 ديسمبر1995	من 510 مليون إلى 600 مليون دج	بـ: 90 مليون دج،
22 جوان 1998	من 600 إلى 1536 مليون دج،	بـ: 936 مليون دج،
26 جوان 1999	من 1536 إلى 2500 مليون دج	بـ: 964 مليون دج

3.1.1.4. أهداف المجمع

لقد انعكس التقدم الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة مع ارتفاع سعر المحروقات في تدعيم المجمع في موقعه كمنتج وطني رائد للأدوية الجنيسة، و لقد سمح له ذلك بالدخول المتدرج في إطار التحولات التي مرت بها الدولة من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي، مع تحديد الأهداف الاستراتيجية التالية [76]:

- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي والاستثمار فيه بشكل معلن وصريح؛
- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة؛
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير لمنتجات جنيسة جديدة؛
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والاستراتيجية والذكاء الصناعي؛
- تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل استثمار مباشر أو عن طريق اتفاقيات التكييف (Le façonnage)؛
- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة و الرفع من حصته السوقية الوطنية؛
- دخول الأسواق الأجنبية و البحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي و الاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر.

4.1.1.4. سوق المنتجات الصيدلانية بالجزائر

إن الأزمة الاقتصادية الراهنة ساهمت في تحولات كبيرة في الاقتصاد العالمي، و هذا ما دفع بالدول إلى إعادة النظر في استراتيجياتها و سياساتها الاقتصادية و الاجتماعية و القيام بإصلاحات داخلية جذرية

بهدف التأقلم مع المحيط الاقتصادي العالمي و من اجل إنعاشه وتحقيق المصلحة العامة، و كذلك ضمان تحقيق أهدافها في التطور الاقتصادي.

وكون الجزائر بلد سائر في طريق النمو، بالإضافة إلى أنها لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللاّزمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة و الطارئة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي، عملت على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في المجال السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي من أجل ضمان تطور مؤسساتها العمومية الكبيرة، و إعادة دفع جهازها الاقتصادي بغية الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية في نهاية المطاف ، وعلى المدى البعيد ، بحيث تحقق ذلك عن طريق مؤسساتها الاقتصادية.

وحسب المعطيات تم الحصول عليها من المجمع فإن الطلب على الأدوية سيتزايد في السنوات القادمة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(05) يوضح تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر ما بين سنتي2003 – 2015

[77] (ص:145)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطلب (مليون وحدة بيع)	860	890	930	950	980	1010	1040	1070	1100	1120	1150	1180	1210

هذا الطلب المتزايد يمكن إرجاعه إلى جملة عوامل لعل أهمها ما يتعلق بالمجال الاجتماعي والديمغرافي، وكذلك إلى سياسة الضمان الاجتماعي من تعويض قيمة الأدوية، ومجانية العلاج أحيانا...الخ، حيث و صلت قيمة الاستيراد من المنتجات الصيدلانية لسنة 2009 ما يفوق 1,74 مليار دولار [78]، وهو مبلغ كبير جدا فنجد أن الجزائر تواجه عجزا كبيرا في تلبية الحاجات الطبية، وسجلت سنة 2008 استيراد ما يفوق 1,5 مليار دولار من المنتجات الصيدلانية [79]، بالرغم من الإنتاج الداخلي، كما صدر قرار عن رئاسة الحكومة يمنع استيراد الدواء المصنع في الجزائر للحد من الاستيراد.

هناك 4800 دواء مسجل في قائمة إدارة الأدوية المستهلكة في الجزائر، منها 1400 منتج مصنوعة محليا، أي في المخابر الجزائرية، من طرف 57 مؤسسة لصناعة الدواء، هذه الأخيرة لا تنتج سوى 230 نوع أساسي، حيث انه على السلم العالمي يسجل 1063 نوعا أساسيا، وفي الحقيقة أن المخابر الوطنية الجزائرية لا تنتج سوى 160 نوعا أساسيا، أي 15% من الإنتاج الوطني [79].

تتكون السوق الجزائرية من 38% منتجات جنيسة [الأدوية الجنيسة تعادل الأدوية الأصلية في الجانب العلاجي، تتحصل المخابر غير الأصلية على حق إنتاجها بعد إنقضاء فترة الحماية المقدرة عادة بـ 20 سنة من المخابر الأصلية] (générique) و 62% أصلية ، وما يميّز الأول هو انخفاض سعره بنسبة 30% عن الثاني، كما أن الجزائر إستوردت 78% من الأدوية خلال سنة 2009 [78]، و 22% المتبقية من الاحتياجات عبارة عن إنتاج وطني.

يقول المدير العام للصيدلة لدى وزارة الصحة الوطنية" إذا كانت الأداة الوطنية لا تستجيب سوف يتعين علينا الاستيراد أكثر، إلا أنه إذا كانت الصناعة الجزائرية تريد أن تزدهر و تفرض وجودها في القطاع، فهي مضطرة لتحسين وتوسيع منتجاتها وبالتالي لماذا لا تذهب إلى الاهتمام بتصنيع المنتجات الأساسية و الاهتمام بالبحث والتطوير والإبداع" [14] (ص: 139).

كما شهدت فاتورة استيراد الدواء في الجزائر ارتفاعا محسوسا، خلال العامين 2008 و 2009، بعدما ظلت تُقدر في حدود نصف مليون دولار سنويا قبل عام 2005، وزيادة استيراد الأدوية على هذا النحو المتسارع ذا علاقة بمسار انضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة، وشرط هذه الأخيرة المتضمن تحرير التجارة الخارجية، وتشمل لائحة الواردات الأدوية بمختلف أصنافها بقيمة 495.765 مليون دولار، واللقاحات بـ 8.562 مليون دولار من بينها 3.281 مليون لقاحا للإنسان، أما الباقي فيتوزع على مواد صيدلية متنوعة كالضمادات والمستحضرات الكيمائية، ويتعامل السوق الجزائري مع نحو 70 مستوردا من 42 دولة أهمها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والإمارات والأردن [14] (ص ص: 139-140).

5.1.1.4. إستراتيجية المجمع

يعتمد المجمع أساسا على تطوير الأدوية الجنيسة التي يتطلبها السوق الوطني ويسعى لتحسين صورته من خلال الرعاية الدائمة للسكان وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل ضمان اتصال المجمع مع زبائنه و تحقيق رضاهم، ولذلك تم اعتماد لوحة القيادة المستقبلية (Balanced card score) و هو نظام للإدارة هدفه قيام المؤسسة بتحديد رؤيتها و إستراتيجيتها و ترجمتها إلى عمليات، مع الاهتمام بالتغذية العكسية التي توفر المعلومات حول العمليات الداخلية و الخارجية، وذلك بهدف تطوير الكفاءات و الاستراتيجية باستمرار. و لهذا النظام أربعة أبعاد هي [80] (ص:145):

- الربحية: يتميز هذا النظام بالصرامة في التسيير المالي للمجمع و مختلف وحداته و فروعه؛
- السوق: حيث تم وضع الزبون في مركز اهتمامات الإدارة(الصورة، الخدمة والعلاقة جودة/ سعر)؛
- التحكم في العمليات الداخلية: بهدف التحكم في الوقت، الجودة و الإنتاجية؛
- التعلم و النمو: وهي تستهدف التجديد و التكوين المتواصل.

لا يزال مجمع صيدال يحاول الوفاء بالتزاماته واحترام الدور الاجتماعي الذي يلعبه من أجل المواطن من خلال [76]:

- تعزيز النشاط البيئي والوقاية من المخاطر؛
- المساهمة المالية المنتظمة للمؤسسات التعليمية (توزيع الجوائز، وتوفير وسائل النقل، وتنظيم حملات تحسيسية حول الأسنان و التوزيع المجاني لمعجون الأسنان، و تخصيص زيارات لأطفال المدارس لمواقع الإنتاج والبحث للمجمع)؛

- رعاية الفرق الرياضية؛
- تقديم الدعم للجمعيات البيئية؛
- رعاية جمعيات الطب والصيدلة والكيمياء (أكثر من 60 سهم للرعاية في عام 2002)؛
- رعاية الجمعيات الخيرية والمرضى؛
- هبات من الأدوية لصالح المرضى؛
- المشاركة في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث المختلفة، الداخلية والخارجية.

2.1.4. الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يعتمد استمرار نشاط المجمع على مدى تحديده للأهداف الاستراتيجية ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم معه.

1.2.1.4. الهيكل التنظيمي للمجمع

ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تولي عدة مهام في الإدارة إلى المديريات المركزية والإدارة العامة، ومن خلال الشكل الموالي يمكن التمييز بين الوظائف والفروع وذلك حسب التدرج الهرمي وتسلسل الوظائف في المجمع، وكل فرع من هذه الفروع بإمكانه الاستفادة من خدمات المديريات المترابطة، ويضمن التنسيق الكافي بين ذلك من خلال المديرية العامة للمجمع، لذلك فإن نوع الهيكل المعتمد في هذه الحالة هو الهيكل المصفوفي أو ما يعرف بالهيكل الإبداعي (structure adhocratique) و الذي يتميز بما يلي:

- التسيير اللامركزي للفروع والوحدات داخل المجمع؛
- تداخل الوظائف والمسؤوليات؛
- وجود فرق عمل بحثية موزعة في الوحدات.

سنحاول شرح ذلك من خلال تبيان مختلف المديريات والفروع في المجمع والموضحة في الهيكل التنظيمي الموالي:

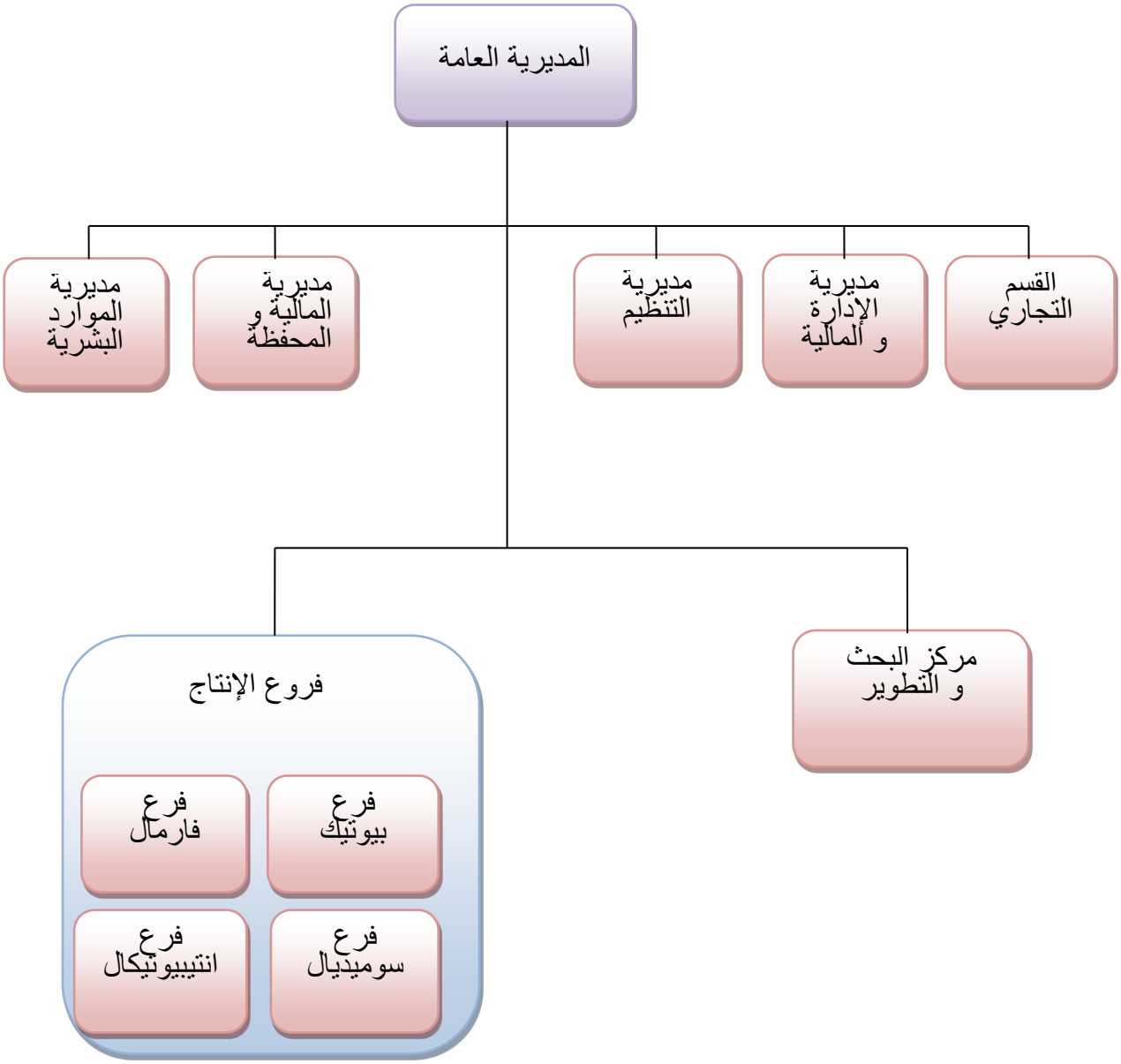

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال [76]

2.2.1.4. المديريات والمراكز العامة لمجمع صيدال

وتتمثل في الوحدات التالية [76]:

1.2.2.1.4. مركز البحث والتطوير(CRD):

أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية سنة 1998 وهو مكلف أساسا بـ:

- تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الاستراتيجية لصيدال في مجال العلوم الطبية وخصوصا في الإبداع الصيدلاني؛

- المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛
- ترقية وتثمين و نشر الأعمال التقنية و العلمية و نتائج البحث؛
- التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛
- المساعدة التقنية لفروع الإنتاج؛
- تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز وتثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية وسيرورة سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر؛
- تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية و الصيدلانية التقنية والميكروبيولوجية؛
- القيام بأعمال البحث و الدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات و/ أو الشراكة الإستراتيجية المربحة.

2.2.2.1.4. المديرية العامة:

وتتلخص مهامها فيما يلي:

- تصميم إستراتيجية المجمع؛
- قيادة مختلف عمليات التصميم؛
- تصميم سياسات التسيير؛
- الاعتماد على استراتيجيات اقتصادية، مالية و صناعية من خلال إجراءات خاصة بالمراقبة والتحسين؛
- تصريف منتجات الفروع من خلال الوحدة التجارية للوسط ومركز التوزيع لباتنة ووهران؛
- تطوير المنتجات الصيدلانية من خلال مركز البحث والتطوير.

3.2.2.1.4. مديرية التسويق والإعلام الطبي:

ترتبط مباشرة بالمديرية العامة، مهمتها هي ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع والترويج لمنتجاته وبناء صورة خاصة به، لهذا الغرض تتمتع هذه المديرية بفريق طبي تسويقي ذا مستوى عالي، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي كل القطر الوطني.

4.2.2.1.4. الوحدات التجارية:

يتوفر المجمع على ثلاث وحدات تجارية، الهدف منها هو التقرب أكثر من الزبائن وهي كما يلي:

- الوحدة التجارية للوسط ucc: تم إنشاؤها سنة 1996 بهدف تخزين وتوحيد عملية المتاجرة بمنتجات المجمع وضمان أحسن خدمة للزبائن (أكثر من 300 زبون بين القطاع العمومي والخاص).
- وحدة الشرق (باتنة) ucb: أنشئت سنة 1999 وهي تشغل 50 مستخدم.

- وحدة الغرب بوهران uco: وهي تشغل 40 مستخدم.

5.2.2.1.4. مديرية الشراكة والتطوير:

نظرا للمكانة الهامة والأهمية الاستراتيجية التي يوليها المجمع للشراكة الصناعية، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع، ومن المهام المنسوبة إليها:

- تحديد ووضع حيز التنفيذ إستراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة؛
- التفاوض والتحضير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم؛
- الاهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة؛
- المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية؛
- التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء...الخ).

وتتلخص أهدافها فيما يلي [80]:

- الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع؛
- إدماج المجمع في السوق الإقليمية والدولية في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تحويل التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف؛
- توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار؛

6.2.2.1.4. مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية:

وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات المطابقة للأصل، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الايزو 9001.

7.2.2.1.4. مديرية الفحص والمراجعة، التحليل و التركيب:

تتمثل مهامها أساساً في مراقبة التسيير، فحص الحسابات وكل النشاطات المتعلقة بالتسويق، التحليل والتركيب، يعمل بها عددا من الإطارات المكونة في الرقابة والمراجعة.

8.2.2.1.4. مديرية التطوير الصناعي والشراكة:

تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواءً مع الوطنيين أو الأجانب، وهذا لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني و في الأسواق العالمية.

9.2.2.1.4. مديرية الموارد البشرية:

مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.

10.2.2.1.4. مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية:

تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية و التموين على المدى المتوسط والطويل، وهذا إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

3.2.1.4. فروع مجمع صيدال:

يتكون المجمع من ثلاث فروع كبيرة هي فرع أنتبيوتيكال وفرع فارمال وفرع بيوتيك، والتي سنحاول التعرف عليها وبدورها فيما يلي:

1.3.2.1.4. فرع فارمال:

يقع مقره في الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، وهو أحد الفروع الثلاثة التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في 2 فيفري 1998، وقد حقق هذا الفرع خلال سنة 2009 ما يلي:

جدول رقم (06): إنجازات فرع فارمال خلال سنة 2009 [78] (ص: 07).

التعيين	السنة المالية 2008	التطور خلال 09/08	السنة المالية 2009	أهداف 2009	نسبة تحقيق الهدف
رقم الأعمال(بألاف الدينارات)	2.748.153	%7 -	2.564.815	4.160.000	%62
الإنتاج(ألاف الوحدات المباعة)	47.255	%2	48.361	62.292	%78
القيمة المضافة(بألاف الدينار)	1.513.144	%5	1.591.134	2.053.000	%78
نتيجة الاستغلال(بألاف الدينار)	529.739	%13	462.056	847.000	%55

ويتكون هذا الفرع من ثلاث معامل للإنتاج، أحد هذه المعامل مجهز بمخبر للمراقبة وهو مكلف بضمان الخدمة لوحدات الفرع والمؤسسات العمومية والخاصة وهي كالتالي:

1.1.3.2.1.4. معمل قسنطينة:

تم تحويله إلى فرع فارمال بعد حل ECOPHARM في تاريخ 31 ديسمبر 1997والذي يقع في المنطقة الصناعية لقسنطينة، وهو متخصص في صناعة الصيغ السائلة كما أنه يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة.

2.1.3.2.1.4. معمل الدار البيضاء:

وهو أقدم وحدات الفرع حيث تعود نشأته إلى سنة 1958، أين كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، ويقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذابة، والمراهم) وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيوليجي.

3.1.3.2.1.4. معمل عنابة:

تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ويقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص و حبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر ب 8.000.000 وحدة بيع في السنة.

2.3.2.1.4. فرع بيوتيك:

يقع مقره في 35 نهج بن يوسف كتاب ص ب 109 المحمدية-الحراش- بالجزائر العاصمة وهو أيضا أحد الفروع التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال في فيفري 1998، ويتمتع الفرع بخبرة ومعرفة كبيرتين في الصناعة الصيدلانية، وهو يتوفر على معدات حديثة مما سمح له بتقديم تشكيلة واسعة من الأدوية، وقد حقق هذا الفرع خلال سنة 2009 ما يلي:

جدول رقم (07):إنجازات فرع بيوتيك خلال سنة 2009 [78] (ص: 06)

التعيين	السنة المالية 2008	التطور خلال 09/08	السنة المالية 2009	أهداف 2009	نسبة تحقيق الهدف
رقم الأعمال(بألاف الدينارات)	3.437.799	%28	4.404.041	4.871.341	%90
الإنتاج(ألاف الوحدات المباعة)	45.805	%2-	44.998	46.460	%97
القيمة المضافة(بألاف الدينار)	2.854.235	%43	4.086.119	2.772.013	%147
نتيجة الاستغلال(بألاف الدينار)	1.511.121	%92	2.898.536	1.439.271	%201

ويحتوي الفرع على ثلاث معامل للإنتاج وهي:

1.2.3.2.1.4. معمل شرشال:

المنتج الجزائري الوحيد لمركّز غسل الكلى، ويتكون من :

- ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 وحدة بيع؛
- مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية و الميكروبيولوجية و السمامة الصيدلانية.

2.2.3.2.1.4. معمل جسر قسنطينة:

يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو المنتج الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات ، أنبولات و أقراص؛

والثاني مجهز بتكنولوجيا جدّ متطورة، ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة (جيوب وقارورات)، ويحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، وهو مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي و السمامي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي، كما يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

- ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع؛
- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.59 مليون وب؛
- ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:
- ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون وب؛
- ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون وب.

3.2.3.2.1.4. معمل الحراش:

قدرته الإنتاجية تقدر ب 20 مليون وب، ويتكون من مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمسة ورشات إنتاج التي تتمثل في:

- ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون وب؛
- ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛
- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛
- ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛
- ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

3.3.2.1.4. فرع أنتبيوتيكال:

مقر هذا الفرع في ولاية المدية، طريق الخميس، واد حربيك، على بعد 100 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويشغل مساحة تقدر ب 25 هكتار منها 19 هكتار مغطاة وهو متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية، وكانت بداية الإنتاج في مركب أنتبيوتيكال سنة 1998، وهو ينتج الصيغ الغالينية (les formees galéniques) التالية: المحتقنات، الحبيبات، المراهم، الشراب و الأقراص، و يتمتع هذا المركب المتكامل بالمؤهلات التالية:

- قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالخلائط (le vrac) والمستحضرات الطبية؛
- مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للجودة؛

- مستخدمين يتمتعون بالكفاءة في الإنتاج ذات الجودة العالية؛
- مهارة عالية في تكنولوجيا الخلائط والصيغ الصيدلانية المعقدة. (أقراص و محتقنات)؛
- خبرة أكثر من 12 سنة في إنتاج المضادات الحيوية عن طريق التخمير و التركيب الجزئي.

كما يحتوي فرع أنتبيوتيكال على عدة وحدات ومراكز هي:

- وحدة البيوتكنولوجيا، وهي جدّ متطور لإنتاج الطبعات الأصلية الناجعة (princeps actifs) البنيسيلينية وغير البنسيلينية؛
- وحدة المستحضرات الطبية؛
- مخبر لمراقبة الجودة؛
- مركز للصيانة ووحدة للمصالح المساعدة؛
- وحدة لمعالجة الفضلات .

وقد حقق هذا الفرع خلال سنة 2009 ما يلي:

جدول رقم (08): إنجازات فرع أنتبيوتيكال خلال سنة 2009 [78] (ص: 08)

التعيين	السنة المالية 2008	التطور خلال 09/08	السنة المالية 2009	أهداف 2009	نسبة تحقيق الهدف
رقم الأعمال(بألاف الدينارات)	2.279.021	% 6	2.412.177	3.122.058	% 77
الإنتاج(ألاف الوحدات المباعة)	39.965	%17	46.630	58.045	% 80
القيمة المضافة(بألاف الدينار)	1.557.865	% 6	1.644.026	1.847.416	% 89
نتيجة الاستغلال(بألاف الدينار)	486.803	%14	553.358	562.063	% 98

4.3.2.1.4. سوميديال:

أنشأت في إطار شراكة بين مجمع صيدال و GPE و FINALEP، حيث قرر مجلس إدارة المجمع رفع مساهمته في رأسمال شركة سوميديال لتنتقل حصته من 16,97% إلى 59%، وبالتالي أصبح المجمع يحوز أغلبية أسهم الشركة.

4.2.1.4. نقاط القوة والضعف للهيكل التنظيمي:

إن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال متناسق وغير مكلف بالمقارنة بحجم المؤسسة الكبير حيث يحتوي على خمس مديريات وأربع وحدات تربطهم علاقة هرمية وثلاثة فروع تربطهم علاقة وظيفية، ويحتوي الهيكل على خلية مراجعة داخلية.

ونظرا لكون مجمع"صيدال" (شركة ذات أسهم) وكذا إدراجه في بورصة الجزائر فهو يتوفر على مديرية تسيير المحافظ والاستراتيجيات المالية وهي بدورها تحتوي على مصلحة (مكتب) البورصة

والتي تقوم بمتابعة تطورات الأسهم (أسعارها) في البورصة ومراجعة شهادات الأسهم من حيث الكمية، رقم الشهادة، اسم ولقب المساهم بعد كل جلسة تداول في البورصة، وتعالج العمليات المحاسبية على مستوى الوحدات وتهتم مديرية المالية والمحاسبة للمقر الاجتماعي "بدار البيضاء" بتجميع حسابات الوحدات وتسيير المعلومات بين هاته الأخيرة، ونسجل نقطة الضعف على مستوى نظام المعلومات والذي يتميز بعدم المرونة والبطء في إعداد الميزانيات للدورات السابقة.

3.1.4. دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر

بعد أن قامت لجنة التنظيم والمراقبة لعلميات البورصة (COSOB) بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف صيدال، ووجدتها تستوفي كل الشروط المطلوبة قامت بمنحها تأشيرة الدخول إلى البورصة وذلك بتاريخ 24 ديسمبر1998 تحت رقم 98/04، وتمثل قيمة العرض 20 % رأس المال الاجتماعي المقدر بـ: 2.500.000.000 دج مقسمة إلى 2.000.000 سهم عادي بقيمة اسمية 250 دج للسهم العادي الواحد، أما بقية رأس المال المقدر بـ: 80 % فهي من امتلاك الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة (سابقا) [81] (ص: 26).

وامتدت فترة العرض العمومي للبيع من 15 فيفري إلى 15 مارس من سنة 1999 وقد حددت أوامر الشراء وحصص كل مجموعة كما يلي:

- الأمر"A" : المؤسسات العمومية كشركات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة، شركات التأمين، مؤسسات القرض والوسطاء المعتمدين في البورصة.
- الأمر "B" : كل الأشخاص المعنويين الآخرين حيث خصصت لهم نسبة 30% من القيمة الكلية للعرض وحدد سقف طلب المؤسسة الواحدة بـ: 30000 سهم على الأكثر و 400 سهم على الأقل.
- الأمر"C": عمال مجمع صيدال الذين خصص لهم نسبة 25 % من القيمة الكلية للعرض و حدد الطلب للعامل الواحد بـ: 40 سهم على الأقل.
- الأمر"D": كل الأشخاص الطبيعيين الآخر، و قد خصص لهم نسبة 45 % من القيمة الكلية للعرض و قد حدد سقف الطلب للشخص الواحد بـ: 2.000 سهم على الأكثر.

ويمكن عرض أهم المساهمين في رأس المال الاجتماعي لصيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يمثل الفئات المساهمة في مجمع صيدال [82] (ص: 14)

الفئات	عدد الأسهم	النسبة %
الفئة (أ) : المؤسسات المالية (بنوك و شركات التأمين)	190.066	% 09
الفئة (ب): الأشخاص المعنويين (المؤسسات الصغيرة)	133.411	% 06
الفئة (ج): عمال مجمع صيدال	24.751	% 03
الفئة (د): الأشخاص الطبيعيين	1.651.772	% 82
المجموع	2.000.000	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة فئات مساهمة في مجمع صيدال، وهي بنسب متباينة حيث نجد أن فئة المواطنين (الأشخاص الطبيعيين)، تعتبر الفئة الأكثر مساهمة حيث تحوز على 1.651.772 سهم لوحدها مقارنة مع الفئات الأخرى، بنسبة تقدر بـ: 82 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ثقة هذه الفئة في المجمع.

الأهداف المنتظرة من الدخول إلى البورصة: من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال وجعله يساير المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس الإطار، فإن الشركة القابضة صيدلة كيمياء – سابقا – قدرت أن دخول مجمع صيدال إلى بورصة القيم المتداولة يعود عليه بفوائد اقتصادية هامة منها:

- زيادة شهرة مجمع صيدال والذي يسمح له بأن يكون معروف على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تحقيق تحالفات مع شركاء ذوي كفاءة مما يضمن تأهيله وتحسين نوعية المنتجات ورفع مهارة العمال، كما يضمن لهم نقل التكنولوجيا؛
- زيادة حصته في السوق، حيث أصبحت المنافسة حادة خاصة من طرف مستوردي الأدوية الأجنبية؛
- تقوية الجهاز الإنتاجي و التحكم في احتياجات السوق الوطنية عن طريق زيادة الإنتاج؛
- إدخال المعايير المعاصرة لتسيير الاستثمارات وتحسين مرد ودية الأموال المستثمرة؛
- توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المؤسسة من خلال تمويل الاستثمارات.

وقد استطاع المجمع تحقيق بعض النتائج التي كان يهدف إليها منذ انضمامه إلى بورصة الجزائر منها:

- زيادة وعي العمال بأهداف المجمع والعمل على التحسين المستمر لأدائهم ؛
- زيادة شهرة مجمع صيدال على المستويين الوطني والدولي؛
- الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تنفيذ العديد من عقود الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما ساعد على تحسين نوعية المنتجات من خلال اكتساب تكنولوجيا متطورة.

2.4. إعداد التقارير المالية لمجمع صيدال

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض القوائم و التقارير المالية لمجمع صيدال كما يلي:

- قائمة المركز المالي و جدول حسابات النتائج؛
- قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات حقوق الملكية؛
- التقارير المالية الأخرى.

1.2.4. عرض قائمة المركز المالي و جدول حسابات النتائج.

من خلال هذا المطلب سوف يتم إعداد قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

1.1.2.4. عرض الميزانية المالية المفصلة للمجمع

انطلاقا من الميزانية المحاسبية لسنة 2008 [الملحق رقم 06] و الميزانية المحاسبية لسنة 2009 [الملحق رقم 07] على الترتيب يمكن عرض الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009، وقد تم الاعتماد في تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية لمجمع صيدال وذلك للسنتين (2008، 2009) على ما يلي:

- ترتيب الأصول حسب مبدأ السيولة ومبدأ السنوية، حيث تعتبر كل الأصول التي تبقى بحوزة المؤسسة لأكثر من سنة أصولا ثابتة والتي تبقى لفترة أقل من سنة تعتبر أصولا متداولة؛
- ترتيب جانب الخصوم حسب مبدأ الاستحقاقية ومبدأ السنوية، حيث نحصل على صنفين أساسيين هما : الأموال الدائمة والخصوم المتداولة؛
- المصاريف الإعدادية تحذف من جانب الأصول الثابتة ويتم تخفيض نفس القيمة من الأموال الخاصة؛
- الاعتماد على المعلومات المستمدة من تقارير التسيير للمجمع وكذلك معلومات المسيرين الماليين للمجمع والتي من بينها:
  - المجمع لا يستخدم مخزون الأمان، وهذا من أجل تفادي تلف المواد الأولية المستعملة في صناعة الأدوية؛
  - حقوق الاستثمار تعتبر قيم ثابت؛
  - حقوق الشركاء يتم إدماجها ضمن القيم القابلة للتحقيق باعتبارها حقوق قصيرة الأجل؛
  - نتيجة السنة لم يتم اتخاذ أي قرار بشأنها لذا توضع ضمن النتائج رهن التخصيص وتدمج مع الأموال الخاصة للمجمع؛
  - ديون الشركاء تعتبر خصوم متداولة قصيرة الأجل؛
  - تمثل السلفات البنكية نسبة 22% من الديون المالية.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن عرض الميزانية المالية المفصلة لمجمع صيدال على النحو التالي:

جدول رقم (10): الميزانية المالية المفصلة لسنة 2008، من إعداد الطالب بناء على [83]

(الوحدة: دج)

الأصول	مبلغ محاسبي	مبلغ حقيقي	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة			الأموال الدائمة	
مصاريف إعدادية	288.523.012	-	الأموال الخاصة	
قيم معنوية	2.651.012	2.651.012	رأسمال جماعي	2.500.000.000
الأراضي	817.594.733	817.594.733	علاوات المساهمات	384.495 -
تجهيزات الإنتاج	4.037.041.836	4.037.041.836	الاحتياطات	3.942.774.959
تجهيزات اجتماعية	14.434.705	14.434.705	إعانات الاستثمار	21.647.668
استثمارات قيد الإنجاز	505.707.227	505.707.227	فرق إعادة التقييم	538.689.409
حقوق الاستثمار	145.837.791	145.837.791	فرق التقييم	288.523.012 -
			أموال خاصة أخرى	59.569.652 -
			نتائج قيد التخصيص	1.408.071.834
			مؤونات للخسائر و التكاليف	234.478.775
			ديون طويلة الأجل	
			ديون الاستثمار	2.550.734.409
مجموع الأصول الثابتة	5.811.790.316	5.523.267.304	مجموع الأموال الدائمة	10.847.919.895
الأصول المتداولة			الديون قصيرة الأجل	
قيم الاستغلال			ديون المحزونات	2.167.475.318
البضائع	16.818.273	16.818.273	مبالغ محتفظ بها في الحساب	87.098.815
المواد واللوازم	2.065.249.640	2.065.249.640	ديون اتجاه الشركاء	1.595.143.234
منتجات نصف مصنعة	120.848.076	120.848.076	ديون الاستغلال	1.569.411.163
منتجات وأشغال قيد التنفيذ	67.393.457	67.393.457	تسبيقات تجارية	268.489.693
منتجات تامة الصنع	3.348.094.670	3.348.094.670	ديون مالية	1.427.214.140
مخزونات لدي الغير	582.938.294	582.938.294	السلفات البنكية	402.547.578
قيم قابلة للتحقيق			حسابات الأصول الدائنة	20.378.902
حقوق المحزونات	66.688.551	66.688.551		
حقوق على الشركاء وش.ح	90.168.085	90.168.085		
تسبيقات على الحساب	216.982.142	216.982.142		
تسبيقات الاستغلال	128.928.220	128.928.220		
حقوق على الزبائن	4.788.461.349	4.788.461.349		
حسابات الخصوم المدينة	31.579.260	31.579.260		
قيم جاهزة				
أمول رهن الإشارة	1.338.261.417	1.338.261.417		
مجموع الأصول المتداولة	12.862.411.434	12.862.411.434	مجموع الخصوم المتداولة	7.537.758.843
مجموع الأصول	18.674.201.750	18.385.678.738	مجموع الخصوم	18.385.678.738

جدول رقم (11): الميزانية المالية المفصلة لسنة 2009، من إعداد الطالب بناء على [78]

(الوحدة: دج)

الأصول	مبلغ محاسبي	مبلغ حقيقي	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة			الأموال الدائمة	
مصاريف إعدادية	352.158.583	-	الأموال الخاصة	
قيم معنوية	2.470.893	2.470.893	رأسمال جماعي	2.500.000.000
الأراضي	1.864.446.778	1.864.446.778	علاوات المساهمات	357.445 -
تجهيزات الإنتاج	3.896.648.635	3.896.648.635	الاحتياطات	4.823.196.125
تجهيزات اجتماعية	13.701.765	13.701.765	إعانات الاستثمار	15.666.223
استثمارات قيد الإنجاز	1.406.926.021	1.406.926.021	فرق إعادة التقييم	457.264.505
حقوق الاستثمار	141.758.457	141.758.457	فرق التقييم	352.158.583 -
			أموال خاصة أخرى	778.838.221
			نتائج قيد التخصيص	2.922.170.970
			مؤونات للخسائر و التكاليف	1.168.093.495
			ديون طويلة الأجل	
			ديون الاستثمار	2.509.161.829
مجموع الأصول الثابتة	7.678.111.132	7.325.952.549	مجموع الأموال الدائمة	14.821.875.340
الأصول المتداولة			الديون قصيرة الأجل	
قيم الاستغلال			ديون المحزونات	3.157.062.139
البضائع	30.344.614	30.344.614	مبالغ محتفظ بها في الحساب	74.078.658
المواد واللوازم	2.284.864.886	2.284.864.886		
منتجات نصف مصنعة	142.982.565	142.982.565	ديون اتجاه الشركاء	1.946.288.091
منتجات وأشغال قيد التنفيذ	55.715.482	55.715.482	ديون الاستغلال	1.436.680.604
منتجات تامة الصنع	5.286.458.728	5.286.458.728	تسبيقات تجارية	202.492.832
مخزونات لدي الغير	523.278.453	523.278.453	ديون مالية	975.169.420,7
قيم قابلة للتحقيق			السلفات البنكية	275.047.785,3
حقوق المحزونات	376.436.914	376.436.914	حسابات الأصول الدائنة	25.573.927
حقوق على الشركاء وش.ح	49.249.431	49.249.431		
تسبيقات على الحساب	169.658.476	169.658.476		
تسبيقات الاستغلال	155.891.395	155.891.395		
حقوق على الزبائن	4.347.487.045	4.347.487.045		
حسابات الخصوم المدينة	5.546.418	5.546.418		
قيم جاهزة				
أمول رهن الإشارة	2.160.401.841	2.160.401.841		
مجموع الأصول المتداولة	15.588.316.248	15.588.316.248	مجموع الخصوم المتداولة	8.092.393.457
مجموع الأصول	23.266.427.380	22.914.268.797	مجموع الخصوم	22.914.268.797

2.1.2.4. عرض جدول حسابات النتائج:

انطلاقا من تقارير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2008[الملحق رقم 08]و 2009[الملحق رقم 09]:

جدول رقم (12): جدول حسابات النتائج لسنة 2008 [83] (ص: 52)

(الوحدة: دج)

رقم.ح	أسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		305.799.516
60	بضائع مستهلكة	292.559.167	
80	الهامش الإجمالي		13.240.349
80	الهامش الإجمالي		13.240.349
71	إنتاج مباع		10.915.950.152
72	إنتاج مخزن		331.300.843
74	أداء خدمات		198.006.054
75	تحويل تكاليف الإنتاج		61.614.316
61	مواد ولوازم مستهلكة	4.301.190.521	
62	خدمات	716.794.630	
81	القيمة المضافة		6.502.126.563
81	القيمة المضافة		6.502.126.563
77	نواتج مختلفة		18.289.968
78	تحويل تكاليف الاستغلال		54.439.363
63	مصاريف المستخدمين	3.061.841.790	
64	ضرائب ورسوم	275.634.073	
65	مصاريف مالية	273.387.343	
66	مصاريف مختلفة	93.488.859	
68	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	761.734.123	
83	نتيجة الاستغلال		2.108.769.706
79	نواتج خارج الاستغلال		1.082.309.549
69	تكاليف خارج الاستغلال	1.383.472.445	
84	نتيجة خارج الاستغلال	301.162.896	
83	نتيجة الاستغلال		2.108.769.706
84	نتيجة خارج الاستغلال	301.162.896	
880	النتيجة الإجمالية		1.807.606.810
	الحصة في النتيجة المجمعة	5.869.108	
	الهامش على المخزونات للمنتوج النهائي	16.453.115	
889	الضرائب على الأرباح	456.683.477	
88	النتيجة الصافية		1.328.601.110

جدول رقم (13): جدول حسابات النتائج لسنة 2009 [78] (ص: 50)

(الوحدة: دج)

رقم.ح	أسم الحساب	مدين	دائن
70	مبيعات البضائع		333.684.806
60	بضائع مستهلكة	312.048.354	
80	الهامش الإجمالي		21.636.452
80	الهامش الإجمالي		21.636.452
71	إنتاج مباع		11.566.147.307
72	إنتاج مخزن		2.214.173.042
74	أداء خدمات		291.113.741
75	تحويل تكاليف الإنتاج		55.242.022
61	مواد ولوازم مستهلكة	4.861.435.728	
62	خدمات	789.318.773	
81	القيمة المضافة		8.497.558.062
81	القيمة المضافة		8.497.558.062
77	نواتج مختلفة		62.136.570
78	تحويل تكاليف الاستغلال		43.941.199
63	مصاريف المستخدمين	3.099.420.784	
64	ضرائب ورسوم	313.988.561	
65	مصاريف مالية	299.073.900	
66	مصاريف مختلفة	128.113.624	
68	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	1.170.510.055	
83	نتيجة الاستغلال		3.592.528.907
79	نواتج خارج الاستغلال		2.532.766.253
69	تكاليف خارج الاستغلال	2.608.095.321	
84	نتيجة خارج الاستغلال	75.329.069	
83	نتيجة الاستغلال		3.592.528.907
84	نتيجة خارج الاستغلال	75.329.069	
880	النتيجة الإجمالية		3.517.199.838
	الحصة في النتيجة المجمعة	1.638.740	
889	الضرائب على الأرباح	640.560.733	
88	النتيجة الصافية		2.875.000.365

2.2.4. عرض قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات حقوق الملكية

1.2.2.4. قائمة تدفقات الخزينة

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم7 ، يوجد أسلوبان لإعداد قائمة تدفقات الخزينة وهما الأسلوب المباشر و الأسلوب غير المباشر.

1.1.2.2.4. قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة:

لكي يتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة يجب تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن و تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين و بالاستعانة بتقارير التسيير لسنة 2007 [الملحق رقم 10] و2008 و 2009 كما يلي:

جدول رقم (14):تحديد التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن، من إعداد الطالب بناء على [84]، [83]، [78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
المبيعات	11.419.755.722	12.190.945.854
+رصيد الزبائن في بداية السنة	3.392.149.005	478.8461.349
- رصيد الزبائن في نهاية السنة	4.788.461.349	4.347.487.045
= التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	10.023.443.378	12.631.920.158

جدول رقم (15): تحديد المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين، من إعداد الطالب بناء على [84]، [83]، [78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
تكلفة المبيعات و مصارف المستخدمين	7.655.591.478	8.272.904.866
- مخزون أول المدة	1.771.059.392	2.665.006.207
+ مخزون أخر المدة	2.665.006.207	2.838.487.953
+ رصيد الموردين في بداية السنة	871.763.341	2.167.475.318
- رصيد الموردين في نهاية السنة	2.167.475.318	3.157.062.139
= المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	7.253.826.316	7.456.799.791

جدول رقم (16): قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة مباشرة، من إعداد الطالب بناء على [84]، [83]، [78]

(الوحدة: دج)

البيـــــــــــان	2008	2009
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل		
+ التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	10023443378	12631920158
- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	7253826316-	7456799791-
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	1359304905 -	1530494858 -
- الضرائب عن النتائج المدفوعة	479005700 -	642199473 -
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	931306457	3002426036
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل (أ)	931306457	3002426036
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المعنوية	157439	180119
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المالية	984351649 -	1806944698 -
• الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	-	-
• الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	984194210 -	1806764579-
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في عقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	411202773 -	336027787-
التحصيلات المتأتية من الإقراض	1065617136	4079334
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	61351955-	41572580 -
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	593062408	373521033-
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)	540174655	822140424
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	798086762	1338261417
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	1338261417	2160401841
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	540174655	822140424

2.1.2.2.4. قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة :

انطلاقا من تقارير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2007 و2008 و 2009 تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (17): قائمة تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة، من إعداد الطالب بناء على[84]، [83]، [78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
صافي نتيجة السنة المالية	1328601110	2875000366
تصحيحات من أجل:		
+ الإهتلاكات والأرصدة	761734123	1170510055
- الفوائد المدينة	465644490 -	2375492833 -
- تغير الضرائب المؤجلة	-	-
- تغير المخزونات	893946815-	173481746 -
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى	1396312344	440974304
- تغير الموردين والديون الأخرى	1295711977	989586821
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب	301162896	75329069
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	931306457	3002426036
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-	-
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التشغيل (أ)	931306457	3002426036
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار		
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المعنوية	157439	180119
• الفرق بين المسحوبات و التحصيلات عن اقتناء و التنازل عن التثبيتات المالية	984351649 -	1806944698 -
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)	984194210 -	1806764579-
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل		
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	411202773 -	336027787-
التحصيلات المتأتية من القروض	1065617136	4079334
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	61351955-	41572580 -
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويل(ج)	593062408	373521033-
تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)	540174655	822140424
أموال الخزينة عند الافتتاح	798086762	1338261417
أموال الخزينة عند الإقفال	1338261417	2160401841
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	540174655	822140424

2.2.2.4. قائمة تغيرات حقوق الملكية:

انطلاقا من تقارير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2007 و2008 و 2009 تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (18): قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنوات 2008 و 2009، من إعداد الطالب بناء على[84]،[83]، [78]

(الوحدة :دج)

	رأس مال الشركة 10	علاوة الإصدار 12	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم 15	الاحتياطات	الأرباح المحتجزة 18	حصة الأقلية 16	المجموع
الرصيد في 2007/12/31	**2500.000.000**	**-**	**202.688.728 -**	**620.193.156**	**2.965.513.404**	**878.037.060**	**-**	**6.761.054.892**
• توزيعات الأرباح	-	-		-		798.566.336-		
• إعادة تقييم التثبيتات	-	-	-	81.503.747-	-	-	-	-
• التغير في الإحتياطات	-	-	-	-	977.261.555	977.261.555 -	-	-
• تغير علاوة الإصدار	-	384.495 -	-	-	-	-	-	-
• تغير فارق التقييم	-	-	85.834.284-	-	-	-	-	-
• صافي ربح الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-
• صافي الزيادة في حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	1.328.601.110 -	59.569.652-	-
الرصيد في 2008/12/31	**2500.000.000**	**384.495-**	**288.523.012 -**	**538.689.409**	**3.942.774.959**	**1.408.071.834**	**59.569.652 -**	**8.041.059.043**
• توزيعات الأرباح								
• إعادة تقييم التثبيتات	-	-	-					
• التغير في الإحتياطات	-	-	-	-	-	1360.901.229 -	-	-
• تغير علاوة الإصدار	-	-	-	81.424.904-	-	-	-	-
• تغير فارق التقييم	-	-	-	-	-	-	719.268.569	-
• صافي ربح الفترة	-	-	-	-	-	-	-	-
	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في 2009/12/31	**2500.000.000**	**357.445 -**	**352.158.583 -**	**457.264.505**	**4.823.196.125**	**47.170.605**	**778.838.221**	**8.253.953.428**

3.2.4. التقارير المالية الأخرى

انطلاقا من تقارير التسيير لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 وحسب المعطيات المتوفرة لدينا تم إعداد التقارير التالية:

1.3.2.4. تقرير المراجع الخارجي

- تقرير المراجع الخارجي لسنة 2008

تحت التحفظات المتعلقة بالتكليف الخاص بملاحظات وإرشادات في تقريرنا الحالي حول متطلبات المهنة، نقرر بأن الحصيلة المدعمة بحسابات نشاط 2008 لمجمع صيدال، تعطي صورة حقيقية وصادقة حول نتيجة عمليات النشاط النهائي بهذا التاريخ والأمر الذي نبرره.

و فيما يخص المعلومات المالية التي تخص التقرير التسييري للمجمع تحققنا من مصداقيته ونؤكد توافقه مع الأرقام المتعلقة بجدول حسابات النتائج.

أرجوا من سادتي المساهمين أن تتقبلوا منا أحر عبارات الاحترام والتقدير[83] (ص: 64).

" مفتشي الحسابات"

- تقرير المراجع الخارجي لسنة 2009

أجرينا فحص لحساباتنا التجارية حسب المعايير المهنية المطبقة في الجزائر، هذه المعايير تتطلب عناية تسمح بإحراز ضمان أنسب من الحسابات السنوية غير مختلفة.

فحص الحسابات التجارية يتمثل في المعالجة عن طريق سبر للآراء للعناصر التي تثبت معطيات هذه الحسابات، كما تتمثل أيضا في تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات المحفوظة لإقفال الحسابات وتثمين عرضها الإجمالي، إن رقابتنا تعطي سند مناسب للرأي المعبر عنه كما يلي:

نؤكد أن الحسابات السنوية التي أعدت طبقا للقواعد والمفاهيم المحاسبية المطبقة في الجزائر، بأنها منتظمة وحقيقية ومطابقة لنتيجة السنة المالية المنصرمة ومطابقة أيضا للوضع المالي لنهاية السنة المالية [78] (ص: 64).

" مفتشي الحسابات"

2.3.2.4. تقرير مجلس الإدارة:

حقق مجمع "صيدال" أرباحا صافية تقدر بمليارين و 875 مليون دينار جزائري سنة 2009 مقابل مليار و 320 مليون دينار جزائري فقط سنة 2008 وقد بلغ رقم أعمال صيدال 12 مليار دينار جزائري خلال سنة 2009 ما يمثل ارتفاعا بنسبة 06% مقارنة بالسنة الماضية (2008).

ومن أهم الأعمال التي قام بها المجمع حتى نهاية 2009 هي :

- طرح في السوق 52 منتج جديد يمس أقسام علاجية معينة،

- صادق مجلس مساهمة الدولة على مخطط التطوير؛
- توقيع اتفاق شراكة مع دولة كوبة " CUBA "؛
- تحويل ثمانية (8) مواقع إلى مجمع صيدال من المؤسسة المنحلة ديقروماد "DIG ROMED"؛
- مساهمة مجمع صيدال في رأس المال الاجتماعي لمؤسسة سوميديال "SOMEDIAL".

حيث أن مجمع صيدال قام خلال سنة 2009 بعقد ثمانية (8) جلسات عمل عادية، ومن أهم الملفات المعالجة خلال هذه الدورة من قبل مجلس إدارة مجمع صيدال هي :

- تبني المخطط السنوي 2009؛
- تنظيم مجمع صيدال؛
- ملفات الشراكة؛
- فحص التقارير من قبل المراقبين الماليين والمحاسبين للوحدات التجارية بـ(باتنة،الجزائر، وهران)؛
- علاوات المردودية الجماعية؛
- فحص الحسابات الاجتماعية لـ 2008/12/31؛
- تبني تقارير تسيير السنة المالية 2008؛
- فحص المخطط السنوي 2010؛
- فحص البرنامج من قبل المراقبين الماليين لسنة 2010؛
- مخطط تطوير (تنمية) مجمع صيدال؛
- فحص تقارير تسيير للسداسي الأول 2009؛
- فحص أرصدة السداسي الأول لسنة 2009، المخزون، الدائنين و المساهمين؛
- نشاط المجلس العلمي لمجمع صيدال.

أما إنجازات مجمع صيدال خلال سنة 2009 المتعلق بالمبيعات والإنتاج يتمثل فيما يلي:

1.2.3.2.4. المبيعات:

الجدول التالي يبين لنا تطور مبيعات مجمع صيدال لسنة 2008 مقارنة بسنة 2009.

الجدول رقم (19): مبيعات سنة 2008 مقارنة بسنة 2009 [78] (ص: 14)

(الوحدة: دج)

البيان	مبيعات سنة 2008	مبيعات سنة 2009	% التطور
الكمية (1000وحدة مباعة)	126.218	119.498	%6 -
القيمة (1000 دينار)	9.692.772	9.513.280	%2 -

من خلال الجدول، نلاحظ أن كمية المبيعات لسنة 2009 قد انخفضت بمعدل **6%** مقارنة بسنة 2008، كما أن قيمة المبيعات لسنة 2009 قد انخفضت كذلك بمعدل 2% مقارنة بسنة 2008.
ويمكن مقارنة الانجازات المحققة بالأهداف المسطرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(20) : مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2009 [78] (ص: 14)

(الوحدة: دج)

البيان	الأهداف المسطرة حتى2009/12/31	الأهداف المحققة حتى2009/12/31	نسبة الانجاز
الكمية (1000وحدة مباعة)	159281	119498	%75
القيمة (1000دج)	12810037	9513280	% 74

من خلال الجدول نلاحظ أن الكمية المحققة كانت أقل من المخطط لها، بينما القيمة الفعلية للمبيعات بلغت74% من قيمة المبيعات المقدرة،

2.2.3.2.4. الإنتاج:

الجدول التالي يبين لنا الكمية المحققة على مستوى مجمع صيدال لسنة 2008 و سنة 2009.

الجدول رقم (21): إنتاج سنة 2008 مقارنة بسنة 2009 [78] (ص: 17)

(الوحدة: دج)

المدة	2008	2009	التطور النسبي
الكمية (1000 وحدة منتجة)	133025	139988	%5+
القيمة (1000دج)	9193809	10167776	%11+

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية الإنتاج لسنة 2009 قد ارتفعت بنسبة 5% عن سنة 2008، وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة11% عن السنة الماضية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المجمع يسعى إلى تنظيم المخزونات من المنتجات النهائية وارتفاع أسعار تكلفة منتجاته (مواد أولية، يدعاملة، مصاريف أخرى).

3.3.2.4. التقرير المالي عن الموارد البشرية:

الرأسمال البشري هو مركز التطور وحجر الزاوية لدى مجمع صيدال، إذ أنه يمكنها من اكتساب موقع قوي في السوق، وللمجمع عناصر بشرية محنكة ومدربة في التسيير وتقنية صناعة الصيدلة.
استنادا إلى سنة 2009، بلغ عدد عمال مجمع صيدال 4559 عامل بنسبة 88% عمال (موظفون) دائمون بدرجة تطور 02% مقارنة مع سنة 2008،حيث يتوزع العمال على الفروع كالتالي :

- فرع أنتبيوتيكال: 1273 عامل؛
- فرع فارمـال : 1020 عامل؛
- فرع بيوتيك: 1448 عامل؛
- فرع الأم : 818 عامل.

إن فئة المهنيين الاجتماعيين وعند تعيين القطاع الأكثر حاجة للتأهيل في الميدان التقني، فإن الفئة العمالية المسيطرة و المهمة تقدر بـ 46% من القوى العاملة الإجمالية، ثم تأتي فئة الإطارات في المرتبة الموالية بـ 42% ثم وأخيرا التنفيذيين بنسبة 12%.

مصاريف العاملين في 2009/12/31 توقفت عند مبلغ 2925 مليون دينار جزائري بانخفاض بنسبة 02% مقارنة مع السنة الماضية (2008).

ومن أجل ضمان التأقلم مع المحيط الجديد فإن مجمع صيدال اتخذ برنامجا متوسط المدى لاستغلال طاقته وموارده البشرية، ويركز هذا البرنامج على عنصرين أساسيين:

- تكوين قصير ومتوسط وطويل المدى من أجل رفع مستويات المعرفة والثقافة لإطارات المجمع وكذا فروعه؛
- ومن جهة أخرى وضع نظام تسييري للمواد البشرية الذي يسمح بتحفيز العمال للوصول إلى أهداف المجمع المسطرة.

وخلال سنة 2009 قام المجمع بتكوين مس 2410 عامل بتطور بـ 36% مقارنة مع السنة الماضية (2008)، والمواضيع والمسائل المتناولة في التكوين تتمثل خصوصا في مراقبة النوعية، التسويق، التسيير المالي كذلك الأمن الصناعي.

حيث بلغت مصاريف التكوين 67 مليون دينار جزائري لسنة 2009، بنسبة تطور 22% مقارنة مع السنة الماضية (2008).

3.4. التحليل المالي لمجمع صيدال

انطلاقا من التقارير المالية لمجمع صيدال التي تم إعدادها في المبحث الثاني سوف نقوم بالتحليل المالي وذلك لسنة 2008 و2009 على التوالي، وسوف يكون هذا التحليل كالتالي:

- التوازن المالي والسيولة؛
- المردودية وأثر الرافعة المالية؛
- نسب النشاط وتوزيع الأرباح.

1.3.4. التوازن المالي والسيولة

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة التوازن المالي والسيولة لمجمع صيدال.

1.1.3.4. التوازن المالي

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل، واحتياجات رأس المال العامل، والخزينة .

1.1.1.3.4. حساب رأس المال العامل:

انطلاقا من الميزانيات المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 نقوم بحساب رأس المال العامل للسنتين من خلال العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة) - الأصول الثابتة.

الجدول رقم (22): يوضح قيمة رأس المال العامل [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
الأموال الدائمة.....1	10.847.919.895	14.821.875.340
الأصول الثابتة.....2	5.523.267.304	732.595.2549
رأس المال العامل = 1 – 2	5.324.652.591	7.495.922.791

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل للمجمع موجب للسنتين (2008 و2009)، أي أن الأصول المتداولة أكبر من الديون القصيرة الأجل وبالتالي فإن المجمع يحقق فائض في السيولة في المدى القصير، وله القدرة على الوفاء بديونه في تاريخ استحقاقها.

ويقدر رأس المال العامل للمجمع لسنة 2008 بـ : 5324652591 دج و لسنة 2009 بـ: 7495922791 دج أي أنه وجود تحسن في توفير السيولة في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 .

2.1.1.3.4. احتياجات رأس المال العامل:

انطلاقا من الميزانيات المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 نقوم بحساب احتياجات رأس. المال العامل للسنتين من خلال العلاقات التالية:

احتياج رأس المال العامل= احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل=(قيم الاستغلال+ قيم محققة)– (الديون قصيرة الآجل– السلفات المصرفية)

الجدول رقم (23): يوضح قيمة احتياجات رأس المال العامل [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
احتياجات الدورة.....1	11.524.150.017	13.427.914.407
موارد الدورة.....2	7.135.211.265	7.817.345.672
احتياجات رأس المال العامل = 1 - 2	4.388.938.752	5.610.568.735

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ، أن احتياجات رأس المال العامل للسنتين (2008 و2009)، أقل من رأس المال العامل وهو ما يدل على وجود خزينة صافية موجبة للسنتين، أي أن إحتياجات رأس المال العامل للمجمع لسنة 2008 بـ : 4388938752 دج و لسنة 2009 بـ: 5610568735 دج أي أن المسيرين لم يبحثوا عن موارد مالية إضافية قصيرة الأجل وذلك للسنتين(2008 و2009)، مادام ضمان التسديد موجودا والمتمثل في كبر قيمة المخزونات والقيم المحققة.

3.1.1.3.4. الخزينة الصافية:

انطلاقا من الميزانيات المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 نقوم بحساب الخزينة الصافية للسنتين من خلال العلاقات التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة– السلفات المصرفية.

الخزينة = رأس مال عامل– احتياج رأس مال عامل

الجدول رقم (24): يوضح قيمة الخزينة الصافية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	**2008**	**2009**
رأس مال عامل 1	5.324.652.591	7.495.922.791
احتياج رأس مال عامل.....2	4.388.938.752	5.610.568.735
الخزينة الصافية = 1 - 2	935.713.839	1.885.354.056

نلاحظ أن قيمة الخزينة موجبة للسنتين (2008 و2009)، و هذا دليل على وجود توازن مالي على المدى القصير، بحيث تستطيع المؤسسة أن تواجه الديون قصيرة الأجل وهي بعيدة عن خطر التسديد، و كلما كان الفرق كبيرا دل ذلك على توفر سيولة مفرطة تؤثر سلبا على مرد ودية المؤسسة إن لم تستغل في استثمارات جديدة.

وتقدر الخزينة الصافية لسنة 2008 بـ : 935713839 دج أما لسنة 2009 بـ: 1885354056 دج أي بزيادة في السيولة تقدره :949640217 دج وهذا دليل على و جود تحسن في الأداء المالي في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، إلا أن ارتفاع المبلغ الموجود بالخزينة قد يؤدي إلى تجميد هذه الأموال بدلا أن تستثمر في مشاريع قصيرة الأجل تدر عائدا على المجمع.

2.1.3.4. نسب السيولة

تتمثل نسب السيولة في نسبة السيولة العامة، و نسبة السيولة السريعة، و نسبة السيولة الجاهزة .

1.2.1.3.4. نسبة السيولة العامة:

ويتم حساب هذه النسبة لسنة 2008 و 2009 من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (25): يوضح نسبة السيولة العامة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
الأصول المتداولة 1	12.862.411.434	15.588.316.248
ديون قصيرة الأجل.....2	7.537.758.843	15.588.316.248
نسبة السيولة العامة = 1 ÷ 2	1,706	1,926

بما أن نسبة السيولة العامة من المؤشرات التقريبية لدراسة وتحليل السيولة، و ذلك لعدم الاهتمام بتواريخ التحصيل والتسديد، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للسنتين (2008 و2009)، متقاربة و قريبة إلى اثنان، وهذا يدل على أن المجمع يتمتع بسيولة حسنة خلال السنتين إلا أن سنة 2009 أفضل من سنة 2008.

2.2.1.3.4. نسبة السيولة السريعة:

ويتم حساب هذه النسبة لسنة 2008 و 2009 من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – قيم الاستغلال) ÷ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (26): يوضح نسبة السيولة السريعة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
الأصول المتداولة.....1	12.862.411.434	15.588.316.248
قيم الاستغلال.....2	6.201.342.410	8.323.644.728
ديون قصيرة الأجل.....3	7.537.758.843	8.092.393.457
نسبة السيولة السريعة= (1 – 2) ÷ 3	0,883	0,897

من خلال الجدول نلاحظ أن المجمع غير قادر على تغطية الديون القصيرة عن طريق قيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة وهذا بنسبة للسنتين (2008 و2009)، مما يدل على أن المخزون ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل، إلا أن هذه النسبة متساوية للسنتين وهي تعتبر مقبولة.

3.2.1.3.4. نسبة السيولة الجاهزة:

ويتم حساب هذه النسبة لسنة 2008 و 2009 وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (27): يوضح نسبة السيولة الجاهزة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	**2008**	**2009**
القيم الجاهزة.....1	1.338.261.417	2.160.401.841
ديون قصيرة الأجل.....2	7.537.758.843	8.092.393.457
نسبة السيولة الجاهزة = 1 ÷ 2	0,177	0,266

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمجمع جيدة لسنة 2009، أما سنة 2008 فهي ضعيفة، لكن كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح يعني ذلك: أما تراجع نشاط المؤسسة أو نقص في تجديد الاستثمارات أو فائض في النقديات غير مستغل...

2.3.4. المردودية وأثر الرافعة المالية

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة المرد ودية وأثر الرافعة المالية لمجمع صيدال.

1.2.3.4. نسب المردودية

ولكي يتم دراسة مرد ودية مجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 يجب الاعتماد على ثلاث أساليب وهي:

- مرد ودية النشاط؛
- المر دودية الاقتصادية؛
- المر دودية المالية.

1.1.2.3.4. مردودية النشاط:

حيث يمكننا حساب نسبة مردودية النشاط بالعلاقة التالية:

معدل مرد ودية النشاط= النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال خارج الرسم

الجدول رقم (28): يوضح معدل مردودية النشاط [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
النتيجة الصافية.....1	1.328.601.110	2.875.000.365
رقم الأعمال خارج الرسم....2	11.419.755.722	12.190.945.854
معدل مرد ودية النشاط = 1 ÷ 2	0,116	0,235

نلاحظ أن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 11% كنتيجة صافية لسنة 2008، أما سنة 2009 فإن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 23 % كنتيجة صافية، وبالتالي فإن معدل مردودية النشاط لسنة 2009 أفضل لأنه يمثل ضعف معدل مردودية النشاط لسنة 2008.

2.1.2.3.4. المردودية الاقتصادية:

ولدينا نوعين من المردودية الاقتصادية وهي المردودية الاقتصادية الإجمالية و المردودية الاقتصادية الصافية.

1.2.1.2.3.4. المردودية الاقتصادية الإجمالية:

هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة، وتحسب كتالي:

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال ÷ مجموع الأصول

ويحسب الفائض الإجمالي للاستغلال بالعلاقة التالية :

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة - مصاريف المستخدمين - ضرائب ورسوم

الجدول رقم (29): يوضح قيمة المردودية الاقتصادية الإجمالية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
القيمة المضافة.....1	6.502.126.563	8.497.558.062
مصاريف المستخدمين.....2	3.061.841.790	3.099.420.784
ضرائب ورسوم.....3	275.634.073	313.988.561
الفائض الإجمالي للاستغلال...4 = 1- 2- 3	3.164.650.700	5.084.148.717
مجموع الأصول.....5	18.385.678.738	22.914.268.797
المردودية الاقتصادية الإجمالية = 4 ÷ 5	0,172	0,221

إن المردودية الاقتصادية الإجمالية لسنة 2009 تساوي إلى 0.221، أما سنة 2008 كانت 0.172 حيث حقق المجمع خلال سنة 2009 زيادة في المردودية الاقتصادية الإجمالية مقارنة بالسنة الماضية بنسبة 4.97%، مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال.

2.2.1.2.3.4. المردودية الاقتصادية الصافية

المردودية الاقتصادية الصافية = نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول

حيث أن نتيجة الاستغلال مستقلة عن السياسة المالية للمؤسسة (المصاريف المالية)وتحسب كالتالي:

نتيجة الاستغلال= الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال- حصص الاهتلاكات والمؤونات+ نواتج أخرى - تكاليف أخرى.

الجدول رقم (30): يوضح قيمة المردودية الاقتصادية الصافية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
الفائض الإجمالي للاستغلال.....1	3.164.650.700	5.084.148.717
تحويل تكاليف الاستغلال.....2	54.439.363	43.941.199
حصص الإهتلاكات والمؤونات....3	761.734.123	1.170.510.055
تكاليف أخرى.....4	93.488.859	128.113.624
نتيجة الاستغلال...5= 1+ 2- 3- 4	236.3867.081	3.829.466.237
مجموع الأصول.....6	18.385.678.738	22.914.268.797
المردودية الاقتصادية الصافية= 5 ÷ 6	0,128	0,167

إن المردودية الاقتصادية الصافية المحققة خلال دورة 2008 هي 0.128 إي أن الدينار الواحد المستثمر في المجمع يحقق نتيجة استغلال مقداره : 0.128 دج. أما سنة 2009 فهي حققت مردودية اقتصادية صافية أفضل من السنة الماضية أي بنسبة 0.167 وهذا يعني أن الدينار الواحد المستثمر في مجمع صيدال في سنة 2009 يحقق نتيجة استغلال مقداره : 0.167 دج.

3.1.2.3.4. المردودية المالية:

ويتم حساب المر دودية المالية بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (31): يوضح معدل مرد ودية المالية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
النتيجة الصافية.....1	1.328.601.110	2.875.000.365
الأموال الخاصة.....2	8.297.185.486	12.312.713.511
معدل مرد ودية المالية = 1 ÷ 2	0,160	0,233

في سنة 2008 بلغت المردودية المالية 0.16، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في مجمع صيدال يولد ربح قدره 0.16 **دج**. وفي سنة 2009 مردودية المؤسسة

ارتفعت، فالدينار الواحد المستثمر من رأس المال يعطي لصاحبه 0.233 **دج** كربح صافي، مما يدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة للموارد المالية.

2.2.3.4. أثر الرافعة المالية

ويتم حساب أثر الرافعة المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 بالعلاقة التالية:

$$\text{م.م} = \left[\text{م.ق} + (\text{م.ق} - \text{ع} \times) \frac{\text{د}}{\text{أخ}} \right] (1 - \text{ض})$$

حيث :

- م م : المردودية المالية.
- م ق : المردودية الاقتصادية.
- ع : معدل فوائد الديون
- د : مجموع الديون
- أخ : الأموال الخاصة.
- ض : معدل الضريبة.
- (م.ق – ع) : تمثل الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.
- (د ÷ أخ): تمثل الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.
- (م.ق – ع ×) د ÷ أخ : تمثل أثر الرافعة المالية.

الجدول رقم (32): يوضح المردودية المالية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
المردودية الاقتصادية(م ق).....1	0,128	0,167
الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة (م.ق– ع) (0,02625 -0,128) (0,02625-0,167):.. 2	0,10175	0,14075
الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي(د ÷أخ).....3	1,215	0,861
أثر الرافعة المالية (م.ق – ع ×) د÷أخ :4 = 2 × 3	0,123626	0,121186
معدل النتيجة الصافية بعد طرح معدل الضريبة.....5	0,747	0,817
المردودية المالية (م م) =(1+ 4) 5	0,337	0,353

يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا لأن معدل المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون وهذا بنسبة للسنتين (2008 و2009)، أي أنه كلما زادت النسبة (د ÷ أخ) أي زيادة المديونية أدى ذلك إلى ارتفاع المردودية المالية.

3.3.4. نسب النشاط وتوزيع الأرباح

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة نسب النشاط وتوزيع الأرباح لمجمع صيدال لسنة 2008 و 2009 .

1.3.3.4. نسب النشاط

وتتمثل في معدل دوران مجموع الأصول و معدل دوران مجموع الأصول الثابتة و معدل دوران الأصول المتداولة و معدل دوران المخزون و معدل دوران الزبائن و معدل دوران الموردين

1.1.3.3.4. معدل دوران مجموع الأصول:

ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول

حيث : متوسط مجموع الأصول = (الأصول للسنة الحالية + الأصول للسنة الماضية) ÷ 2

الجدول رقم (33): يوضح معدل دوران مجموع الأصول [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
رقم الأعمال 1	11.419.755.722	12.190.945.854
متوسط مجموع الأصول.....2	16.598.793.407	20.649.973.768
معدل دوران مجموع الأصول= 1÷ 2	0,69	0,60

وتوضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول و مقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، ونلاحظ من خلال الجدول أن كل 1دج من الأصول في سنة 2008 يحقق مبيعات قدرها 0,69 دج، أما سنة 2009 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0,6 دج أي سنة 2008 أفضل بقليل من سنة 2009، وكلما انخفض هذا المعدل فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة.

2.1.3.3.4. معدل دوران الأصول الثابتة:

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول الثابتة

حيث :

متوسط مجموع الأصول الثابتة = (الأصول الثابتة للسنة الحالية + الأصول الثابتة للسنة الماضية) ÷ 2

الجدول رقم (34): يوضح معدل دوران مجموع الأصول الثابتة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
رقم الأعمال 1	11.419.755.722	12.190.945.854
متوسط مجموع الأصول الثابتة.....2	6.950.937.858	10.304.949.499
معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = 1÷ 2	1,642	1,183

كلما زاد هذا المعدل فهذا دليل عن زيادة الكفاءة الإدارية من خلال الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة في خلق المبيعات ونلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2008 كانت أفضل في الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة وهذا بمعدل دوران قدره 1,64 أما سنة 2009 فكان معدل الدوران 1,18 فقط.

3.1.3.3.4. معدل دوران الأصول المتداولة:

ويتم حساب هذا المعدل حسب العلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال ÷ متوسط مجموع الأصول المتداولة

حيث : متوسط مجموع الأصول المتداولة = (الأصول المتداولة للسنة الحالية + الأصول المتداولة للسنة الماضية) ÷ 2

الجدول رقم (35): يوضح معدل دوران مجموع الأصول المتداولة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
رقم الأعمال 1	11.419.755.722	12.190.945.854
متوسط مجموع الأصول المتداولة.....2	8.372.488.345	7.815.076.150
معدل دوران مجموع الأصول المتداولة=1÷2	1,363	1,559

كلما زادت عدد مرات الدوران فهذا ينعكس على زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، أما انخفاضه فهذا يعني ضعف استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات، ونلاحظ من خلال الجدول أن سنة 2009 كانت أفضل في زيادة إنتاجية الدينار الواحد

المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات أي 1دج من الأصول المتداولة حقق 1,55 دج من المبيعات، أما سنة 2008 فإن 1دج من الأصول المتداولة حقق 1,36 دج من المبيعات.

4.1.3.3.4. معدل دوران المخزون:

يتم حساب هذا المعدل حسب طبيعة نشاط الشركة (تجاري، صناعي) :

- معدل دوران مخزون البضاعة: يتم حساب معدل دوران مخزون البضاعة بالعلاقة التالية:

معدل دوران مخزون البضاعة = تكلفة شراء البضاعة المباعة ÷ متوسط مخزون البضائع

أما حساب مدة دوران المخزون يتم وفق العلاقة التالية:

مدة دوران مخزون البضاعة = (متوسط مخزون البضائع÷ تكلفة شراء البضاعة المباعة) 360 يوم

الجدول رقم (36): يوضح معدل و مدة دوران مخزون البضاعة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
مبيعات البضائع (حـ/70)	305.799.516	333.684.806
هامش الربح :	%10	%10
تكلفة شراء البضاعة المباعة:.. 1 = حـ/70 ÷ (1,1)	277.999.560	303.349.823,6
متوسط مخزون البضائع.....2	8.409.136,5	23.581.443,5
معدل دوران مخزون البضاعة : 3 = 1÷ 2	33 دورة	13دورة
مدة دوران مخزون البضاعة = 360 يوم ÷ 3	11يوم	28 يوم

نلاحظ من خلال الجدول أن مخزون البضاعة في مجمع صيدال سريعا خاصة في سنة 2008 حيث عدد مرات تصريف المخزون البضاعة كان 33 دورة خلال هذه السنة أي خلال 11 يوم يتم تجديد هذا المخزون أما سنة 2009 فكانت عدد المرات أقل أي بمعدل 13 دورة خلال السنة ويتم تجديد مخزون البضاعة بعد كل 28 يوما.

- معدل دوران مخزون المنتجات التامة: يتم حساب معدل دوران مخزون المنتجات التامة بالعلاقة التالية:

معدل دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة ÷ متوسط مخزون المنتجات التامة

الجدول رقم (37): يوضح معدل و مدة دوران مخزون المنتجات التامة [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
إنتاج مباع (حـ/71)	10.915.950.152	11.566.147.307
هامش الربح :	%20	%20
تكلفة إنتاج المنتجات التامة :.. 1 = حـ/71 ÷ (1,2)	9.096.625.127	9.638.456.089
متوسط مخزون المنتجات التامة.....2	3.005.023.814	4.317.276.699
معدل دوران مخزون المنتجات التامة : 3 = 1÷ 2	3,027	2,232
مدة دوران مخزون المنتجات التامة = 360 يوم ÷ 3	119يوم	161يوم

نلاحظ من خلال الجدول أن مخزون المنتجات التامة في مجمع صيدال بطي خاصة في سنة 2009 حيث عدد مرات تصريف المخزون المنتجات التامة كان 2,232 دورة خلال هذه السنة أي خلال 161يوم يتم تجديد هذا المخزون أما سنة 2008 فكانت عدد المرات هي 3,027 دورة خلال السنة ويتم تجديد مخزون البضاعة بعد كل 119 يوما.

5.1.3.3.4. معدل دوران الزبائن:

ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي ÷ (الزبائن + أوراق القبض)

ويساعد معدل دوران الزبائن في حساب فترة تحصيل الحقوق على الزبائن والتي تحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران الزبائن = (الزبائن + أوراق القبض)360 يوم ÷ رقم الأعمال السنوي

الجدول رقم (38): يوضح معدل و مدة دوران الزبائن [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
رقم الأعمال السنوي.....1	11.419.755.722	12.190.945.854
(الزبائن + أوراق القبض).....2	4.788.461.349	4.347.487.045
معدل دوران الزبائن: 3 = 1÷ 2	2,384	2,804
مدة دوران الزبائن = 360 يوم ÷ 3	151 يوم	128 يوم

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معدل ومدة دوران ديون الزبائن خلال سنة 2008 و 2009 مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى المجمع و يضيع على المجمع فرص الاستفادة من استثمار هذه الأموال المجمدة لدى الزبائن.

6.1.3.3.4. معدل دوران الموردين:

ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

معدل دوران الموردين = المشتريات السنوية ÷(الموردين + أوراق الدفع)

ويساعد معدل دوران الموردين في حساب فترة تسديد ديون الموردين والتي تحسب بالعلاقة التالية:

مدة دوران ديون الموردين = (الموردين + أوراق الدفع)360 يوم ÷ المشتريات السنوية

الجدول رقم (39): يوضح معدل و مدة دوران الموردين [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
المشتريات السنوية.....1	5.487.696.503	5.346.965.828
(الموردين + أوراق الدفع).....2	2.167.475.318	3.157.062.139
معدل دوران الموردين: 3 = 1÷ 2	2,531	1,693
مدة دوران الموردين = 360 يوم ÷ 3	142يوم	212 يوم

كلما كانت مدة التسديد للموردين أطول من مدة التحصيل من الزبائن كان أفضل بالنسبة للمجمع، لكن هذا الشرط نجده تحقق في مجمع صيدال خلال سنة 2009 فقط ولم يتحقق خلال سنة 2008.

2.3.3.4. نسب توزيع الأرباح

تتمثل نسب توزيع الأرباح في ما يلي :

1.2.3.3.4. عائد السهم العادي:

يحسب عائد السهم العادي وفق العلاقة التالية:

عائد السهم العادي = (الربح الصافي – توزيعات الأسهم الممتازة) ÷ عدد الأسهم

الجدول رقم (40): يوضح عائد السهم العادي [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
الربح الصافي.....1	350.000.000	350.000.000
توزيعات الأسهم الممتازة 2	0	0
عدد الأسهم العادية.....3	10.000.000	10.000.000
عائد السهم العادي = (1- 2) ÷ 3	35	35

تعد هذه النسبة مؤشرا ماليا يعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن عائد السهم العادي هي 35 دج وهذا خلال السنتين 2008 و 2009 وكلما زادت هذه النسبة يعني أن المؤسسة تتمتع بمركز مالي قوي داخل السوق المالي.

2.2.3.3.4. نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم:

تحسب نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم كالتالي :

نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم= سعر السهم العادي في السوق÷الربح لكل سهم عادي

الجدول رقم (41): يوضح نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
سعر السهم العادي في السوق 1	380	385
الربح لكل سهم عادي.....2	35	35
نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم =1÷2	10,857	11

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة السعر السوقي للسهم إلى الربح لكل سهم فهي متقاربة خلال السنتين، وكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا دليل على تحقيق المؤسسة لمعدلات نمو مرتفعة، وبالتالي انخفاض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في المستقبل.

3.2.3.3.4. نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

بالمقارنة مع القيمة الدفترية. وتحدد بالعلاقة التالية:

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = القيمة السوقية للسهم ÷ القيمة الدفترية

حيث أن القيمة الدفترية يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

القيمة الدفترية = (قيمة الأسهم العادية + احتياطي الأرباح) ÷ عدد الأسهم

الجدول رقم (42): يوضح نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
قيمة الأسهم العادية.....1	3.967.256.991	4.642.975.304
احتياطي الأرباح.....2	3.942.774.959	4.823.196.125
عدد الأسهم.....3	10.000.000	10.000.000
القيمة الدفترية..... 4 = (1 + 2) ÷ 3	791,003	946,617
القيمة السوقية للسهم.....5	380	385
نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية = 5 ÷ 4	0,480	0,406

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية كانت ضعيفة سواء في سنة 2008 أو2009 و كلما زادت هذه النسبة، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في المساهمة في تعظيم القيمة السوقية للسهم.

4.2.3.3.4. عائد التوزيعات للسهم:

تساعد هذه النسبة في الحكم على إمكانية الاستثمار مستقبلا في المؤسسات التي لها عائد السهم أفضل في السوق المالي.

عائد التوزيعات للسهم = حصة السهم من الإرباح الموزعة ÷ السعر السوقي للسهم

الجدول رقم (43): يوضح عائد التوزيعات للسهم [83]،[78]

(الوحدة: دج)

البيان	2008	2009
حصة السهم من الإرباح الموزعة.....1	35	35
السعر السوقي للسهم.....2	380	385
عائد التوزيعات للسهم = 1 ÷ 2	0,092	0,090

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عائد التوزيعات للسهم كان ضعيف خلال السنتين (2008 ، 2009) وهذا راجع إلى أن مجمع صيدال يتبع سياسة معينة، وهي تخصيص الجزء الكبير من الأرباح في تجديد الاستثمارات.
كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعكس الرغبة لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم في هذه المؤسسة والعكس صحيح.

تناولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقية تمثلت في مجمع صيدال للوقوف على واقع التقارير المالية في هذه المؤسسة، فحاولنا أولا تقديم نبذة عن حالة سوق المنتجات الصيدلانية الوطني الذي يعاني عجزا كبيرا من ناحية توفر الإنتاج المحلي وارتفاع تكاليف الاستيراد من الخارج ثم قدمنا لمحة تاريخية عن نشأة المجمع وتعريفه وتوضيح هيكله التنظيمي، ووحداته وفروعه، التي تقوم بإنتاج الدواء بالتعاون فيما بينها، كما حاولنا تحديد أهم أهداف المجمع المتمثلة أساسا في تلبية طلبات السوق الوطني للمنتجات الصيدلانية ثم تطوير المنتجات وفق معايير الجودة. كما عرفنا إستراتيجية المجمع نحو السوق وأبعادها التي تهتم بالربحية والتعلم الدائم.
ومن خلال هذا الفصل التطبيقي كذلك حاولنا دراسة دور القوائم و التقارير المالية الأخرى في توفير المعلومات التي تتميز بالمصداقية والجودة لمستخدميها، والتي من خلالها يستطيع المحلل المالي القيام بتقييم الأداء المالي والحصول على مستوى الأداء للسنة الحالية ومن خلال هذا المستوى من الأداء المالي تستطيع المؤسسة تفادي الأخطاء في السنة الموالية التي ارتكبتها خلال السنة الحالية.
و من خلال دراسة المؤشرات الثلاثة للتوازن المالي وهي رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة، وبالإضافة إلى نسب السيولة وذلك بنسبة للسنتين (2008 و2009) يمكن القول أن الوضعية المالية للمجمع جيدة وهو يحقق توازن مالي على المدى القصير، إلا أنه كان الأداء المالي حسب مؤشر التوازن المالي لسنة 2009 أفضل وأحسن من سنة 2008 حيث تمكنه هذه الوضعية من الاستثمار سواء على المستوى المحلي وذلك بالتوسع وإنتاج منتجات جديدة، والرفع في الطاقة الإنتاجية أو على المستوى الخارجي وذلك من خلال عقود الشراكة مع مختلف المخابر العالمية، للرفع من معدل صادراته، وكذا الوفاء بالتزاماته والفوائد المترتبة عنها.
أما فيما يتعلق بمعدلات المردودية و الرفع المالي فإن سنة 2009 أفضل من سنة 2008، مما يدل على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال، ويدل كذلك على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة للموارد المالية، و يلعب أثر الرفع المالي دورا إيجابيا لأن معدل المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الديون، لكن نلاحظ أن معدل الدوران للأصول وللأصول الثابتة وللمحزونات في سنة 2008 أفضل بقليل من سنة 2009، أي كانت في سنة 2008

أفضل في الاستخدام الأمثل للأصول الثابتة وكانت مخزونات مجمع صيدال أسرع من سنة 2009، أما معدل دوران الأصول المتداولة فإن سنة 2009 كانت أفضل في زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، ومن شروط التوازن في المدى القصير أن تكون مدة التسديد الموردين أطول من مدة التحصيل للزبائن، حيث نلاحظ هذا الشرط تحقق في مجمع صيدال خلال سنة 2009 فقط ولم يتحقق خلال سنة 2008.

أما في ما يتعلق بتوزيع الأرباح والتي تعد مؤشرات مالية تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المؤسسة لتعظيم قوتها في السوق، ولكي يكون لها مركز مالي قوي داخل السوق المالي، فنلاحظ أن أغلبية النسب متساوية خلال السنتين (2008، 2009)، كذلك نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية و عائد التوزيعات للسهم كانت ضعيفة سواء في سنة 2008 أو2009، و السبب هو تخصيص الجزء الكبير من الأرباح في تجديد الاستثمارات.

خاتمــة

تمحور موضوع بحثنا حول دراسة دور التقارير المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة حيث تم إبراز مفاهيم القوائم والتقارير المالية الأخرى والمعلومات المالية الكمية وغيرها المحتوات في هذه التقارير، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات و الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي و إعطاء تحليل دقيق وبسيط ومعرفة مدى كفاءة الإدارة، و الذي يمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرار صائب ومبني على أسس علميه، بعيداً عن التكهنات والتقديرات، وإعطائه صورة عن الأداء المالي الذي يعتبر من المقومات الرئيسية للشركات، و الذي يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، لتحديد الانحرافات، والأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد على البقاء والاستمرارية، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تتوفر في المعلومات خاصية الجودة والتي تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب، و القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.

ومن خلال دراستنا للتقارير المالية ودورها في تحسين الأداء المالي، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مجمع صيدال، تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع.

1- نتائج اختبار الفرضيات:

- تتمثل الفرضية الأولى والتي تنص على أن معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية توفر معلومات مالية تفيد في التقييم المالي الجيد والصادق لاتخاذ القرار بشأن الأداء المالي المقدم من طرف الإدارة، فقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول و الثالث من هذه الدراسة، على أن معايير المحاسبة الدولية تشترط عند إعداد التقارير المالية توفير الخصائص النوعية في المعلومات المالية لكي تتميز بالجودة، وأن تكون معلومات كافية وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة للمستثمر، و تتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الأداء المالي المقدم من طرف الإدارة.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على أن، الأداء المالي يتمثل في بلوغ أهداف المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، من هذه الدراسة،

على أن الهدف من قيام إدارة المؤسسة بتأدية وظيفتها هو تحقيق الخطط والاستراتيجيات، حيث يسعى كل طرف في المؤسسة على تحقيق أهدافه، فإدارة المؤسسة بمثابة الجهاز العصبي أو القلب النابض الذي يجمع مختلف الأطراف باختلاف أهدافهم، وتسعى الإدارة لتوليد الأرباح وتشكيل الثروة و تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة.

- أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن الاعتماد على التقارير المالية أمر ضروري لتقييم الأداء المالي و معرفة الانحرافات التي يتم تعديلها في المستقبل وبالتالي يتحقق تحسن في الأداء المالي للمؤسسة، فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول فقد توصلنا إلى أنه يمكن اعتبار القوائم والتقارير المالية أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء، وربما تحتوي أيضا على مؤشرات تحذيرية عن الصعوبات والعراقيل المتوقعة، وحتى يتمكن الفرد من قراءة هذه القوائم والتقارير المالية المعقدة ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية، وإن القوائم والتقارير المالية هي مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية، تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وحالة الخزينة وعن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ومراكزها المالية ونتائجها المتحققة خلال الدورة المالية، وبالتالي لها علاقة كبيرة في معرفة مدى قدرة الإدارة عن تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على أن التقارير المالية المعدة والمعروضة من طرف مجمع صيدال لها دور كبير في تحسين الأداء المالي للمجمع، فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل التطبيقي والذي تم فيه دراسة دور القوائم و التقارير المالية الأخرى في توفير المعلومات التي تتميز بالمصداقية والجودة لمستخدميها، و من خلالها يستطيع المحلل المالي القيام بتحليل و تقييم الأداء المالي من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي و نسب السيولة بالإضافة إلى معدلات المردودية و الرفع المالي ونسب النشاط و توزيع الأرباح والتي تعد مؤشرات مالية تعكس شكل ومستوى الأداء المالي للسنة الحالية في مجمع صيدال، ومن خلال هذا المستوى من الأداء المالي يستطيع المجمع تفادي الأخطاء في السنة الموالية وبالتالي يحقق تحسين في الأداء المالي.

2- نتائـــج الدراســـة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحثنا هذا فيما يلي:

- إن جودة المعلومات المالية المحتوات في التقارير المالية تؤثر و تتأثر بمجموعة من العوامل البيئية الاقتصادية، السياسية، القانونية، الثقافية، الاجتماعية، التي تعكس طبيعة أحداث وعمليات الوحدة الاقتصادية التي تعمل في ظل تلك الظروف البيئية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمعلومات المالية نفسها و بجودة تقرير المراجع الخارجي.

- أصبحت التقارير المالية الأساسية لا تكفي الاحتياجات المتزايدة على المعلومات المالية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات والجهات المهنية والحكومية في العديد من الدول إلى إلزام المؤسسات بضرورة إعداد تقارير مالية إضافية إلى جانب التقارير المالية الرئيسية.
- لقد أثبتت العديد من الدراسات المتعلقة بجودة المعلومات المالية وأثرها في اتخاذ القرار، أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المالية وبين كفاءتها وملائمتها في اتخاذ القرارات.
- كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية زادت فعاليتها في ترشيد القرارات.
- كلما اشتملت التقارير المالية على معلومات مالية لعدة سنوات للمقارنة زادت كفاءة المعلومات وملائمتها لخدمة توقعات المستثمرين عن الأداء المالي للشركات.
- إن التنوع المتعدد الاستخدام للتقارير المالية أصبح يشكل مجتمع واسع الطلب على المعلومات المالية، الأمر الذي يضيف عبئا متضاعف المسؤولية الاجتماعية والمهنية وبالتدخل السريع لتحديد ومعالجة طرق إعداد عرض التقارير المالية التي توفر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية حتى تتمكن من خدمة أكبر شريحة ممكنة من مستخدمي التقارير المالية الملائمة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف واتخاذ القرارات.
- لكي يتم معرفة مستوى الأداء المالي لسنة معينة يجب القيام بحساب وتحليل مؤشرات الأداء المالي.
- لمعرفة مدى تحسن الأداء المالي لسنة الحالية يتم مقارنة مستوى الأداء المالي للسنة الحالية مع مستوى الأداء المالي للسنة السابقة.
- لقد أثبتت الدراسة الميدانية نقص الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية وهذا ما يعرقل تقييم الأداء المالي الجيد وبالتالي عدم معرفة مستوى الأداء المالي الحقيقي.

3- التوصيات المقترحة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث يقترح الباحث عددا من التوصيات وهي:

- نظرا لأهمية الإفصاح في التقارير المالية لا بد من تطبيق الحد الأدنى من الإفصاح للشركات المدرجة في البورصة.
- ضرورة تدخل الجهات المهنية والقانونية ذات العلاقة بإلزام المؤسسات الاقتصادية وخاصة المدرجة في البورصة وبشكل صريح بنشر كل التقارير المالية بشكل كامل و كافي، وليس فقط حساب الأرباح والخسائر وإعداد الميزانية و جدول حسابات النتائج، وذلك بإتباع المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية.
- العمل على تفعيل دور المراجع الخارجي والعمل على إتباع معايير المراجعة في إجراء خطوات التدقيق لحسابات الشركات والمصادقة عليها.

- ضرورة نشر تقارير مالية إضافية للتقارير المالية الأساسية كالتقارير المرحلية ، والقطاعية ، والموارد البشرية وغيرها، نظرا لأهمية هذه التقارير لأغراض التنبؤ ، الأمر الذي يزيد من ملائمة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.
- نوصي إدارة مجمع صيدال بضرورة نشر التقارير المالية في التوقيت المناسب لتاريخ إعداد التقارير المالية، مما يزيد من ملائمة المعلومات المالية المحتوات في التقارير المالية في اتخاذ القرارات.
- ضرورة ملائمة المعلومات المالية لظروف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية الخاصة بالطبيعة البيئية للعمل المحاسبي لزيادة المصداقية وبالتالي زيادة درجة الثقة بالتقارير المالية.
- لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء المالي إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المالي للمؤسسة.
- نوصي إدارة مجمع صيدال كذلك بضرورة الاهتمام بتقييم الأداء المالي لمعرفة مستوى الأداء المالي الذي تم التوصل إليه خلال فترة معينة وبالتالي الحكم على تحسن الأداء المالي أم لا.

4- آفاق البحث :

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه لذلك هناك جوانب أخرى لم نتطرق إليها يمكن أن تكون كمواضيع للدراسة و البحث مستقبلا والتي نحددها فيما يلي:

- دور التقارير المالية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية؛
- دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- دور جودة التقارير المالية في رفع كفاءة الأسواق المالية.

قائمة المراجع

1. أحمد حسين علي حسين ، القوائم المالية المحاسبية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006.
2. نعيم وآخرون، مبادئ المحاسبة، الجامعة الأردنية، الجزء الأول، 2000، نقلا عن هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الأول، 2006.
3. يحي القللي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
4. ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دائر وائل للنشر، الأردن، 2003.
6. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007.
7. تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2006.
8. فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.
9. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
10. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
11. إبراهيم بن يحيى عبد القوي اليافعي، بعض ملامح القياس والإفصاح المحاسبي وإعداد التقارير المالية للشركات المساهمة، بحث مقدم على درجة البكالوريوس، الجمهورية اليمنية، 2009.
12. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، جامعة

عين شمس، مصر، 2000.

13. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

14. محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.

15. عماد احمد الشرع، دور الحوكمة في تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

16. عزه الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.

17. سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009.

18. طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2005.

19. شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.

20. حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009.

21. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، مطبعة دار هومة، الجزائر،2010.

22. بكيحل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، 2008.

23. Pascal Barneto, Normes IAS/IFRS Application Aux états financiers, dunod, paris ,2004.

24. خالد جمال الجعارات، التقارير المالية الدولية 2007، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

25. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية – منظور المعايير الدولية، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

26. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، "معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية"، مطابع الدستور التجارية، عمان- الأردن، 2008.

27. قوادري محمد، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.

28. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2001.

29. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 2009/03/25. القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26.

30. ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009.

31. Pierre Voyer. la performance :situation présente et perspective d'avenir.(conférenceàL'IGFlE5/12/2001).(www.IGF.quebec.com/activités/P voyer. Pdh).

32. R. Brosquet, fondement de la performance humaine dans l'entreprise. les éditions d'organisation, Paris,1989.

33. Robert le DUFF et al , Encyclopédie de la gestion et du management Editions Dalloz , Paris, 1999.

34. عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001.

35. Marcel Laflame ,Le management: approche systémique. gaetan Morin éditeur, 3 ed CANADA,1981.

36. George R.Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Ed economica, 8 edParis,1985.

37. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم التسيير، جامعة بسكرة، 2002.

38. Jaques Aubert et al, les notions de compétence dans les differrentes disciplines . (http://www.e-rh.org.)

39. Gilles Bressy, Christian Konkuyt, Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990.

40. عبد الرحمن تيشوري، ادارة الاداء واهدافه ومعاييره، الموقع،http://www.ahewar.org /.

41. زياد سعيد الخلفية، الثقافة التنظيمية ودورها في رفع مستوى الأداء، دراسة مسحية على ضباط كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، 2008.

42. حبا الله الشريف، دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009.

43. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

44. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، حالة بورصتي الجزائر وباريس، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2007.

45. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

46. أديب برهوم وآخرون، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 2، 2007.

47. إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

48. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

49. ناصر دادي عدون وأخرون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008.

50. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية، جامعة باتنة، 2009.

51. زغيب ملكية، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

52. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار البحث للنشر، الجزائر، 1988.

53. عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

54. Patrick Piget, gestion financière de l'entrepris pâris. édition economica. 1998

55. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رأم الله، فلسطين، 2008.

56. على عبد الله شاهين، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، غزة، 2009.

57. بوعشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، مداخلة في المؤتمر العالمي الدولي السابع، الأردن، 2009.

58. تيجاني بالرقي، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 2008.

59. زغدار احمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، عدد 2009/07، جامعة الجزائر، 2010.

60. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة، مجلة جامعة دمشق-المجلد الثامن عشر- العدد الثاني، الأردن، 2002.

61. إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة و الإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2002.

62. سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، المركز الجامعي المدية، 2009 .

63. بوغنبوز أمينة، أثر المعلومة المالية في السوق المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

64. محمد سويلم، إدارة البنوك والبورصات، الشركة العربية، مصر، 1992.

65. عصام حسين، أسواق الأوراق المالية (البورصة)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

66. عبد الله بن محمد الرزين، الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، 16-1426/3/18هـ.

67. عبد النافع عبد الله الزرري، غازي توفيق فرح، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

68. السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار على حنفي، الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

69. مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، مجلة الباحث، عدد07/، 2009 جامعة بسكرة، 2010.

70. بوكساني رشيد، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006.

71. ناصر سناجقي، سمات الأسواق المالية العربية ومتطلبات تطويرها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2008.

72. عبد الغفار حنفي، البورصات، أسهم سندات، صناديق الاستثمار، المكتب العربي الحديث، بدون سنة الطبع.

73. بوبريمة إحسان، دور الاستثمار المحفظي للأجانب في تنشيط الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2007.

74. جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنـابة، 2007.

75. http://www.cosob.org

76. http://www.saidalgroup.dz/

77. أحمد بن مويزة، التحليل التنافسي ودوره في إعداد الاستراتيجية التسويقية بالمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2006.

78. Rapport de gestion, groupe saidal, alger, 2009.

79. http://www.santetropicale.com

80. www.balancedscorecard.org

81. Rapport annuel 1998,holding Public Chimie Pharmacie,EPE.SPA, Groupe Industriel SAIDAL

82. Rapport Annuel, 2005, COSOB

83. Rapport de gestion, groupe saidal, alger, 2008

84. Rapport de gestion, groupe saidal, alger, 2007

الملحق رقم 01

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم 01

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 02

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 02

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم 03

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم 03

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم 04

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم 05

ج ج) بيان الأقساط الرابحة والسندات القابلة للتحويل أو القابلة للمبادلة وقسائم الاكتتاب، والسندات المماثلة التي أصدرتها الشركة مع بيان فئة عددها، قيمتها الاسمية وامتداد الحقوق التي تخولها.

ح ح) متوسط عدد المستخدمين الموظفين أثناء السنة المالية (مقسمين حسب كل فئة) والمقصود من متوسط عدد المستخدمين هو الذين يتقاضون أجرا من جهة، والذين يوضعون تحت تصرف الكيان أثناء السنة المالية من جهة أخرى.

خ خ) تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.

ر ر) مبلغ الالتزامات المالية غير المسجلة في الميزانية

* المقرونة بضمانات حقيقية،

* التي تعني سندات التجارة وأشباهها المحسومة غير المستحقة،

* الناتجة عن عمليات أو عقود "النقل"،

* الممنوحة بصورة اشتراطية.

ز ز) مبلغ الالتزامات الملتزم بها في مجال المعاشات، ومكملات التقاعد والتعويضات المماثلة غير المدرجة في الحسابات عند إقفال السنة المالية.

ذ ذ) معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق منتوجات مشتقة متى كانت تمثل قيما ذات أهمية.

س س) مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية، ولم تكن موضوع مؤونة.

ش ش) حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية، ولاتؤثر في وضعية أصول أو خصوم الفترة السابقة للإقفال، ولكنها كفيلة بحكم أهميتها وتأثيرها المحتمل في الممتلكات وفي الوضعية المالية أو في نشاط الكيان بأن تؤثر في حكم المستعملين للكشوف المالية.

ص ص) مساعدات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها ولكنها تكتسي طابعا هاما :

مثلا : تدابير اتخذتها الدولة موجهة لتوفير منفعة اقتصادية خصوصية ومحددة جيدا لكيان أو لفئة من الكيانات : منح ضمانات، وضع دراسات تحت تصرفها، منح قروض بفوائد مخففة، وضع سياسة شراء ترمي إلى دعم المبيعات.

نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

ملاحظة 1 – يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظة" بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...)

ملاحظة 3 – يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، " إنشاءات".

ملاحظة 4 – يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى " عمليات بيع"، "عمليات انفصال "، " عمليات الوضع خارج الخدمة "

الملحق رقم 05

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

ملاحظة 1 – يجب كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.

ملاحظة 2 – يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص : عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...).

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع								
الكيان أ								
الكيان ب								
الكيانات المشاركة								
الكيان 1								
الكيان 2								

الملحق رقم 05

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات للضرائب					
مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية.					
مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين					
مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة					
القروض					
الزبائن					
الضرائب					
المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون					
الاقتراضات					
ديون أخرى					
الموردون					
الضرائب					
الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملحق رقم 06

1 - Actif du Bilan :

U : DA

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	MONTANTS BRUTS	MONTANTS AMORTS OU PROVS	MONTANTS NETS
	INVESTISSEMENTS			
20	Frais préliminaires	541 488 511	252 965 499	288 523 012
21	Valeurs incorporelles	99 805 796	97 154 785	2 651 012
22	Terrains	817 594 733		817 594 733
24	Equipements de production	18 638 625 923	14 601 584 087	4 037 041 836
25	Equipements sociaux	38 992 054	24 557 349	14 434 705
28	Investissements en cours	505 707 227		505 707 227
	TOTAL	**20 642 214 243**	**14 976 261 719**	**5 665 952 524**
	STOCKS			
30	Marchandises	17 067 386	249 113	16 818 273
31	Matières et fournitures	2 286 852 532	221 602 892	2 065 249 640
33	Produits semi finis	159 257 588	38 409 511	120 848 076
34	Produits et travaux en cours	67 393 457		67 393 457
35	Produits finis	3 570 139 636	222 044 966	3 348 094 670
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'extérieur	583 032 469	94 175	582 938 294
	TOTAL II	**6 683 743 068**	**482 400 657**	**6 201 342 411**
	CREANCES			
42	Créances d'investissement	158 818 497	12 980 707	145 837 791
43	Créances de stocks	71 221 025	4 532 473	66 688 551
44	Créances sur ass et stes app	90 168 085		90 168 085
45	Avances pour compte	361 186 011	144 203 869	216 982 142
46	Avances d'exploitation	129 532 775	604 555	128 928 220
47	Créances sur clients	5 625 649 563	837 188 215	4 788 461 349
48	Disponibilités	1 451 510 421	113 249 005	1 338 261 417
40	Comptes débiteurs du passif	31 579 260		31 579 260
	TOTAL III	**7 919 665 638**	**1 112 758 823**	**6 806 906 816**
	RESULTAT (PERTE)			
	TOTAL ACTIF	**35 245 622 950**	**16 571 421 199**	**18 674 201 750**



2 - Passif du Bilan :

U : DA

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	MONTANTS	MONTANTS
	FONDS PROPRES		**7 257 107 388**
10	Capital social	2 500 000 000	
12	Primes d'apport	-384 495	
13	Réserves	3 942 774 959	
14	Subventions reçues	21 647 668	
16	Différence de consolidation	-59 569 652	
15	Ecart de réévaluation	538 689 409	
18	R.I.A	79 470 724	
19	Provisions pour perte et charges	234 478 775	
	TOTAL I	**7 257 107 388**	**7 257 107 388**
	DETTES		**10 088 493 253**
52	Dettes d'investissement	2 550 734 409	
53	Dettes de stocks	2 167 475 318	
54	Détention pour compte	87 098 815	
55	Dettes sur ass et stes app	1 595 143 234	
56	Dettes d'exploitation	1 569 411 163	
57	Avances commerciales	268 489 693	
58	Dettes financières	1 829 761 718	
50	Comptes créditeurs de l'actif	20 378 902	
	TOTAL II	**10 088 493 253**	**10 088 493 253**
	RESULTAT (BENEFICE)	**1 328 601 110**	**1 328 601 110**
	TOTAL PASSIF	**18 674 201 750**	**18 674 201 750**

الملحق رقم 07



2- Bilan Consolidé / Exercice 2009

1 - Actif du Bilan :

U : DA

N° DE CPTES	DESIGNATION	MONTANTS BRUTS	MONTANTS AMORTS OU PROVS	MONTANTS NETS
	INVESTISSEMENTS			
20	Frais préliminaires	713 367 321	361 208 738	352 158 583
21	Valeurs incorporelles	101 946 481	99 475 587	2 470 893
22	Terrains	1 864 446 778		1 864 446 778
24	Équipements de production	19 357 204 466	15 460 555 832	3 896 648 635
25	Équipements sociaux	39 366 461	25 664 697	13 701 765
28	Investissements en cours	1 406 926 021		1 406 926 021
	TOTAL	23 483 257 529	15 946 904 853	7 536 352 675
	STOCKS			
30	Marchandises	30 428 130	83 515	30 344 614
31	Matières et fournitures	2 614 000 327	329 135 441	2 284 864 886
33	Produits semi finis	187 134 719	44 152 154	142 982 565
34	Produits et travaux en cours	55 715 482		55 715 482
35	Produits finis	5 526 048 949	239 590 222	5 286 458 728
36	Déchets et rebuts			
37	Stocks à l'extérieur	523 372 634	94 181	523 278 453
	TOTAL II	8 936 700 242	613 055 513	8 323 644 728
	CREANCES			
42	Créances d'investissement	167 411 164	25 652 707	141 758 457
43	Créances de stocks	390 577 920	14 141 006	376 436 914
44	Créances sur ass et stes app	49 249 431		49 249 431
45	Avances pour compte	365 442 013	195 783 538	169 658 476
46	Avances d'exploitation	156 495 950	604 555	155 891 395
47	Créances sur clients	5 910 304 863	1 562 817 818	4 347 487 045
48	Disponibilités	2 273 653 209	113 251 368	2 160 401 841
40	Comptes débiteurs du passif	5 546 418		5 546 418
	TOTAL III	9 318 680 969	1 912 250 992	7 406 429 977
	TOTAL ACTIF	**41 738 638 739**	**18 472 211 358**	**23 266 427 381**

2- Bilan Consolidé / Exercice 2009

2 - Passif du Bilan :

U : DA

N° DE CPTES	DESIGNATION	MONTANTS	MONTANTS
	FONDS PROPRES		**9 789 871 730**
10	Capital social	2 500 000 000	
12	Primes d'apport	-357 445	
13	Réserves	4 823 196 125	
14	Subventions reçues	15 666 223	
15	Écart de réévaluation	457 264 505	
16	Intérêts minoritaires	778 838 221	
18	R.I.A	47 170 605	
19	Provisions pour perte et charges	1 168 093 495	
	TOTAL I	9 789 871 730	9 789 871 730
	DETTES		**10 601 555 286**
52	Dettes d'investissement	2 509 161 829	
53	Dettes de stocks	3 157 062 139	
54	Détention pour compte	74 078 658	
55	Dettes sur ass et stes app	1 946 288 091	
56	Dettes d'exploitation	1 436 680 604	
57	Avances commerciales	202 492 832	
58	Dettes financières	1 250 217 206	
50	Comptes créditeurs de l'actif	25 573 927	
	TOTAL II	10 601 555 286	**10 601 555 286**
	RESULTAT (BENEFICE)	**2 875 000 365**	**2 875 000 365**
	TOTAL PASSIF	**23 266 427 381**	**23 266 427 381**

الملحق رقم 08

3 - Tableau de Comptes de Résultats :

U : DA

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	DEBIT	CREDIT
70	Ventes marchandises		305 799 516
60	Marchandises consommées	292 559 167	
80	**MARGE BRUTE**		**13 240 349**
71	Production vendue		10 915 950 152
72	Production stockée		331 300 843
73	P.E.P.E.M		
74	Prestations fournies		198 006 054
75	Transfert de charges de production		61 614 316
61	Matières et fourt consommées	4 301 190 521	
62	Services	716 794 630	
81	**VALEUR AJOUTEE**		**6 502 126 563**
77	Produits divers		18 289 968
78	Transfert de charges d'exploitation		54 439 363
63	Frais de personnel	3 061 841 790	
64	Impôts et taxes	275 634 073	
65	Frais financiers	273 387 343	
66	Frais divers	93 488 859	
68	Dotations aux amortissements	761 734 123	
83	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**2 108 769 706**
79	Produits hors exploitation		1 082 309 549
69	Charges hors exploitation	1 383 472 445	
84	**RESULTAT HORS EXPLOITATION**	**301 162 896**	
	Résultat brut de l'exercice		1 807 606 810
	Quote part resultat consolidé		5 869 108
	Marge sur stocks P.F		16 453 115
	Impôts sur le bénéfice	456 683 477	
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 328 601 110**

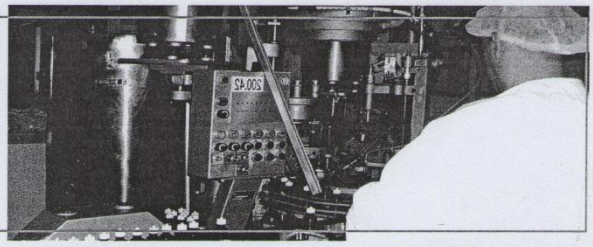



2- Bilan Consolidé / Exercice 2009

3 - Tableau de Comptes de Résultats :

U : DA

N° DE CPTES	DESIGNATION	MONTANTS	MONTANTS
70	Ventes marchandises		333 684 806
60	Marchandises consommées	312 048 354	
80	**MARGE BRUTE**		**21 636 452**
71	Production vendue		11 566 147 307
72	Production stockée		2 214 173 042
73	P.E.P.E.M		
74	Prestations fournies		291 113 741
75	Transfert de charges de production		55 242 022
61	Matières et fourt consommées	4 861 435 728	
62	Services	789 318 773	
81	**VALEUR AJOUTEE**		**8 497 558 062**
77	Produits divers		62 136 570
78	Transfert de charges d'exploitation		43 941 199
63	Frais de personnel	3 099 420 784	
64	Impôts et taxes	313 988 561	
65	Frais financiers	299 073 900	
66	Frais divers	128 113 624	
68	Dotations aux amortissements	1 170 510 055	
83	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**3 592 528 907**
79	Produits hors exploitation		2 532 766 253
69	Charges hors exploitation	2 608 095 321	
84	**RESULTAT HORS EXPLOITATION**	**75 329 069**	
	Résultat brut de l'exercice		3 517 199 838
	Quote part résultat consolidé	1 638 740	
	Impôts sur le bénéfice	640 560 733	
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**2 875 000 365**

Opinion sur les Comptes Consolidés

Annuels Exercice 2008

Sous réserves de la prise en charge des observations et recommandations formulées dans notre présent rapport et compte tenu des diligences que nous avons accomplies selon les exigences de la profession, nous déclarons que le bilan consolidé et les comptes de l'exercice 2008 du GROUPE SAIDAL, donnent une image fidèle et sincère du résultat des opérations de l'exercice clos à cette date et que nous les certifions.

Pour ce qui est des informations d'ordre financier portées sur le rapport de gestion du Groupe, nous avons vérifié leur sincérité et nous confirmons leur concordance avec les chiffres portés sur les tableaux des comptes de résultats.

Veuillez agréer, Messieurs les Actionnaires, l'expression de nos sentiments respectueux.

LES COMMISSAIRES AUX COMPTES

M CHOUDER Expert Comptable Commissaire aux Comptes 40, Rue Taleb Messaoud El-Biar Alger et rue Amrane El-Hadj El-Eulma Sétif. Tél. 021 92 47 54 et 036 86 25 39.
Y DJELLOULI Expert Comptable - Commissaire aux comptes. 11, bd de la Soummam - 31024 Oran Algérie Tél. fax. 041 29 15 12 / 041 29 33 01

Expert - Comptable
Commissaire aux Comptes
11 Bd de la Soummam - 31024 ORAN
Tél 39 32 14

OPINION SUR LES COMPTES CONSOLIDES ANNUELS 2009

Nous avons effectué notre audit selon les normes professionnelles applicables en Algérie ; ces normes requièrent la mise en œuvre de diligences permettant d'obtenir l'assurance raisonnable que les comptes annuels ne comportent pas d'anomalies significatives.

Un audit consiste à examiner, par les sondages, les éléments probants justifiant les données contenues dans ces comptes. Il consiste également à apprécier les principes comptables suivis et les estimations significatives retenues pour l'arrêté des comptes et apprécier leur présentation d'ensemble. Nous estimons que nos contrôles fournissent une base raisonnable à l'opinion exprimée ci- après.

Nous certifions que les comptes annuels consolidés, établis conformément aux règles et principes comptables applicables en Algérie, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière à la fin de cet exercice.

DJELLOULI Youcef

CABINET D'EXPERTISE
Comptable de Commissariat
aux Comptes, d'Audit et d'Etudes
Economiques - ALGER

